



الرقم : م م م / ١٠٦ / ١١٥

التاريخ : ٢٠١٩ / ٣ / ٣١

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمان - الاردن

الموضوع: التقرير السنوي لعام ٢٠١٨

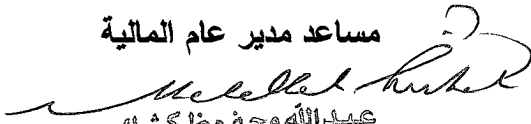
تحية طيبة وبعد،،،،

استناداً الى قانون الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٢ وتعليمات افصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤، نرفق لكم طيه التقرير السنوي للبنك التجاري الاردني لعام ٢٠١٨، ونرفق قرص مدمج يحتوي مادة التقرير السنوي مخزنة على شكل ملف PDF. علماً بان البيانات المالية لعام ٢٠١٨ خاضعة لموافقة البنك المركزي الاردني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عبد الله كشك

مساعد مدير عام المالية


عبد الله محفوظ كشك
Abdallah Mahfouz Kishek
P. 53

التقرير السنوي
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

المحتوى:

الصفحة:

7 - 4	أولاً: كلمة رئيس مجلس الإدارة
9 - 8	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومدراء دوائر الادارة العامة
60 - 11	ثانياً: تقرير مجلس الإدارة
172 - 62	ثالثاً: البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات
179 - 174	رابعاً: تقرير مدقق حسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك
260 - 181	دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة
263 - 262	عناوين فروع البنك

رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكا مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركاننا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

أولاً / كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك التجاري الكرام،

يسرني ان اقدم لكم التقرير السنوي الخامس عشر للبنك التجاري الاردني للعام 2018.

حيث شهد هذا العام العديد من الصعوبات والتحديات التي اثرت على مختلف اوجه النشاط الاقتصادي، فقد استمرت حالة عدم الاستقرار في المنطقة واستمرار اثرها الاقتصادي والاجتماعي على المملكة، يضاف الى ذلك الاجراءات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الاردنية خلال العام، بزيادة ضريبة المبيعات او فرضها (على عدد من السلع) اضافة الى اقرار قانون ضريبة الدخل الجديد، مما سوف ينعكس على النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو، كذلك شهد العام 2018 استمرار تراجع عدد من المؤشرات الاقتصادية او استقرارها عند مستوياتها الحالية، حيث بقي معدل النمو للناتج المحلي يراوح معدلاته المتدنية، كما بقيت معدلات الدين العام الى الناتج المحلي ومعدلات البطالة في مستوياتها المرتفعة، واستمر العجز في المالية العامة وفي الميزان التجاري، وانخفض رصيد المملكة من الاحتياطات الاجنبية، وشهد السوق شحا في السيولة وانعكس هذا الامر بشكل سلبي على السوق المصرفي والسوق المالي، وعلى اوجه النشاط الاخرى.

هذه الامور رافقتها رفع لأسعار الفائدة على ادوات الدين الرئيسية من قبل البنك المركزي لكثر من مرة (تماشياً مع زيادة معدل الفائدة على الدولار) وكان الهدف من هذا الاجراء الحفاظ على الاستقرار المالي الا ان هذا الاجراء اثر على منح التسهيلات (لارتفاع معدل الاقراض)، وانعكس هذا الاثر على العديد من القطاعات الاقتصادية كالنقل والعقارات وقطاع التجزئة وغيرها، ايضاً شهد العام 2018 تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9 والذي ادى الى زيادة مخصصات الديون ونفقاتها وانعكاسها على ارباح البنوك.

البنك التجاري الاردني ورغم هذه الظروف، تحسنت نتائجه خلال العام 2018 مقارنة مع العام السابق حيث ارتفع صافي الربح بعد الضريبة بنسبة 32.7% من 3.79 مليون دينار خلال العام 2017 الى 5.03 مليون دينار خلال العام 2018، كذلك ارتفع صافي تسهيلات البنك من 718 مليون دينار نهاية العام 2017 الى 728 مليون دينار نهاية العام 2018 وبنسبة نمو بلغت 1.4%، اما ارصدة ودائع العملاء فقد شهدت انخفاضاً بنسبة 8% نهاية العام 2018 عن العام السابق 2017 حيث انخفضت من 971 مليون دينار الى 893 مليون دينار، الا ان هذا الانخفاض رافقه تحسن في نوعية محفظة الودائع فقد تركز الانخفاض في الودائع الآجلة (ذات التكلفة المرتفعة) والتي انخفضت بمبلغ 71 مليون دينار مقابل ارتفاع ارصدة التوفير والتي ارتفعت بمبلغ 13 مليون دينار في نهاية العام 2018 عن نهاية العام السابق. اما حقوق الملكية وبسبب تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9 وانعكاس اثاره على مخصصات البنك، فقد انخفضت بنسبة 10.4 % وبلغت 134 مليون دينار في نهاية العام 2018 مقابل 149.5 مليون دينار نهاية العام 2017.

السادة المساهمين الكرام،

ومع هذا التحسن في النتائج المالية للبنك، كان هناك العديد من الانجازات المالية والتشغيلية الاخرى التي حققها البنك خلال العام 2018، فعلى الجانب المالي عمل البنك على تقوية مركزه المالي في جوانب عدة، منها ما يتعلق بجودة محفظة التسهيلات، حيث تمت زيادة مخصصات الديون غير العاملة مما ادى الى رفع معدل التغطية لها وهو مؤشر إيجابي ذلك ان ارتفاع معدل التغطية يجعل البنك قادرا على مواجهة اي تعثرات مستقبلية في السداد من قبل المقترضين. ومنها ما يخص مصادر الاموال، حيث تم العمل على رفع جودة محفظة ودائع العملاء من خلال خفض تركيز الودائع ذات التكلفة المرتفعة واستبدالها بودائع متدنية التكلفة.

وعلى مستوى عملاء البنك وهم محور العملية المصرفية، استمر البنك باستقطاب عملاء وقطاعات جديدة مع التركيز على عملاء قطاع الأفراد، من خلال تقديم افضل الخدمات المصرفية لهم والتواصل معهم ومعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم، مع استمرار الجهود للمحافظة على العملاء القائمين. وبهدف عكس صورة عصرية للبنك وتعزيز الصورة الذهنية الايجابية لدى عملائه قام البنك بتحديث فروعهِ واعادة تصميمها ضمن أفضل المواصفات المصرفية. كما قام البنك خلال العام بافتتاح عدد من الفروع في مناطق عدة ومنها (أم أذينة والمدينة الرياضية ومدينة جنين في فلسطين)، ودراسة افتتاح فروع في مناطق اخرى، مع وجود توجه لدى البنك بالتوسع والانتشار من خلال فروع (إكسبرس) في عدة مناطق، وجاء هذا التوجه كون تكلفة التجهيز والتأسيس لهذه الفروع أقل من الفروع التقليدية واجراءات افتتاحها اسهل، وتقوم هذه الفروع بتقديم الخدمات المصرفية الاساسية للأفراد. اما على صعيد الصرافات الالية فقد قام البنك خلال العام 2018 بتوسيع شبكة الصرافات الالية من خلال تركيب عدد من الصرافات الالية في عدة مناطق في المملكة وخاصة في المناطق التي تشهد نشاطا اقتصاديا وسكانياً.

واستجابة لحاجات ورغبات العملاء، وللتطورات التي يشهدها عالم الاعمال، وفي ظل المنافسة الكبيرة من قبل مختلف بنوك القطاع المصرفي لاستقطاب العملاء، وتقديم افضل الخدمات المصرفية لهم، قام البنك بتطوير عدد من المنتجات ومنها على وجه الخصوص منتج التوفير (والذي يشهد تنافس كبير بين البنوك) حيث تم تطويره ليصبح أكثر تنافسية في السوق المصرفي من خلال تسهيل شروط الاشتراك في الجوائز (خفض الحد الأدنى من رصيد الحساب للعميل حتى يحق له الاشتراك في السحب على الجوائز الى 100 دينار) ورفع قيمة الجوائز (أصبحت الجائزة الكبرى نصف مليون دينار) كذلك قام البنك بتطوير وطرح العديد من المنتجات، منها على سبيل المثال (اطلاق منتج البطاقة المدفوعة مسبقا Yelo Card، واطلاق خدمة الاصدار الفوري، واطلاق خدمة الايداع النقدي الفوري في عدد من الفروع واستبدال كشوفات الحساب اليدوية بالالية وغيرها...)، اضافة الى تطوير قنوات تقديم الخدمات سواء بالطرق التقليدية أو الالكترونية.

وعلى مستوى العمليات الداخلية قام البنك خلال عام 2018 بتحديثات على منظومة التكنولوجيا وعلى النظام البنكي، كما قام بتطوير وبرمجة عدد من الأنظمة والبرامج، انسجاماً مع أهدافه الاستراتيجية في مجال تقنية المعلومات والمتمثلة بالوصول الى الاتمته الشاملة لكافة الأنظمة والبرامج مستقبلياً.

وعلى المستوى الاجراءات الرقابية، عمل البنك على متابعة كافة متطلبات وتعليمات الجهات الرقابية وتطبيقها، واتخاذ الاجراءات التي تضمن الالتزام بالمعايير الدولية التي تطلبها الجهات الرقابية، كما قام البنك في بداية العام 2018 بتطبيق المعيار المحاسبي رقم "9" على البيانات المالية.

وعلى مستوى موظفي البنك وموارده البشرية فقد استمر البنك بإيلاء هذا الجانب الرعاية والاهتمام، كون الموظفين أحد المحاور الرئيسية للعملية المصرفية ومكون مهم من مكوناتها، وذلك من خلال العمل على تحسين الوضع الوظيفي للموظفين وزيادة نسبة الرضا الوظيفي، كما قام البنك باتخاذ وتطبيق جملة من الاجراءات والبرامج التي تجعل البنك من الجهات المفضلة للتوظيف في القطاع المصرفي، فعمل على منح زيادات ومكافآت للموظفين بهدف خفض الفجوة بين المزايا والمنافع الممنوحة لموظفي البنك مقارنة مع القطاع المصرفي الأردني، كما قام بتحديث وتطوير عدد من الانظمة والبرامج الخاصة بشؤون الموظفين وأتممتها بهدف توفير بيئة عمل مناسبة ومريحة للموظفين .

كما يقوم البنك وباستمرار بالبحث عن الكفاءات في السوق المصرفي لرفد كادره البشري بها، اضافة الى العمل على رفع كفاءة الكادر البشري المتواجد لديه حالياً من خلال التدريب والتطوير المستمر، لما للتدريب من دور مهم في زيادة كفاءة واداء الموظفين.

السادة المساهمين الكرام،

هذا وعلى الرغم من الدور المهم والمحوري الذي تلعبه البنوك في النشاط الاقتصادي، فإنها تقوم ايضا بدعم ورعاية العديد من الانشطة المجتمعية التي تخدم المجتمع المحلي وتساهم في تنميته، وكون البنك التجاري جزء من هذا القطاع فإنه لم يتخل عن قيامه بهذا الدور، فخلال العام 2018 قام البنك بتقديم الدعم والرعاية للعديد من الانشطة والفعاليات العلمية والاقتصادية والخيرية، كما قام بتدريب عدد من طلاب الجامعات حديثي التخرج في فروعه ودوائره المختلفة مساهمة منه في تعزيز الجانب الاكاديمي للخريجين الجدد بالجانب العملي ليصبحوا مؤهلين لسوق العمل.

السادة المساهمين الكرام،

اخيرا لا يسعني في هذا المقام الا ان اتقدم بالشكر لعملائنا الاعزاء لثقتهم المتواصلة بمؤسستنا وللسادة اعضاء مجلس ادارة البنك الموقر وللإدارة التنفيذية ولكافة الموظفين والعاملين في البنك على الجهود التي بذلت خلال العام 2018، راجيا من الله القدير ان يحمل العام الجديد 2019 في طياته المزيد من التقدم والازدهار لمؤسستنا العزيزة ولأردننا الحبيب، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله

ميشيل الصايغ

رئيس مجلس الادارة

الإدارة التنفيذية

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
الإسم	المسمى الوظيفي	
1	سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام
2	علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	نائب المدير العام للعمليات والدعم
3	رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	نائب المدير العام للأعمال المصرفية
4	محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان
5	سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
6	عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام مالية
7	وائل "محمد يوسف" عارف راييه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
8	أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والإستثمار والمؤسسات المالية
9	مجدي محمود ابراهيم بنات	مساعد مدير عام العمليات (لغاية 19/08/2018)
10	زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا	المدير الإقليمي لفروع فلسطين (مكلف بمهام مدير اقليمي منذ تاريخ 28/05/2018 الى تاريخ 2018/07/29 ومدير اقليمي منذ تاريخ 30/07/2018)
11	منتصر مروان شفيق الششتري	المدير الإقليمي لفروع فلسطين (لغاية 28/05/2018)
12	منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات (إعتباراً من 26/11/2018)
13	غادة محمد فرحان حلوش	أمين سر مجلس الإدارة
14	وحيد درويش محارب حيمور	مدير دائرة معالجة الإئتمان وإسترداد الديون
مدراء الدوائر الرقابية		
15	محمود ابراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال
16	مازن عبد السلام محمود الخطيب	مدير دائرة المخاطر
17	أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام

مدراء دوائر الادارة العامة		
الاسم	المسمى الوظيفي	
1	ابراهيم بركات فياض العلاوين	مدير دائرة هندسة العمليات
2	ابراهيم عمر ابراهيم العلي	مدير دائرة الأعمال المصرفية المتوسطة و الصغيرة
3	جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الإتصال المؤسسي
4	حسن لطفي حسن عطعوط	مدير دائرة تسهيلات التجزئة (إعتباراً من 01/06/2018)
5	ربي جهاد عطية شهاب	مدير دائرة رقابة وادارة الائتمان
6	زياد احمد داود الرمحي	مدير دائرة التخطيط الإستراتيجي
7	سامي نمر سالم النابلسي	مدير دائرة المؤسسات المالية
8	عميد نعيم عبد الفتاح البطران	مدير دائرة العمليات المركزية
9	قادي انيس موسى ربيع	مدير دائرة تميز الخدمة
10	فيصل محمود مصطفى النعيمات	مدير دائرة الخدمات التجارية
11	ماهر نايف سليمان هلسه	مدير الدائرة الإدارية
12	محمد احمد محمد عبيدات	مدير دائرة التحليل الائتماني والمراجعة
13	نورا وليد محمد الجيطان	مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية
14	هاني عبد الرحمن محمود درويش	مدير دائرة الخزينة
15	هيثم فيصل محمد الشمائلة	مدير دائرة المتابعة والتحصيل (دائرة متابعة الإئتمان سابقاً)
16	ساجد محمود حسني أبو طوق	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى (بالوكالة إعتباراً من 08/01/2017)
17	وليد خالد ضيف الله القهبيوي	مدير الدائرة القانونية
18	وليد فخري عمران العميد	مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات لغاية 31/12/2018
19	ياسر فوزي يوسف القسوس	مدير الدائرة الهندسية
20	سمر يوسف أنيس العريان	رئيس قسم المساهمين

ثانياً / تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

يلتزم البنك ببند الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام وبنود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 وقواعد حوكمة الشركات، وتمت الإشارة لكافة البيانات الواردة والمطلوبة بموجب التعليمات في التقرير السنوي، وبهذا يكون البنك ملتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل، وفيما يلي بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة:

(1) أ: أنشطة البنك الرئيسية:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة لقطاعات الشركات والتجزئة والخزينة والاستثمار بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة ومن خلال تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الخاصة به، كما يعمل البنك على تعزيز تواجده وانتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة لتوسيع قاعدة عملائه.

(1) ب: أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

1. العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن - شارع الملك عبدالله الثاني - حي الرونق - عمارة رقم: (384).
2. يبلغ عدد موظفي البنك (878) موظفاً في نهاية عام 2018 مقسمة كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

فروع فلسطين		فروع الأردن	
عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع
81	الإدارة الإقليمية	523	الإدارة العامة
10	نابلس	17	الرئيسي
8	طولكرم	6	المجمع التجاري
8	رام الله	8	جبل عمان
7	مكتب رام الله	6	جبل الحسين
8	بيت لحم	8	العبدلي
122	المجموع:	6	شارع مكة
		12	الشميساني
		10	الصويفية
		6	عمان
		6	اليرموك
		8	القويسمة
		7	ماركا
		4	الهاشمي الشمالي
		5	صويلح
		10	الفحيص
		8	شارع وصفي التل
		4	أبو نصير
		9	السلط
		7	معدي
		8	الزرقاء
		7	ياحوز
		4	أم أذينة
		8	مأدبا
		8	العقبة
		9	الكرك
		11	إربد
		8	مكتب إربد
		7	الرمثا
		7	شارع الحصن
		9	المفرق
		756	المجموع:

(1)/ج: حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك: بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك 27.2 مليون دينار.

(2) لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

(3)/أ: أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

1- سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/2/16

ولد بتاريخ 1946/1/1، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام 1971. يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ منذ عام 1979 والتي تضم تحت مظلتها 33 شركة منتشرة في الوطن العربي وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا في مختلف المجالات كالكيماويات والهندسة والأدوات المنزلية والعقارات والخدمات المصرفية والإعلام، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها 5,000 موظف وموظفة.

- حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريركية الروم الأرثوذكس في عام 2002.
- حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام 2007.

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:

- رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
- رئيس مجلس إدارة دهانات ناشونال في كافة فروعها.
- عضو في مجلس أمناء جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر والريادة – عمان.
- الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي- الفحيص.
- عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي.
- مؤسس ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في الجمعية الأرثوذكسية.
- عضو مجلس أمناء جمعية الشؤون الدولية.
- مؤسس وعضو هيئة المديرين لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات.
- عضو في الإتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات ممثلاً عن فلسطين.
- عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للعلوم الطبية للفلسطينيين.
- عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للبحث العلمي.
- عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني / السودان.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الهاشمية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

2- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/2/16

ولد بتاريخ 1949/2/20، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1972، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام 1993 تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية ، وفي عام 1999 عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام. وفي عام 2002 أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام 2004 ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس إدارة البنك التجاري الأردني .

تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام 2010-2012. وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في عدة شركات:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية الأردنية (جريدة الرأي)
- رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني .
- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي - الأولى للتأمين.

كما أن معالي السيد أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
- عضو لجنة التدقيق.

3- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25 ويمثلها:

سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح اعتباراً من 2017/4/23

ولد بتاريخ 1975/12/31، حصل على شهادة بكالوريوس علوم مالية ومصرفية –جامعة اليرموك/عمان/1997، بالإضافة إلى عدة شهادات مهنية:

- حاصل على CVA (Certified Valuation Analyst) IACVA-USA-Jordan عام 2012.
- حاصل على CFM (Certified Financial Management) IMA-USA-Jordan عام 2003.
- حاصل على CMA (Certified Management Accounting) IMA-USA-Jordan عام 2002.

وقد عمل السيد مازن الصحصاح في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي/ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من عام 2006 / رئيس قسم الدراسات والتحليل المالي (دائرة تمويل المشاريع والمساهمات الخاصة)، وشغل منصب عضو مجلس إدارة بشركة سرايا العقبة من تاريخ (2013/5/1 ولغاية 2017/4/22).

كما أن السيد مازن الصحصاح عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة المخاطر والامتثال.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

4- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25 وتمثلها:

سعادة الأنسة شادن زياد نبيه "درويش الحجي" اعتباراً من 2016/2/24

ولدت بتاريخ 1981/9/19، حصلت على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من الجامعة الأردنية سنة 2003، حصلت على شهادة محلل معتمد (CFA) من CFA Institute في الولايات المتحدة الأمريكية - فيرجينيا في العام 2010. وحصلت على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام 2003 وحتى تاريخه. حيث عملت كمحلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم للفترة (2003 – 2007)، وعملت محلل مالي رئيسي للفترة (2007 – 2010). وتشغل حالياً منصب رئيس قسم إدارة المحفظة – دائرة الاستثمار بالأسهم (2010- وحتى تاريخه).

كما تعمل الأنسة شادن الحجي بتقديم محاضرات في شهادة الـ CFA لدى أحد مراكز التدريب المعتمدة في الأردن.

- عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الأردن (CFA Society/ Jordan).
- عضو في مجموعة من اللجان المشكلة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي .

كما ان الأنسة شادن الحجي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وهي:

- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة المخاطر والامثال.
- عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.

5- شركة الأردن الأولى للاستثمار

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2011/4/20

ويمثلها سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" اعتباراً من 2018/7/29

علماً بأن سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" كان عضو مجلس إدارة / بصفته الشخصية للفترة من تاريخ 2012/6/28 ولغاية تاريخ 2018/07/29.

ولد بتاريخ 1966/10/15، حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989، وشهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية والعلوم السياسية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية/ صندوق النقد الدولي.

عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية (2008-2010)، كما كان مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (2005-2008). وعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت، كما شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص. وقد شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفته ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ 2010-2-15، وعضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفة مستقلة بتاريخ 2012-6-28، وهو مستشار تطوير البرامج والأداء في مؤسسة عبد الحميد شومان من 2013/4 ولغاية الآن.

كما أن السيد صالح الكيلاني عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وهي:

- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة المخاطر والإمتثال.
- عضو لجنة التسهيلات.

وكان يمثلها السيد "محمد خير" عبدالحميد عابنه حتى تاريخ 2018/5/14

ولد بتاريخ 1945/10/12. حاصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية من جامعة AIR UNIVERSITY /الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988 وماجستير في الإدارة العامة من جامعة أوبرن /الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989، والإدارة العليا من الجامعة البحرية للدراسات العليا / الولايات المتحدة عام 1987، وشهادة بكالوريوس في العلوم العسكرية من جامعة AIR UNIVERSITY عام 1977 و شهادة بكالوريوس في علوم الطيران من أكاديمية الطيران اليونانية عام 1967، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي. التحق في سلاح الجو الملكي عام 1963 وتخرج ضابط طيار عام 1967 ورئيس هيئة أركان سلاح الجو الملكي الأردني عام (1995-1999). كان عضو مجلس إدارة في الملكية الأردنية عام (1995-1999) ونائب رئيس مجلس إدارة في الأجنحة الملكية، تقاعد برتبة فريق ركن طيار، ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار من عام 2010 لغاية 2018/05/14.

كما ان السيد "محمد خير" عابنه عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وهي:-
-عضو لجنة التسهيلات.
-عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
-عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية - 2012/06/28

(النبذة التعريفية مبينة في عضوية شركة الأردن الأولى للاستثمار)

السيد صالح الكيلاني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

6- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية - 2012/6/28

ولد بتاريخ 1958/8/1 ، حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك عام 1986، عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (1981-1987). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق- الإمارات العربية المتحدة (1987-1988). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي / البنك السعودي للاستثمار - الرياض / السعودية منذ عام 1988 ولغاية 2010. وهو عضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (2010-2011)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في كل من:

- رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام 2006.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 4/2016 .
- رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة لتداول الأوراق المالية- مصر.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) من شهر 4/2017.
- عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية- مصر.
- عضو مجلس الأمناء جامعة مؤتة لغاية 2018.
- رئيس هيئة المديرين في المدارس الكندية العالمية.
- رئيس هيئة المديرين في شركة مندلا لليزر والجراحة التجميلية.
- عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
- عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.

كما أن السيد شريف الرواشده رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التدقيق.
- عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

7- شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية: 2018/9/4

وتمثلها سعادة السيدة ريم ناصر محمد الصالح

ولدت بتاريخ 9/11/1988 ، حصلت على شهادة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال تخصص تمويل وتسويق من الجامعة الأمريكية في الشارقة - الإمارات العربية المتحدة في عام 2010، لاحصلت على شهادة الإقراض التجاري من بنك باركليز (2011- 2013) – الخدمات المصرفية للشركات وتشمل شركات كبرى متعددة الجنسيات، وحصلت على شهادة استراتيجيات الاستثمار في إدارة الثروة العائلية، أكاديمية نكست جينيريشن، من بنك يو بي إس (UBS) في سويسرا.

• الخبرات العملية

- شريك في ملكية شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة حالياً.
- تدوير السيدة ريم حالياً محفظة الاستثمار وإدارة الأصول في الشركة القابضة.
- تشارك بنشاط في عمليات التطوير والتشغيل للشركات التابعة للشركة القابضة التي تعمل في القطاعات الغذائية والصناعية والمالية.
- عملت في الخزينة والأسواق العالمية – دويتشه بنك (2011)
- عملت مديرة تطوير الأعمال الجديدة – تومسون رويترز (2014- 2017).

8- سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25

ولدت بتاريخ 1957/6/5 ، حصلت على شهادة الماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام 1992 ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر/ بريطانيا عام 1990، حصلت على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 1979، وحصلت على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في قطاع البنوك؛ منصب رئيس دائرة المخاطر والائتمان في كابيتال بنك للفترة (2007/12-2011/12) ومساعد مدير عام تسهيلات بنك القاهرة عمان للفترة (2003-2007/12) ومدير تسهيلات في بنك الأردن والخليج من (1998-2003)، ومدير دائرة التسهيلات في بنك الأردن من (1993-1998).

بالإضافة إلى العمل المصرفي، عملت السيدة إيمان في مجال التدريس والتدريب، حيث بدأت حياتها المهنية كمساعد بحث علمي في كلية التجارة - جامعة الكويت، وامتدت عبر السنين لتقوم بعدة دورات تدريبية متخصصة في الائتمان وتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال معاهد ومؤسسات عالمية وإقليمية مثل وكالة الإنماء الأمريكية USAID والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وجمعية البنوك الأردنية وهي مدرب معتمد لـ Financial Market International.

تمثل السيدة إيمان الجمعيات النسائية التي تنتمي لها في منظمات عالمية أهمها The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) ومؤسسات محلية تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن والمرأة الريادية. وشغلت منصب نائب أول للرئيس في ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني للفترة ما بين 2009 - 2016، وعضو المجلس الأعلى لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني، ورئيس جمعية المرأة في مواقع صنع القرار (Women on Boards – Jordan) التي تأسست في 2018/10.

كما أن السيدة إيمان الضامن رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة المخاطر والإمتثال.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

9- سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25

ولد بتاريخ 1965/2/14، حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل من جامعة نيويورك للتكنولوجيا عام 2004، حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتحليل الإحصائي وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام 1988، كما أنه حاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

عمل السيد يزيد الخالدي في عدة مجالات منها التدقيق المالي والاستشارات الإدارية بالإضافة إلى الإدارة المالية وإدارة صناديق الاستثمار في عدة شركات إقليمية ومحلية. فقد عمل كرئيس تنفيذي مالي لمجموعة فارمسي ون وكرئيس تنفيذي

للعمليات في Euro Mena Management UK Ltd المتخصصة في إدارة صناديق الاستثمار ومقرها القاهرة. وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي المالي لشركة إمبير هولدنغ العاملة في مشاريع تطوير العقارات، ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة العالمية للتأمينات العامة IGI المتخصصة في إعادة التأمين، ومدير المحاسبة لمجموعة إدجو EDGO التي تعمل في مجالات الطاقة والمقاولات وخدمات حقول النفط. وقد بدأ حياته المهنية في تدقيق الحسابات واستشارات الأعمال في مكاتب شركة ارثر أندرسن العالمية في عمان عام 1991.

وهو عضو مجلس إدارة في عدة شركات:

- عضو مجلس إدارة في شركة سوليدرتي - الأولى للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في شركة رؤية عمان للاستثمار والتطوير - مساهمة خاصة.
- عضو مجلس إدارة في شركة الكسح للصناعات الغذائية- مساهمة خاصة.

كما أن السيد يزيد الخالدي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.

10- شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25 ويمثلها:

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

ولد بتاريخ 1972/9/14، حصل على شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز /بريطانيا في عام 1997، حصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام 1994، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

وهو حالياً:

- مستشار مالي لمجموعة الصايغ.
- المدير العام لشركة برنسلي انتربرايز.
- شريك / شركة تدريبات لتطوير المهارات.
- عضو مجلس إدارة مختبرات بيولاب الطبية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الحياة للأشعة التشخيصية.

حصل على عدة دورات أهمها:

- التخطيط الاستراتيجي للبنوك –يوروموني –لندن.
- شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من البنك الدولي.
- التحليل المالي والإداري والموازنات التقديرية.
- مهارات التفاوض وإدارة الوقت والازمات.
- عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.

كما أن السيد عبدالنور عبدالنور عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

11- سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – 2016/4/10

ولد بتاريخ 1963/9/22 ، حصل على شهادة ماجستير علوم مالية ومصرفية عام 2015 من جامعة Sorbonne University Paris, Abu Dhabi ، وحصل على شهادة بكالوريوس علوم حاسوب عام 1985 من جامعة Utah State University, USA.

وقد شغل السيد نبيل مشحور منصب نائب الرئيس التنفيذي للتمويل والتخطيط في مصرف الهلال، ونائب الرئيس الأول للبنك العربي، وعضو مجلس إدارة شركة فيزا الأردن من تاريخ 2008-2009، وعضو مجلس إدارة شركة النسر العربي للتأمين من تاريخ 2008-2009. ويعمل حالياً مستشاراً مصرفياً.

كما أن السيد نبيل مشحور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- رئيس لجنة الحاكمية المؤسسية.
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

(3 / ب) أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

**1. السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
المدير العام**

- تاريخ التعيين : 2015/04/01.
- تاريخ الميلاد : 1964/08/22.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999) .

الخبرات العملية :

- نائب مدير عام – بنك الاسكان للتجارة للتمويل – (2012 – 2015) .
- مساعد مدير عام - بنك الاسكان للتجارة والتمويل – (2008 – 2012) .
- رئيس تنفيذي - شركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري/المملكة العربية السعودية – (2006 - 2008) .
- مساعد مدير عام - البنك السعودي الأمريكي (سامبا) – (2004 – 2006) .
- مدير رئيسي - شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية – (1999 – 2004) .
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – (1989 – 1997) .

**2. السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
نائب المدير العام للعمليات والدعم**

- تاريخ التعيين : 2004/07/01.
- تاريخ الميلاد : 1973/03/17.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (2012) .

الخبرات العملية :

- مديراً لخدمات العملاء والمنتجات - شركة دي اتش آل العالمية منذ عام (1995 – 2004) .

**3. السيد رامي "محمد جواد" فؤاد حديد
نائب المدير العام للأعمال المصرفية**

- تاريخ التعيين : 2009/09/10.
- تاريخ الميلاد : 1969/02/28.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية عام (1992) .
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من الولايات المتحدة الأمريكية عام (1998) .
- شهادة المحاسب القانوني الأمريكي / نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999) .

الخبرات العملية :

- مدير إدارة أعمال الشركات - كابيتال بنك – (2004 – 2009).
- بنك الإسكان للتجارة و التمويل / البحرين – (2003 – 2004).
- بنك BNP PARIBAS / البحرين – (1999 – 2002) .
- بنك المؤسسة العربية المصرفية / نيويورك – عام (1999).
- WHINNEY MURRAY & CO – (1995 – 1996) .
- UNITED TUBE PACKAGING INDUSTRY CO.LTD – عام (1994).
- WHINNEY MURRAY & CO – (1992 – 1993).

4. السيد محمد علي محمد القرعان

مساعد مدير عام الإئتمان

- تاريخ التعيين : 2007/06/19.
- تاريخ الميلاد : 1971/10/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (1995).

الخبرات العملية :

- بنك الإنماء الصناعي – (2003 - 2004).
- شركة دار الخبرة للإستشارات – (2002 - 2003).
- الشركة الأردنية لضمان القروض – (2000 - 2002).
- البنك العقاري المصري – (1997 - 2000).
- شركة العاربة الدولية – (1996 - 1997).

5. السيد سليم نايف سليم صوالحة

مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع

- تاريخ التعيين : 2016/03/01.
- تاريخ الميلاد : 1975/09/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (1997).
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق والمشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001).

الخبرات العملية :

- المدير الاقليمي – فيزا انترناشونال – الأردن والعراق وفلسطين – (2014 - 2016).
- مدير الفروع المحلية – بنك الإتحاد – (2008 - 2014).

- مدير فرع – Wachovia Bank – (2008-2007).
- مدير فرع – Washington Mutual – (2008 - 2004).

6. السيد عبدالله محفوظ ثيودور كشك مساعد مدير عام المالية

- تاريخ التعيين : 2015/06/14.
- تاريخ الميلاد : 1967/08/05.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1990).
- محاسب قانوني (CPA) عام (1991).

الخبرات العملية :

- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الإتحاد (الأردن) – (2015 – 2009).
- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) – (2009 – 2003).
- مدير أول إستشارات مالية لدى شركة آرثر أندرسن (المملكة العربية السعودية) – (2003 – 1993).
- محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) – عام (1992).

7. السيد وائل "محمد يوسف" عارف رابيه مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات

- تاريخ التعيين : 2014/08/24.
- تاريخ الميلاد : 1977/11/07.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (1999).
- درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (2004).

الخبرات العملية :

- بنك المؤسسة العربية المصرفية – (2014 – 2006).
- البنك الأهلي الأردني – (2006 – 2004).
- بنك الأردن – (2004 – 2000).

8. السيد أنس ماهر راضي عايش
المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

- تاريخ التعيين : 2017/11/12.
- تاريخ الميلاد : 1979/10/12.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في الإقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (2001).

الخبرات العملية :

- مدير أول ، رئيس إستثمار - بنك صفوه الإسلامي - (2011- 2017).
- مدير دائرة الخزينة - بنك الإستثمار العربي الأردني (قطر) - (2007- 2011).
- مدير دائرة الخزينة - بنك الإستثمار العربي الأردني (الأردن) - (2006- 2007).
- مسؤول دائرة الخزينة - بنك سوستيه جنرال (الأردن) - (2005- 2006).
- مدير غرفة التداول - بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات والتمويل) - (2001- 2005).

9. السيد مجدي محمود إبراهيم بنات
مساعد مدير عام العمليات (اعتباراً من 2014/06/02 ولغاية 2018/08/19)

- تاريخ التعيين : 2014/06/02.
- تاريخ الميلاد : 1970/08/18.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (1994).

الخبرات العملية :

- مساعد مدير عام العمليات - البنك التجاري الأردني - (2014 - 2018).
- مدير دائرة تميز الجودة - بنك الإتحاد - (2012- 2014).
- مدير دائرة السياسات و الإجراءات - البنك العربي (1994- 2012).

10. السيد زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا
المدير الإقليمي لفروع فلسطين (مكلف بمهام مدير إقليمي منذ تاريخ 2018/05/28 إلى تاريخ 2018/07/29
ومدير إقليمي منذ تاريخ 2018/07/30)

- تاريخ التعيين : 2018/01/21.
- تاريخ الميلاد : 1978/03/01.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال / Marygrove College - الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999).

الخبرات العملية :

- مدير دائرة أصول الأفراد - نائب رئيس - البنك العربي - (2007 – 2018).
- (2007 – 2006) - Washington Mutual Bank – Personal Financial Representative.
- (2006 – 2002) - JP Morgan Chase – Personal Banker.
- (2000-2002) - Financial Advisor-UBS Bank.

11. السيد منتصر مروان شفيق الششتري المدير الإقليمي لفروع فلسطين (اعتباراً من 2013/04/14 ولغاية 2018/05/28)

- تاريخ التعيين : 2013/04/14.
- تاريخ الميلاد : 1967/06/26.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في الحاسوب الإلكتروني/ علوم مالية و مصرفية - جامعة اليرموك عام (1989).

الخبرات العملية :

- المدير الإقليمي لفروع فلسطين - البنك التجاري الأردني - (2013 – 2018).
- مدير عام – شركة القمر للمياه المعدنية / شركات إستثمارية (عائلية) – (2010 – 2013).
- البنك العربي – (1989 – 2007).

12. السيد منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات (اعتباراً من 2018/11/26)

- تاريخ التعيين : 2018/11/26 .
- تاريخ الميلاد : 1971/12/22 .

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية من جامعة عمان الأهلية عام (1994).

الخبرات العملية :

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (1995 – 2000).
- البنك السعودي للإستثمار – (2000 – 2004).
- مديراً لدعم الحلول – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (2004 – 2018).

13. الأنسة غادة محمد فرحان حلوش أمين سر مجلس الإدارة

- تاريخ التعيين : 2004/04/25.
- تاريخ الميلاد : 1959/11/26.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في الآداب من الجامعة الأمريكية عام (1983) .

الخبرات العملية :

- مساعد مدير دائرة المشاريع في المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي - 1984 – 2004 .
- نائب المدير العام للبنك التجاري الأردني لغاية 2016/12/31 .
- أمين سر مجلس الإدارة تم تكليفها إعتباراً من 2017/04/17 وتم تثبيتها إعتباراً من 2017/01/01 و لغاية الآن.

14. السيد وحيد درويش محارب حيمور مدير دائرة معالجة الإئتمان وإسترداد الديون

- تاريخ التعيين : 2017/06/01 .
- تاريخ الميلاد : 1964/08/03 .

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الزيتونة عام (2012) .
- دبلوم سنتين في العلوم المالية والمصرفية من كلية المجتمع العربي (1988) .

الخبرات العملية :

- مدير مركز التسويات واسترداد الديون - بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (1989 – 2017) .

15. السيد محمود إبراهيم محمود محمود مدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال

- تاريخ التعيين : 2013/05/26.
- تاريخ الميلاد : 1980/08/10.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور – الهند عام (2002).
- درجة الماجستير في نظم المعلومات المحاسبية (MSC.AIS) من جامعة كينجستون – لندن عام (2007).
- مدقق أنظمة الضبط الداخلي معتمد CICA مؤسسة الرقابة الداخلية – نيو جيرسي – الولايات المتحدة – عام (2008).
- خبير إمتثال معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية (Certified Compliance Professional) CCP - عام (2011).

الخبرات العملية :

- مسؤول وحدة الإمتثال – بنك الأردن - (2009 - 2013).
- مشرف تدقيق - شركة الأخوة لتدقيق الحسابات - أعضاء في INPECT - (2007 - 2009).
- رئيس فريق - مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات - (2002 - 2005).

16. السيد مازن عبد السلام محمود الخطيب
مدير دائرة المخاطر

- تاريخ التعيين : 2004/06/22.
- تاريخ الميلاد : 1959/11/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد عام (1982).
- الخبرات العملية :**
- مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان – بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار (1995- 2004).
- مفتش داخلي - البنك العقاري العربي المصري (1992- 1995).
- مدقق حسابات داخلي – بيت التمويل الكويتي – (1986- 1990).
- مدقق حسابات – المكتب الكويتي لتدقيق الحسابات (ارثر ويونج) – (1982 – 1986).

17. السيد أجود شرف الدين علي الروسان
المدقق العام

- تاريخ التعيين : 2017/04/02.
- تاريخ الميلاد : 196/08/18 .

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب / سوريا عام (1992).
- درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (1997).

الخبرات العملية :

- رئيس التدقيق الداخلي - بنك ستاندرد تشارترد - الأردن – (2016 – 2017).
- رئيس التدقيق الداخلي – بنك الأردن دبي الإسلامي – (2009 – 2016).
- مدير مراجعة الاداء والمخاطر – جهاز أبو ظبي للمحاسبة – (1997 – 2009).
- محلل موازنات – دائرة الموازنة العامة – وزارة المالية – (1993 – 1997).

أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام:

- استقالة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" من عضوية مجلس الإدارة كعضو مستقل بتاريخ 29/07/2018 وأصبح عضو غير مستقل بنفس التاريخ وممثل عن شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- استقالة السيد مجدي محمود ابراهيم بنات / مساعد مدير عام العمليات بتاريخ 2018/08/19.
- استقالة السيد منتصر مروان شفيق الششتري / المدير الإقليمي لفروع فلسطين بتاريخ 2018/05/28.

(4) : أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم 1% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة، والمستفيد النهائي للمساهمات:

التسلسل	اسم المساهم	2018		2017	
		2018/12/31	النسبة %	عدد الأسهم كما في 2017/12/31	النسبة %
1	شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة المستفيد النهائي: ريم بنت ناصر بن محمد الصالح 25% نورة بنت ناصر بن محمد الصالح 25% مها بنت ناصر بن محمد الصالح 25% ساره بنت ناصر بن محمد الصالح 25%	31,800,000	%26,50	31,800,000	%26,50
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي المستفيد النهائي: نفسه	23,808,021	%19,84	23,808,021	%19,84
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار المستفيد النهائي: نفسه	14,741,872	%12,28	14,776,558	%12.31
4	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ المستفيد النهائي: نفسه	12,844,687	%10,70	12,800,475	%10.66
5	إبراهيم فايق إبراهيم الصايغ المستفيد النهائي: نفسه	12,089,011	%10.07	12,065,877	%10.05
6	سامر سليم فايق الصايغ المستفيد النهائي: نفسه	6,894,048	%5,74	6,894,048	%5.74
7	سامي سليم فايق الصايغ المستفيد النهائي: نفسه	3,628,590	%3,02	3,628,590	%3,02
8	سمر سليم فايق الصايغ المستفيد النهائي: نفسه	1,814,296	%1,51	1,814,296	%1,51
9	شركة الأصباغ الوطنية القابضة المستفيد النهائي: ميشيل فايق إبراهيم الصايغ 33.33% إبراهيم فايق إبراهيم الصايغ 33.33% سامر سليم فايق الصايغ 33.33%	1,656,641	%1,38	1,656,641	%1,38
10	نهى ميشال موسى حداد المستفيد النهائي: نفسه	1,295,926	%1,07	1,295,926	%1,07

*الرهونات القائمة على المساهمين الذين يملكون (1%) فأكثر في رأس مال البنك كما بتاريخ 2018/12/31:

التسلسل	المساهمين	الرصيد	عدد الأسهم المرهونة	جهة الرهن
1	شركة الأردن الأولى للاستثمار	14,741,872	1,199,998	بنك الاستثمار العربي الأردني
			1,250,000	بنك الاتحاد

(5) أ/الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه*:

البيان	2018	2017
حصتنا السوقية/تسهيلات	%2.84	%2.77
حصتنا السوقية/ودائع	%2.39	%2.66
حصتنا السوقية/موجودات	%2.64	%2.69

*لفروع الأردن فقط.

(5) ب/التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كايبتال انتلجنس للتصنيف:

تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (قصير الأجل)	B	مخاطر سيادية (قصير الأجل)	B
تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (طويل الأجل)	BB-	مخاطر سيادية (طويل الأجل)	BB-
تصنيف المتانة المالية	BB	الوضع المستقبلي	سلبي
تصنيف الدعم	3		

(6) : لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10 % فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

(7) : أ - لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

ب - لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

(8) : أ - لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

ب - معايير الجودة الدولية:

- في إطار تعزيز مستويات الامن و الحماية لأنظمة البنك فقد تم خلال عام 2018 البدء بتطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الامنية للتوافق مع متطلبات الامن السيبراني والذي سيكون له الاثر في تعزيز منظومة الامن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور اساليب الهجمات الالكترونية.
- تم استكمال تطبيق مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الامثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
- تم تجديد شهادته الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.

(9) : الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب للموظفين:

أ - الهيكل التنظيمي للبنك:



ب - عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

		العدد		العدد		
النسبة %	المجموع	النسبة %	إناث	النسبة %	ذكور	المؤهل العلمي
0.11	1	0.00	0	0.11	1	دكتورة
7.63	67	2.51	22	5.13	45	ماجستير
0.34	3	0.11	1	0.23	2	دبلوم عالي
66.86	587	24.03	211	42.82	376	بكالوريوس
9.00	79	4.67	41	4.33	38	دبلوم سنتين
2.39	21	2.28	20	0.11	1	دبلوم سنة
3.30	29	1.48	13	1.82	16	توجيهي ناجح
10.36	91	0.11	1	10.25	90	أقل من توجيهي
100.00	878	35.19	309	64.81	569	المجموع

ج - برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية				
من الفترة 2018/1/1 لغاية 2018/12/31				
عدد الدورات	عدد المشاركين	ذكور	إناث	
114	334	199	135	معهد الدراسات المصرفية
154	363	238	125	معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، الندوات) داخل الاردن
117	2728	1596	1132	الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب والتطوير)
11	15	12	3	الدورات التدريبية (خارج الاردن)
0	0	0	0	المؤتمرات والندوات خارج الاردن / الادارة العليا

- تم عقد في مركز التدريب الداخلي التابع للبنك (117) دورة استفاد منها (2728) موظف وموظفة (مكرر).
- وكذلك تمت المشاركة الفعالة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية والتي بلغ عددها (114) دورة، وتم مشاركة (363) من موظفينا في اتحاد المصارف العربية وغيرهم من المراكز المميزة وعلى مستوى من السمعة والكفاءة والمراكز المتخصصة بتطوير المهارات.
- كما قمنا بتوزيع (70) طالب وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية على فروعنا لتدريبهم للمساهمة الفعالة والشراكة في تنمية المجتمع المحلي.

(10): المخاطر التي يتعرض لها البنك:

- **مخاطر الائتمان:** تعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية الحالية والمحتملة الناتجة عن عدم قدرة المقترض أو الطرف الآخر (counterparty) لدى البنك على الوفاء بشروط القرض كاملة وفي المواعيد المحددة والتي تتأثر بها إيرادات البنك.
- **مخاطر السوق:** هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.
- **مخاطر السيولة:** وتعرف بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لعدد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمين وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM
- **مخاطر التشغيل:** هي خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي.
- **مخاطر الامتثال:** هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة الناشئة عن عدم امتثال البنك ومخالفته/ انتهاكه للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والمواثيق والأنظمة المصرفية، المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، بما في ذلك إجراءات وسياسات البنك الداخلية، وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.
- **مخاطر أمن المعلومات:** تعرف مخاطر أمن المعلومات بأنها الخسائر أو الآثار السلبية التي يكمن ان يتعرض لها البنك نتيجة للاعتداءات الداخلية أو الخارجية التي تهدد معلوماته سواء كانت الكترونية ام ورقية .

(11): الإنجازات التي حققها البنك مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال السنة المالية:

قطاعات الأعمال المصرفية

قطاع الأعمال المصرفية افراد وفروع:

يعتبر قطاع التجزئة من أبرز قطاعات الأعمال في البنك فهو يمثل المصدر الأول للأموال كما يعتبر ثاني القطاعات استخداماً وتوظيفاً لأموال البنك ويتمتع البنك بشبكة واسعة من الفروع تغطي كافة مناطق المملكة فقد بلغ عدد الفروع للبنك 35 فرعاً (30 فرع في الأردن) و (5 فروع في فلسطين) كما يمتلك البنك شبكة واسعة من الصرافات الآلية بلغت 68 صرافاً، منتشرة في مختلف المناطق في الأردن وفلسطين ومن أبرز ما قامت به القطاع خلال العام 2018 ما يلي:

0 التكنولوجيا والخدمات الرقمية:

- إعادة اطلاق الموقع الالكتروني للبنك.
- اطلاق تجاري موبايل بحلة جديدة وخدمات اضافية مثل الدخول عن طريق البصمة وخدمة التسجيل الذاتي.
- تمديد ساعات دوام مركز الخدمة الهاتفية ليصبح على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع.
- اطلاق خدمة الاصدار الفوري Instant Issuance لبطاقة الخصم المباشر في 11 فرع.
- اطلاق خدمة الايداع النقدي الفوري BNA في الفرع الرئيسي وفرعي الفحيص وام اذينة.
- إطلاق خدمات جديدة من خلال أجهزة الصراف الآلي تتعلق بالبطاقات الائتمانية.
- تطبيق نظام لمتابعة التحصيل وأتمته نماذج فتح الحساب وطلب البطاقة الائتمانية.
- الاستمرار في استبدال الكشوفات الورقية بكشف الحساب الالكتروني ليصل عدد الكشوفات الى ما يزيد عن 35 ألف عميل.
- تطوير وتحديث البنية التحتية في مركز الخدمة الهاتفية.
- وتحقيقاً لمبدأ التواصل المستمر مع العميل فقد تم إشراك كافة عملاء الافراد بخدمة الرسائل القصيرة لاطلاعهم على كافة الحركات التي تحدث على حساباتهم أولاً بأول، مما ساهم ذلك بإضفاء شعور الأمان والرضا لهم.

0 النظام التشغيلي في الفروع:

- تمت مراجعة النظام التشغيلي في الفروع للتأكد من تحقيق أفضل المستويات للخدمة وتحقيق تجربة عملاء مميزة وسلسة واستحداث وظيفة موظف الخدمات السريعة الذي يهدف الى خدمة العملاء في الامور السريعة وتحويل العملاء الى القنوات الالكترونية .
- تم العمل على أتمتة الإجراءات الداخلية، ومراجعة رحلة العملاء لتحقيق مدة قياسية للخدمة ورفع الكفاءة التشغيلية وإعادة هندسة الإجراءات ذات الأثر الأكبر على البنك وعلى تجربة العملاء .

0 التوسع وزيادة انتشار الفروع:

- الاستمرار بسياسة الانتشار المتوازن في شبكة الفروع حيث تم افتتاح فرع أم أذينة وتحديث فرع الشميساني
- تركيب صرافات آلية جديدة (صيدلية القمة في الصويفية، منطقة السرو، أبو علندا، خربة كان زمان، صاحبة الياسمين)

0 إدارة العلاقات مع العملاء:

في إطار سعي البنك لتعزيز مركزه التنافسي ومكانته المتميزة عمل مركز جاه خلال العام من خلال فريق متخصص Account Manager Relationship بتأسيس علاقات مهنية تقوم على الاستجابة السريعة لمتطلبات كبار العملاء ضمن معايير العمل المصرفي المهني ومساعدة العميل على إدارة أفضل للتدفقات النقدية وتقديم خدمات تناسب احتياجاته، وذلك من خلال توفير نموذج تشغيلي يهدف الى رفع مستوى الخدمة وتقليل الوقت اللازم لإجراء أي خدمة للعملاء حفاظاً على وقتهم. كما تم افتتاح مركزين جديدين لجاه (فرع الشميساني وام اذينة)

0 تطوير المنتجات:

انطلاقاً من استراتيجية البنك في تطوير منتجاته، تم التركيز على منتج حسابات التوفير وتمييزه عن باقي منتجات البنك من خلال خفض الحد الأدنى المطلوب لفتح الحساب والدخول على السحب على الجوائز وتحقيق فرص الربح، حيث تم اطلاق جوائز جديدة لحسابات التوفير بحملة تسويقية ناجحة نتج عنها نمو المحفظة بنسبة 14% وزيادة عدد عملاء البنك بنسبة 35% في هذا المنتج.

كما قام البنك بإطلاق خدمات ومنتجات مصرفية جديدة مبتكرة منها:

- اطلاق Visa Infinite وهي عبارة عن بطاقة ائتمانية تعد من أعلى فئات البطاقات التي ،لتلائم احتياجات العملاء وتلبي رغباتهم وتطلعاتهم.
- اطلاق (Yelo) Prepaid Cards وهي عبارة عن بطاقة مدفوعة مسبقاً يقوم العميل بشحنها ومن ثم تم استخدامها في عمليات الشراء والسحب النقدي بالإضافة الى التسوق عبر الانترنت.
- اطلاق منتجات لتمويل العقارات بأسعار فوائد منافسة واجراءات ميسرة.
- اطلاق مزاي اضافة على البطاقات الائتمانية مثل 0 intro rate و 3D secure.
- اعتماد 280 شركة جديدة ضمن قائمة الشركات المعتمدة .

قطاع الأعمال المصرفية للشركات:

استناداً لأهمية الاقتصادية لقطاع الشركات (الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة) باعتبارها محرك رئيسي للاقتصاد، ومصدر استدامه يوفرها هذا القطاع في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق قيمة مضافة تعمل على دفع عجلة التنمية والتقدم اضافة الى دوره الاجتماعي الفعال (في تشغيل الايدي العاملة وخفض معدلات البطالة) كونه المشغل الرئيس للأيدي العاملة في المملكة فقد أولى البنك العناية اللازمة لهذا القطاع و عمل على السعي لتلبية متطلباته من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والحلول المصرفية له.

وتعد الشركات إحدى المصادر المهمة للودائع كما انها الموظف الاكبر للأموال (من خلال الحصول على التسهيلات) وقد شهد القطاع نمواً كبيراً خلال العام 2018 رغم الظروف الصعبة التي تحيط بالمملكة، مع الأخذ بعين الاعتبار ان قطاع الشركات أكثر تأثراً بالتغيرات الاقتصادية والسياسية من القطاعات الأخرى، وقد استطاع البنك التكيف مع هذه الصعوبات والاستفادة منها وتحويلها الى فرص تم عكسها على ارض الواقع، حيث نمت التسهيلات المباشرة الممنوحة على مستوى اجمالي المحفظة بنسبة نمو (7%) وهي نسبة نمو اعلى من القطاع المصرفي، وبالأخذ بعين الاعتبار التسهيلات المسددة تكون نسبة النمو في التسهيلات أكبر من ذلك. كذلك كان هناك نشاط للبنك في مجال التسهيلات غير المباشرة والتي شهدت نمواً خلال العام 2018، رافق هذا النمو العمل على متابعة محفظة التسهيلات وتحسين جودتها من خلال معالجة حسابات الديون غير العاملة من خلال تباع سياسة خفض الديون غير العاملة والخروج من بعض الحسابات التي تعاني من بؤادر تعثر واستبدالها بحسابات جديدة مستقرة نسبياً وذات مخاطر اقل وذلك لتحسين نسبة الديون غير العاملة وتحسين جودة المحفظة.

وتماشياً مع التوجيهات الحكومية والسوق المصرفي ودراسة احتياجاته المستمرة قام البنك بتوجيه التركيز نحو القطاعات التي تتلقى الدعم والتحفيز من الحكومة (قطاع الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والصناعة والسياحة والتعليم والقطاع الصحي) وتم طباعة كتيب للمنتجات التي يتم تمويلها، اضافة الى تمويل عدد من الشركات الرائدة في السوق تمثل قطاعات حيوية واستراتيجية ومنها على سبيل المثال (بعض المؤسسات التعليمية وتجارة المواد الغذائية والتجارة العامة والشركات الصناعية والشركات الخدمية) والتي تساهم في دعم النشاط المحلي والخارجي وتوفر عملة اجنبية للاقتصاد المحلي، اضافة الى ذلك قام البنك بتوجيه اهتمام خاص نحو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال طرح عدة منتجات وبرامج خاصة به منها (منتج تمويل سحبات العملاء على اجهزة نقاط البيع التابعة لـ MEPS) بموجب اتفاقية وقعت مع شركة الشرق الاوسط لخدمات الدفع ذات المسؤولية المحدودة (MEPS)، وكذلك توقيع اتفاقية (ايفاد "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية").

ومع التوسع في نشاط التسهيلات، اخذ البنك بعين الاعتبار مدى تأثر القطاع بأسعار الفائدة أكثر من القطاعات الأخرى سواءً انخفاضاً او ارتفاعاً والأمر الذي يتطلب مراقبة دائمة ومستمرة لتغيرات أسعار الفائدة عالمياً وانعكاساتها على قطاع الشركات محلياً وعلى القطاع المصرفي ككل، واتخاذ الاجراءات اللازمة لخفض مخاطر تقلبات هذه الاسعار وفي هذا السياق تم التركيز على تعميق الشراكة مع الشركة الاردنية لضمان القروض فيما يخص القروض الناشئة " Startup Business".

قطاع الخزينة والاستثمار:

قطاع الخزينة

يضم قطاع الخزينة دور رئيسي ومحوري في ادارة موجودات ومطلوبات البنك وذلك من خلال الدوائر التابعة له ومن ابرز ما يقوم به القطاع في هذا المجال ما يلي:

اولاً: دائرة الخزينة

تقوم دائرة الخزينة بتقديم مجموعة واسعة من الأدوات المالية للعملاء بهدف التحوط في السوق المحلي والعالمي، وذلك من خلال التعامل بالعملات الأجنبية تشمل منتجات العقود الآجلة والمستقبلية والمقايضات، بالإضافة الى منتجات التعامل بالهامش بالعملات الأجنبية والمعادن مما يعزز أرباح البنك على الرغم من التقلبات العالمية المستمرة في الأسواق المالية، مع تقديم اسعار منافسه لتبادل العملات الأجنبية لعملاء البنك من افراد و شركات، كما تقوم دائرة الخزينة ايضا بدور محوري في ادارة وتسعير الموجودات والمطلوبات من خلال مراقبة حثيثة لكلف مصادر الأموال وضبطها تبعاً للمعايير الدولية والتي أدت الى توسيع قاعدة العملاء بشكل ملحوظ.

كما تلعب دائرة الخزينة دوراً محورياً في إدارة السيولة والحفاظ على نسب عالية من السيولة النقدية والقانونية مقارنة مع متطلبات البنك المركزي، كما انها تحافظ على محفظة سندات حكومية قوية وذات عائد مرتفع، وإدارة المخاطر المتعلقة بها والعمل على المساعدة في تحقيق أهداف واستراتيجيات البنك السنوية، اضافة الى فتح قنوات اتصال جديده وتوسيعها مع البنوك الاقليمية والأجنبية مما ادى الى توسيع قاعدة الاستثمارات الخارجية.

ثانياً: دائرة الاستثمار

تقوم دائرة الاستثمار بالعمل على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة محليا واقليميا لتحقيق افضل عائد على المحفظة الاستثمارية للبنك مع المحافظة على جودتها وذلك من خلال اختيار الاوراق المالية ذات العائد الجيد والسيولة المرتفعة وضمن مخاطر مقبولة.

وعلى الرغم من ضعف اداء الاسواق محليا واقليميا نظرا للظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة، فقد استطاعت دائرة الاستثمار تحقيق ايرادات جيدة من المحفظة الاستثمارية لاسهم المتداولة في سوق عمان المالي بالإضافة الى التوسع والمنافسة في مجال الخدمات الاستثمارية المتخصصة مثل ادارة وامانة الاصدارات ووكيل الدفع والتسجيل والحافظ الامين والاستشارات المالية من خلال استقطاب مجموعه من الشركات لتقديم هذه الخدمات سواء في مجال ادارة الاصدارات او اسناد القروض، وقد قام البنك بالمشاركة ببعض هذه الاسناد ضمن عوائد جيدة. هذا وتعمل الدائرة حاليا على تطوير منتجات استثمارية متقدمة تلبي طموحات العملاء لتحقيق عوائد مجدية ذات مخاطر مدروسة.

ثالثاً: دائرة المؤسسات المالية

تقوم الدائرة بتعزيز شبكة المراسلين من البنوك الإقليمية والعالمية خاصة في مجال التمويل الخارجي، بالإضافة الى توطيد العلاقات القائمة مع البنوك المراسلة مما يعزز جهود ومساعي البنك التجاري تجاه خدمة عملائه عبر اتاحة شبكة واسعة من البنوك المراسلة وتوفير خيارات متنوعة من الخدمات وبأسعار منافسة.

وفي الآونة الاخيرة قام البنك بزيارة عدد من الدول وذلك بهدف تسويق منتجات وخدمات البنك وتلبية متطلبات البنوك والمؤسسات المالية للمشاريع القائمة لديها بالإضافة الى المشاركة بمجموعة من المؤتمرات التي تخص القطاع المصرفي بشكل عام وتنمية وتمويل التجارة الخارجية.

قطاع الدعم والمساندة:

دائرة تكنولوجيا المعلومات:

قام البنك خلال عام 2018 وتحقيقاً لاستراتيجيته المتمثلة بأتمتة مختلف الأنشطة والأنظمة في البنك وصولاً الى الاتمته الشاملة، بالعمل على تحديث عملياته الداخلية، وبما يساهم في توفير أفضل الخدمات والمنتجات وتمكين العملاء من إنجاز معاملاتهم المصرفية المختلفة بشكل أسرع وأكثر أماناً، وذلك من خلال تطبيق أنظمة جديدة وتطوير الأنظمة القائمة مع تحديث البنية التحتية الحالية، فقد تم خلال عام 2018 تطبيق وتحديث مجموعه من الأنظمة والتطبيقات، أهمها:

- تحديث النظام البنكي بأحدث الاصدارات من شركة ICS والتي تعد من الشركات الرائدة في مجال الحلول المصرفية بهدف تحسين وتوفير خدمات وحلول جديدة.
- تحديث وتطوير خدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء من خلال تطوير نظام تجارى موبايل والذي يهدف الى توفير خدمات بنكية الكترونية تمتاز بسهولة التعامل وارتفاع درجة الأمان.
- تحديث وتطوير الصرافات الالية لتوفير خدمات جديدة للعملاء والذي ادى الى زيادة حجم المعاملات المصرفية التي تمت من خلال الصرافات الالية.
- تطبيق نظام اصدار فوري للبطاقات المدينة من خلال الفروع والتي تمكن العملاء من الحصول على البطاقة بشكل فوري.

- تطبيق مشروع متابعة التحصيل الآلي Collection System.

- تحديث وتطوير منظومة نظام سويفت SWIFT وبما يتوافق مع المعايير العالمية

ولضمان التوفر الدائم للأنظمة المقدمة للعملاء وعدم انقطاعها ولضمان استمرارية العمل في الظروف الطارئة فقد عمل البنك على الانتهاء من مشروع تحديث الموقع البديل، بحيث اصبح يتميز بالمرونة والانتقال التلقائي للأنظمة البديلة في حالة حدوث الاعطال.

دائرة هندسة العمليات:

تعتبر دائرة هندسة العمليات في البنك التجاري الأردني من الأنشطة الأساسية الداعمة لكافة محطات العمل في البنك كما تعتبر حجر اساس لضمان تقديم كافة الخدمات المصرفية للعملاء ضمن قواعد العمل المصرفي السليمة تماشياً مع استراتيجية البنك المتمثلة بأن يكون من البنوك المتميزة في مجال تقديم الخدمات المصرفية.

وتتم عملية إعادة هندسة العمليات من خلال دراسة كافة العمليات المصرفية في البنك وإعادة تصميمها ضمن إطار عملي ممنهج بما يتلائم مع أفضل الممارسات وبما يضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمة وتحقيق وفورات كبيرة في الكلف التشغيلية، بالإضافة الى تلبية متطلبات الجهة الرقابية في كافة المجالات، ومن أبرز ما قامت به دائرة هندسة العمليات خلال عام 2018 ما يلي:

- **في مجال تطوير سياسات وإجراءات البنك:** تم الانتهاء من اعداد واعتماد سياسات وإجراءات العمل لمعظم مراكز العمل والأنشطة في البنك منها: (الفروع، العمليات، الأعمال المصرفية، الائتمان، الخزينة والاستثمار، المحطات الرقابية) بما يتضمنه ذلك من إعادة تصميم مسار سير العمليات المصرفية حسب أفضل الممارسات وبما يتوافق مع أنظمة الضبط والرقابة وبيوكب متطلبات الجهات الرقابية، كما وتم تنظيم وتوحيد كافة العقود والنماذج المستخدمة في البنك بما يضمن التوائم مع كافة الأطر القانونية المعمول بها.

- **في مجال تنظيم وتطوير العمليات:** تم استكمال مراجعة الهياكل التنظيمية لمحطات العمل المختلفة وتعديلها واعتمادها بما يتواءم مع مخرجات مشروع الكفاية العددية والذي يهدف الى رفع الكفاءة التشغيلية ويضمن الاستغلال الامثل للموارد البشرية العاملة في البنك، وحيث أن تكاملية العمل التنظيمي لا تتحقق من دون إعداد أوصاف وظيفية لكافة محطات العمل، حيث تم بهذا الصدد تحديث الأوصاف الوظيفية واعتمادها بما يتواءم مع أفضل الممارسات والمهارات المطلوبة ضمن كل محطة عمل.

- **في مجال أتمتة العمليات المصرفية:** كان لهندسة العمليات دور أساسي في مجال الأتمتة الشاملة للعمليات المصرفية لتلبية كافة متطلبات محطات العمل المختلفة في البنك من خلال الدور الفعال لفريق عمل الدائرة بالتعاون مع دائرة تكنولوجيا المعلومات، حيث تم إنجاز العديد من مشاريع أتمتة العمليات بما يلبي متطلبات الجهات الرقابية ويضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمات للعملاء ويحسن من البيئة الرقابية الآلية على العمليات المصرفية المختلفة.

دائرة الموارد البشرية:

يعتبر الموظفون أحد المصادر الرئيسية للعملية المصرفية ومكون مهم من مكوناتها، وفي هذ المجال عمل البنك على إيلائه العناية والاهتمام وبما يضمن تحقيق الرضا الوظيفي للموظفين وجعل البنك من الجهات المفضلة للتوظيف.

ففي إطار سعي البنك لتحقيق أهدافه وخطته فيما يتعلق بتحفيز الموظفين وخفض الفجوات مع القطاع المصرفي في مجال الرواتب تم منح زيادات سنوية على رواتب الموظفين في بداية الربع الثاني من العام 2018، وتم العمل على تحفيز الاداء المميز من خلال صرف مكافآت للموظفين على اساس تقييم الاداء عن عام 2017 بناءً على سياسة منح المكافآت والحوافز المعتمدة، وتم تحديث وتطوير واعتماد سياسة تنقلات موظفي البنك بما يتناسب مع ضرورات العمل.

وضمن مرحلة تحسين المزايا الطبية الممنوحة للموظفين تم افتتاح عيادة البنك التجاري الأردني (Tejari Clinic) وتعيين طبيبٍ للبنك يقوم بتقديم الخدمات الطبية لموظفي الإدارة العامة وعائلاتهم، واستضافت دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية مبادرة فكرّي بالوردي بالتعاون مع مركز الحسين للسرطان، والتي قامت مندوبات من المؤسسة قامت بتقديم محاضرة توعوية بهذا الخصوص وتقديم النصائح والتوجيهات للموظفات بالإضافة تقديم الاستشارات المجانية.

وتم اعتماد كتيب "دليل الموظف" بتصميم حديث وعصري بهدف مساعدة الموظفين للتعرف على القوانين والتعليمات المعمول بها والمزايا المقدمة للموظفين والتي بدورها تؤثر تأثيراً مباشراً في ممارسات الأعمال وبحيث يكون هذا الكتيب مرجعاً وافياً للموظف يلبي حاجته.

أكد البنك التزامه -من خلال دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية- بتطبيق سياسات فعالة تضمن انتقاء أفضل الموارد البشرية ورفعته إلى طاقم العمل لدينا بما يحقق الكفاءة والفاعلية في عملية التوظيف وتكافؤ الفرص في تطبيق سياسة الاختيار والتعيين. وحيث يقوم البنك بتطبيق سياسة تطوير الموظف وتحفيزهم من خلال عدة برامج منها الإحلال الوظيفي وتأهيل الصف الثاني وبرنامج تجمع المواهب وذلك لإعطاء أصحاب الكفاءة من الموظفين الفرصة لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية العليا واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملء هذه الشواغر من الداخل. وتم اعتماد السياسات المعدلة للترقيات والترفيعات والمزايا المالية والمكافآت من قبل مجلس الإدارة وأدخلت حيز التنفيذ.

وفي سياق متصل، تم ترقية (64) موظف/موظفة من الداخل لإستلام عدة وظائف في الإدارة والفروع لوظائف وكما يلي:

- الفروع : رئيس تالر، مسؤول علاقة العملاء، مدير فرع.
- الإدارة العامة: رئيس قسم، رئيس وحدة، مدير مركز، مدير دائرة.

وتطبيقاً لمبدأ تعزيز الاستثمار في الموارد البشرية وزيادة العائد عليه كان هناك اهتمام بعملية التدريب والتطوير، والتي كان لها أثر واضحاً على أداء الموظفين حيث تم التركيز على التدريب النوعي المتخصص لموظفي الفروع من خلال البرامج المختلفة والتي عقدت داخليا ومن خلال مركز التدريب وعلى يد المدربين المؤهلين من داخل البنك و خارجه وحققت معدل نمو (85%)، وقد نفذ في مركز التدريب الداخلي التابع للبنك 43 دورة استفاد منها (2678) موظف وموظفة (مكرر).

وكذلك تمت المشاركة الفعالة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية والتي بلغ عددها (82) دورة، و تم ومشاركة 378 من موظفينا في اتحاد المصارف العربية وغيرهم من المراكز المميزة وعلى مستوى من السمعة والكفاءة والمراكز المتخصصة بتطوير المهارات.

قام البنك خلال العام 2018 بإطلاق استبانة "صوت الموظف" VOE ودراسة نتائج الاستبانة والوقوف على أماكن الضعف لمعالجتها.

الدائرة الادارية:

تلعب الدائرة الادارية دورا مهما ومحوريا في تقديم الدعم والمساندة لدوائر البنك، كما تقوم بالتنسيق مع كافة الدوائر لتوفير بيئة عمل مناسبة ومريحة للموظفين، اضافة الى دورها المهم في ضبط المصاريف والحفاظ على موارد البنك المالية والعينية، ومن ابرز ما قامت به الدائرة ما يلي:

- تحقيق وفر مادي وضبط النفقات الإدارية والعمومية للإدارة العامة والفروع ، وذلك من خلال تدوير وصيانة الأثاث لإعادة استخدامه بالإضافة الى التخلص من المركبات الفائضة عن الحاجة .
- تحقيق وفر مالي بموازنة الدائرة الإدارية 2018 للنفقات الإدارية والعمومية (مياه ، كهرباء ، قرطاسية ، ضيافة ،، الخ).
- تطبيق خطة إخلاء وهمية لموظفي الإدارة العامة والفرع الرئيسي بتاريخ 2018/10/4 تحت إشراف الدفاع المدني لنشر ثقافة السلامة العامة والصحة المهنية والتعامل مع الحالات الطارئة لموظفي البنك بما يضمن سلامتهم .
- المساهمة في انجاح مبادرة مؤسسة الأميرة عالية لتدوير الورق الهالك كمبادرة خيرية لدى المدارس الحكومية والحفاظ على البيئة، حيث تم توقيع مبادرة (بصمات خضراء لإعادة تدوير الورق) بين البنك التجاري الأردني ومؤسسة الأميرة عالية و وزير التربية والتعليم وبرعاية جمعية البنوك .
- التقيد بتعليمات البنك المركزي الأردني بتوفير الحراسة البشرية اللازمة لكافة الفروع من خلال شركة متخصصة بالأمن والحماية واعتباراً من 2018/8/1 .
- تأمين استمرارية أداء عمل الفروع والدوائر في بيئة مناسبة ومريحة من خلال تأمين الاحتياجات اللازمة (اثاث / نماذج / قرطاسية / اجهزة/ ابحار ،،، الخ)
- الإشراف على نقل و تسكين الفروع المستحدثة (ام اذينة ، الشميسانى) كذلك الإشراف على نقل الدوائر الداخلية بالإدارة العامة .
- السعي لتحقيق معدل أعلى من الرضا الوظيفي لموظفي البنك وتعزيز الدور الاجتماعي للبنك وعكس صورة مشرقة عنه، وذلك من خلال تأدية الحاجات الفردية والاساسية للموظفين وفي هذا المجال قام البنك بتأمين تنقل الموظفين لمبنى الادارة العامة.

الدائرة الهندسية:

تقوم الدائرة الهندسية بتقديم الدعم والمساندة لكافة دوائر البنك وذلك للحفاظ على بيئة مناسبة ومريحة للعمل وعكس صورة عصرية عن البنك وذلك تماشياً مع استراتيجية البنك وأهدافه وذلك كما يلي:

أولاً :- النسق الموحد الجديد لفروع البنك

- فيما يتعلق بإيجاد صورة عصرية للبنك، فقد عملت الدائرة الهندسية وبالتنسيق مع إدارة الفروع والمكتب الاستشاري على اعتماد التصميم الجديد لفروع البنك وعمل التعديلات التي تخدم عملاء البنك، والتأكيد على النسق الموحد من خلال الفروع التي تم تنفيذها والمتمثلة بفرع منطقة ام أذينة وفرع الشميساني بالإضافة الى فرع المدينة الرياضية.

- تقوم الدائرة الهندسية باستمرار تقديم المقترحات المرتبطة بإعادة توزيع بعض الدوائر تماشياً مع التغييرات الجديدة والتي شملت إعادة تصميم وتنفيذ مبنى الادارة العامة

ثانياً :- مشاريع الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء

- تعمل الدائرة الهندسية وبالتنسيق مع الشركات المختصة بتجهيز الموقع المثالي لتنفيذ المشروع المتعلق بتوليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية والذي تم البدء بتنفيذه لربط مباني وفروع البنك به ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الاولى في بداية الربيع الاول من عام 2019.

ثالثاً :- ضمان استمرارية العمل

- فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لضمان استمرارية العمل في الظروف المختلفة، استمر العمل وبالتنسيق مع باقي الدوائر المختصة على التأكد من جاهزية موقع إدارة الكوارث في مدينة المفرق. كما عمدت الدائرة على تأمين مصادر احتياطية للكهرباء من خلال توريد وتركيب المولدات الاحتياطية للفروع وحسب التوزيع الجغرافي لها.

رابعاً :- المتطلبات والواجبات الخاصة بأعمال الدائرة الهندسية

- لتطوير اعمال الدائرة الهندسية قامت الدائرة باستقطاب وتأهيل مقاولين وموردين جدد بمختلف التخصصات لاعتمادهم وضمان الحصول على أعلى مستوى خدمة وافضل الاسعار.

- العمل على تحديث وتطوير الانظمة الامنية في مباني وفروع البنك بما يتناسب والنواحي الامنية ومتطلبات البنك المركزي الاردني وجمعية البنوك بالإضافة الى مديرية الامن العام.

خامساً :- استدامة اعمال الصيانة الوقائية والمحافظة على ممتلكات البنك

- لتتوزع الاعمال المرتبطة بنشاط الدائرة الهندسية والمتعلقة بأعمال الصيانة الوقائية والدورية ومتابعة مباني وفروع البنك التي تشمل ايضا الانظمة والاجهزة المختلفة لضمان ديمومتها، فقد تم توقيع عقود الصيانة مع الشركات المختصة والموردة للأنظمة ومتابعة التقارير الصادرة من قبل الشركات، بالإضافة الى تنفيذ البرامج المتبعة لحماية الممتلكات وصيانتها على مدار العام.

قطاع الرقابة:

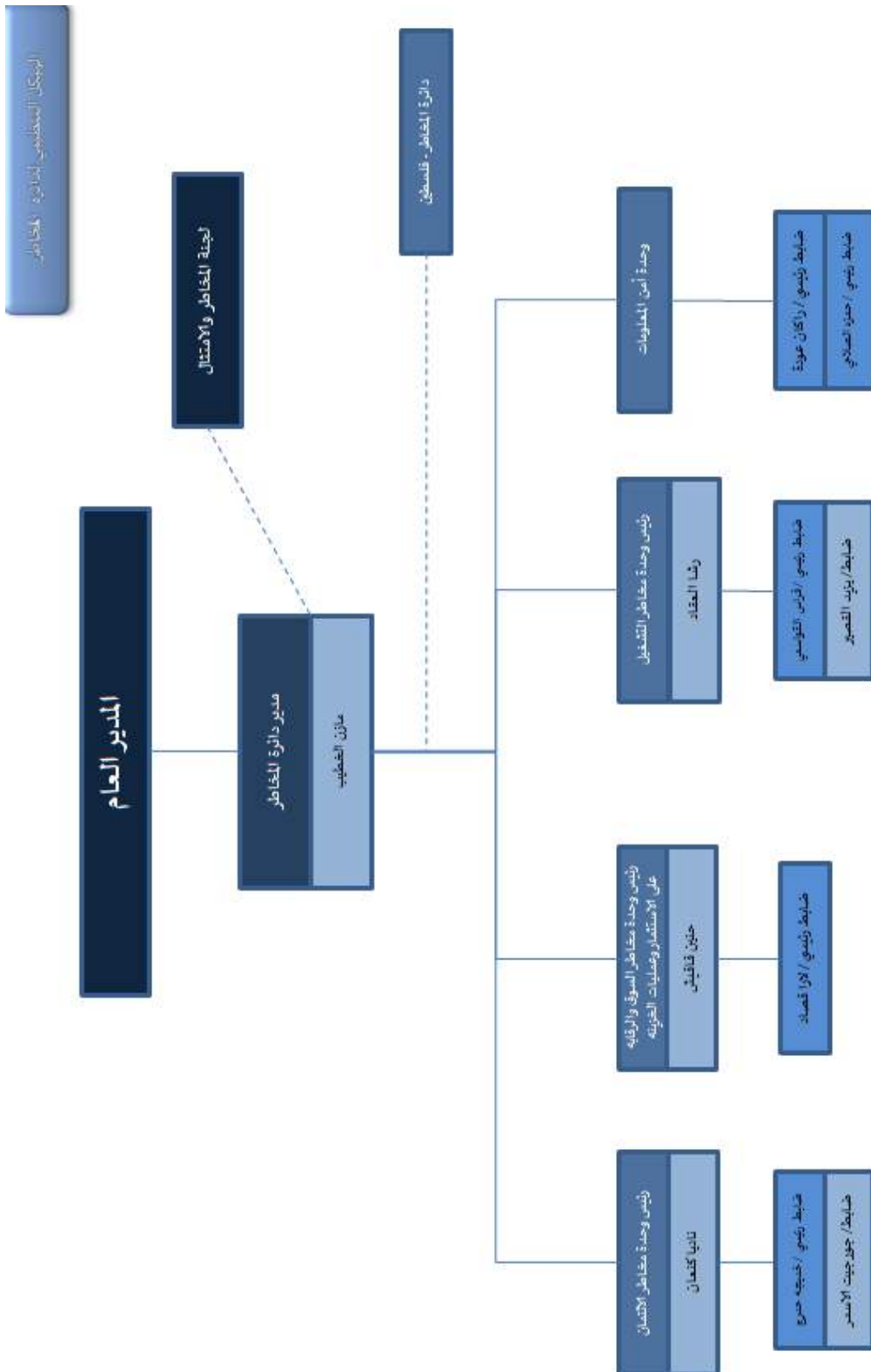
دائرة المخاطر:

ضمن استراتيجية البنك والتي تركز على تحديد المخاطر وإدارتها، قامت دائرة المخاطر خلال العام 2018 بإنجاز الأعمال التالية:

- اعداد دراسة شاملة للتغيرات في اسعار الفائدة لدى البنك وتأثيرها على ايرادات البنك.
- اعداد دراسة تبين اثر توقعات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على نسبة السيولة القانونية.
- اعداد وتطبيق سياسة مخاطر تسوية عمليات بيع وشراء العملات الاجنبية واعداد التقرير اللازم حول ذلك.
- انشاء وضعية معايير خاصة للمخاطر العامة في البنك (وضعية مخاطر المؤسسة) ومعايير خاصة بمخاطر السمعة.
- الاستمرار في تطبيق وتطوير اختبارات الازدحام الضاغطة Stress Testing من خلال تطبيق سيناريوهات مفروضة من قبل البنك المركزي الاردني اضافة الى سيناريوهات اخرى خاصة بالبنك تم استحداثها من قبل دائرة المخاطر وبالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك.
- إعداد دراسة عن المؤشرات المالية للبنك مقارنة مع نتائج المتانة المالية للبنوك الأردنية كافة والبنوك النظيرة للبنك في القطاع المصرفي مع العمل على مراقبة هذه النسب المتعلقة بأداء البنك.
- اعداد الدراسة الخاصة للأعباء التاريخية المالية المتوقعة التي اثرت على البنك لآخر 3 اعوام .
- تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي (9) وحسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الاردني واحتساب اثره على وضع البنك.
- دراسة السجل التاريخي لعملاء المحفظة الائتمانية لآخر (5) سنوات وحسب تعليمات المعيار المحاسبي رقم (9) والصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك من خلال احتساب رأس المال اللازم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (ICAAP).
- عمل الدراسات عن عملاء التسهيلات والوقوف على مدى تعثرهم.

- تطوير وتحديث مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) في البنك وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه المستويات ، والاستمرار في مراقبتها بشكل دوري وذلك لبيان الانحراف الذي يتم على هذه المستويات ومدى تأثير ذلك على احتساب اعباء رأس المال.
- احتساب اثر تطبيق متطلبات بازل(3) وتحديد نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio وبالتعاون مع الدائرة المعنية.
- إعداد مصفوفة المخاطر ولكافة انواع المخاطر التي يتعرض لها البنك (Risk Matrix) وبشكل مفصل وعلى مستوى البنك ككل مع بيان درجة تأثير هذه المخاطر على البنك ودرجة قوة أنظمة الضبط والرقابة للحد من هذه المخاطر .
- فحص خطة طوارئ السيولة من خلال افتراض سيناريوهات معينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك .
- اعادة بناء وتطوير خطة استمرارية العمل (Business Continuity Plan) من خلال تحليل اثر الاعمال وتقييم المخاطر .
- تقييم المخاطر المتعلقة بالمعلومات والبيانات وتعريف وتحديد التهديدات المتعلقة بأمن المعلومات وتقييم مدى حساسية البيانات ومستويات تعرضها للمخاطر .
- اعداد خطة عمل لتعليمات أجهزة الصراف الآلي الصادرة عن البنك المركزي الأردني تضمن الامتثال لكافة المتطلبات في المدة المحددة و توزيع الأدوار على كافة المعنيين.
- اجراء اختبارات الاختراقات لجميع الأنظمة والأجهزة الطرفية والشبكية لكشف مواطن الضعف فيها وتقييم المخاطر ومدى حصانة الأنظمة ضد الهجمات من الخارج أو الهجمات من الداخل.
- تقييم المخاطر السيبرانية من حيث احتساب المخاطر متمثلة باحتمالية الحدث وحجم الأثر (Impact or Severity)، تم استخدام مقياس ISO27005 وإنشاء سجل شامل خاص بالمخاطر السيبرانية (Cyber Risk Register).
- استيفاء متطلبات مشروع حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 5) وبالتعاون مع الجهات المعنية.
- عقد ورش توعويه لجميع الدوائر في البنك حول التعريف ببنود قانون اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR وتأثيراته وعقد ورشة عمل مع الجهات المعنية لتحليل الفجوات في تطبيق قانون اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR.
- تدريب موظفي دائرة المخاطر وبما يحقق حصولهم على الشهادات المهنية في مجال عملهم.
- الاستمرار في التدريب و نشر ثقافة المخاطر على مستوى كافة المستويات في البنك ولكافة انواع المخاطر وخطط استمرارية العمل وامن المعلومات.

الهيكل التنظيمي لدائرة المخاطر:



دائرة الامتثال:

تقوم دائرة الامتثال بدور مهم واساسي في مراقبة ومتابعة مدى التزام البنك بمعايير الامتثال تجنباً لتعرض البنك لمخاطر عدم الامتثال في تعاملاته المصرفية وتجنباً لتعرضه للمخالفات من قبل الجهات الرقابية وذلك من خلال:

- **الافصاحات الدورية:** تقوم الدائرة بمتابعة الجهات ذات العلاقة في البنك وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك بفترة زمنية كافية والالتزام بالافصاحات، وتسعى الدائرة لتعزيز دقة البيانات الصادرة عن البنك للجهات الرقابية.

- **تطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومعالجة شكاوي العملاء :** من أهم المواضيع ذات العلاقة في التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، موضوع التعامل مع شكاوي العملاء والمعلومات الواردة منها لما توفره من معلومات حول النقاط التي يهتم بها العملاء وتسبب حالة من عدم الرضا لديهم مما يعني مصدراً للتغذية الراجعة لتحسين الخدمة وتساعد البنك على تطوير العمل وعلى وضع الإجراءات الكفيلة بالحد من تكرارها مستقبلاً. وقد عرف نظام التعامل مع الشكاوي "أنه استجابة المؤسسة لأي خلل أو فشل في عملية تقديم الخدمات للعملاء".

لدى البنك وحدة اداره ومعالجه شكاوي العملاء، تتبع اداريا لدائرة مراقبه الامتثال ومكافحه غسل الاموال، وتقوم باستقبال شكاوي العملاء الواردة للبنك من مختلف الوسائل الاتصال والعمل على معالجتها وتعزيز ثقته ورضا العملاء وتصنيف الشكاوي واجراء مختلف الدراسات الكمية والتحليلية والتحقق عن مسببات الشكاوي في الحالات التي تستدعي ذلك، ورفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة والبنك المركزي الاردني.

وبلغ اجمالي عدد الشكاوي الواردة 254 شكاوى خلال العام 2018 . وتركزت الشكاوي على فروع مناطق الوسط، وكان ابرز موضوعات الشكاوي تتعلق بإجراءات سير العمل وبعض الاخطاء الفنية وشكاوي أخرى ترتبط بعدم ادراك العملاء للخدمات أو عدم صحة طلب العميل، وقد قامت دائرة مراقبة الامتثال ومكافحه غسل الاموال/ وحده اداره ومعالجه شكاوي العملاء بمتابعه موضوعات الشكاوي والتواصل مع العملاء والحرص على رضاهم وتوضيح أي التباس، والتوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة. كما ويعتبر الاتصال الهاتفي الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عملاء البنك بالتواصل بخصوص شكاوهم يليه التواصل من خلال الموقع الالكتروني".

- **ادارة مراقبة الامتثال لدى الفروع الخارجية والتنسيق والتعاون المشترك:** حيث تم تعديل الهيكل التنظيمي لوظيفة الامتثال في الادارة الاقليمية (فلسطين) وظيفته لتصبح دائرة مستقلة وتعزيز كادرها، وذلك للتأكد بأن الممارسات من قبلها تتناسب مع السياسة العامة للبنك، وتم فصل وظيفة مكافحة غسل الاموال عن وظيفة الامتثال في الادارة الاقليمية واعتماد سياسة خاصة بمكافحة غسل الاموال في فروع فلسطين منبثقة عن السياسة العامة للبنك.

- **الالتزام بالقانون الضريبي الامريكي (FATCA):** تم تنفيذ الخطة الموضوعية وفقاً لسياسة التسجيل لدى موقع مصلحة الضرائب الامريكية، وانشاء قسم مختص وعقد اجتماعات ومتابعة الاطراف ذات العلاقة والسير بإجراءات الابلاغ.

- **تطوير وظيفة الامتثال في البنك:** قامت الدائرة بهذا الخصوص بمراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب، وتم العمل على منظومة الابلاغ GOAML، وسيقوم البنك خلال العام 2019 باعتماد نظام متكامل يهدف لتعزيز مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- **التحكم المؤسسي:** تم تحديد متطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الاردني ومواءمة دليل الحاكمية المؤسسية لدينا على اثرها، وتم عمل دراسة بأهم المتطلبات ومقارنتها مع ممارسات البنك، ووضع خطة عمل للتطبيق وتمت مراجعة واعداد سياسات وادلة عمل ومواثيق خاصة باللجان المنبثقة عن المجلس واعتمادها من السادة اعضاء مجلس الادارة، كما قام البنك بتلبية متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في اطار 5 Cobit، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الاوراق المالية.
- **تطوير الكادر البشري:** تم رفد الدائرة بموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص، وتدريب الموظفين الحاليين لدى البنك وفق اعلى المعايير الدولية، وحصل عدد من كادر الدائرة على شهادات مهنية متعددة منها (Advanced Certification Recertification Guide, Cobit 5 foundation ,IISI,TOT,CCO,CAMS) لتكون الدائرة بذلك قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة بأعمال البنك المختلفة والقطاع المصرفي ضمن منظومة ثقافة امتثال رائدة ووفق افضل الممارسات المصرفية.

دائرة التدقيق الداخلي:

تسعى إدارة التدقيق الداخلي من خلال تقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية الى الارتقاء بالعمل الرقابي في البنك التجاري الاردني، وأن تكون برامجها وكافة انشطتها ذات قيمة مضافة تساعد في تحقيق أهداف البنك بالعمل جنباً الى جنب مع إدارات البنك المختلفة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وتحسين وتطوير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على كافة أنشطته وعملياته اليومية وخلق بيئة رقابية فعالة.

وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة في البنك بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤولياته ومهامه كونه جزء من دورها الرقابي، فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق الداخلي والإشراف على جميع اعماله.

ومن أبرز المهام المناطة بإدارة التدقيق:

- إعداد منظومة الحاكمية المؤسسية المتعلقة بنشاط التدقيق واعتمادها من قبل الجهات صاحبة الصلاحية بالبنك وبما ينسجم مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على ان تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
- تنفيذ خطة التدقيق السنوية المعتمدة، اضافة الى تنفيذ أية مهمات أو مشاريع خاصة مطلوبة من قبل الادارة العليا.
- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- مراجعة مدى امتثال البنك لسياساته الداخلية وللقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- متابعة خطة الادارة التنفيذية لمعالجة ملاحظات التدقيق الداخلي وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه مع الإدارة الخاضعة للتدقيق.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي، والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
- كما تقوم دائرة التدقيق بدور الاستشاري عند التخطيط لأي منتجات أو سياسات واجراءات جديدة قبل اعتمادها.

المسؤولية المجتمعية:

تعد أنشطة المسؤولية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من نشاط البنك ومسؤولياته تجاه المجتمع، حيث قام البنك خلال العام 2018 بتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات من تعليم، وبيئة، ورياضة، وصحة، إلى معالجة الفقر بالإضافة الى العديد من المجالات والأنشطة المجتمعية الأخرى، كما تم تقديم التبرعات للفئات الأقل حظاً على مستوى المملكة، مع الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والايتم وكبار السن، والمشاركة المجتمعية في دعم ورعاية المؤتمرات والندوات والمهرجانات والتعاون ايضاً مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية.

ومن ابرز ما قام به البنك في مجال المسؤولية والمشاركة المجتمعية دعم الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية وصندوق الامان لمستقبل الايتام، اضافة إلى السعي في ودعم المؤسسات التعليمية ومنها على سبيل المثال مشروع تخرج طلاب الصف الخامس في أكاديمية ابن رشد عن طريق التبرع لشراء سلال مهملات وتوزيعها على الحداثق والغابات في منطقة ناعور بهدف الحفاظ على البيئة وتوعية سكان المنطقة بأهمية الحد من التلوث ودعم حق الحياة الصحية لسكان بلدية ناعور.

اما في المجالات الصحية قام البنك بإقامة فعالية وغداء لمجموعة "سند" من مركز الحسين للسرطان كمبادرة منه لمساندة محاربين مرض سرطان الثدي في شهر التوعية له والهدف من الفعالية تقديم الدعم النفسي والمعنوي لمرضى سرطان الثدي.

هذا بالإضافة الى رعاية ودعم العديد من الفعاليات الثقافية والاجتماعية والرياضية، ورعاية العديد من المؤتمرات والمننديات، اضافة الى تقديم الدعم المستمر والتبرع لمختلف المؤسسات والمراكز الخيرية والثقافية والاجتماعية في المملكة.

كما قام البنك ومساهمة منه برفد سوق العمل بالخبرات العملية بتدريب 70 طالب وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية من خلال توزيعهم على فروع البنك والتدرب على اعمالها وذلك لإكساب الخريجين الجدد والمهارات اللازمة لانخراطهم في سوق العمل.

(12): لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

(13): السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والموزعة و صافي حقوق المساهمين و أسعار الأوراق المالية للأعوام 2014-2018 (بالدينار):

البيان	2018	2017	2016	2015	2014
صافي الربح	5,029,366	3,788,813	9,325,406	15,756,877	11,728,020
صافي حقوق المساهمين	134,043,930	149,540,599	145,814,791	137,981,433	120,411,810
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	-	-	-	-	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	-	-	7,125,000	7,875,000	5,000,000
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	-	-	6.3%	7.5%	5.0%
سعر الاغلاق / للسهم	0.85	1.19	1.4	1.17	1.16

- يتم مراعاة منح المساهمين أولوية الإكتتاب عند إصدار أسهم جديدة.

(14): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

المبالغ لأقرب مليون دينار					ملخص لأبرز المؤشرات المالية:
2014	2015	2016	2017	2018	
أهم بنود قائمة الدخل					
29.9	36.9	38.6	36.4	32.3	صافي إيراد الفوائد
35.5	42.7	43.4	41.4	37.8	صافي إيراد الفوائد والعمولات
44.9	64.0	49.6	48.2	44.6	اجمالي الدخل
15.6	24.1	12.0	6.3	6.3	صافي الربح قبل الضريبة
11.7	15.8	9.3	3.8	5.0	صافي الربح بعد الضريبة
0.111	0.139	0.082	0.032	0.042	حصة السهم من الربح (الخسارة) - دينار
أهم بنود الميزانية العامة					
1,165.3	1,487.6	1,265.3	1,382.3	1,353.6	مجموع الموجودات
120.4	138.0	145.8	149.5	134.0	حقوق المساهمين
523.9	599.3	634.0	718.0	727.9	المحفظة الائتمانية بالصافي
365.4	405.9	341.0	344.6	316.7	محفظة الاوراق المالية
180.5	362.2	161.7	180.0	153.9	نقد وارصدة لدى البنوك
810.3	1,041.5	957.3	971.3	893.2	ودائع العملاء
69.4	73.0	69.9	91.8	84.4	تأمينات نقدية
140.3	193.4	51.8	121.4	117.3	ودائع البنوك لدينا
أهم النسب المالية					
1.1%	1.2%	0.7%	0.3%	0.4%	العائد على الموجودات
10.2%	12.2%	6.6%	2.6%	3.5%	العائد على حقوق الملكية
13.1%	14.2%	15.3%	13.7%	11.5%	كفاية رأس المال
64.7%	57.5%	66.2%	73.9%	81.5%	صافي المحفظة الائتمانية/ودائع العملاء
1.9%	3.6%	2.9%	2.5%	0.3%	صافي التسهيلات غير العاملة و غير المغطاة بمخصصات/صافي المحفظة الائتمانية
65.3%	56.3%	54.8%	63.2%	96.6%	تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة
116.1%	131.0%	119.7%	119.8%	104.6%	نسبة السيولة القانونية

* لغاية عام 2015 حسب تعليمات بازل 2، عام 2016 وبعد حسب تعليمات بازل 3.

(15): التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية:

الأهداف الاستراتيجية العامة للعام 2019

➤ الهدف الاستراتيجي العام:

تهيئة البنك التجاري ليصبح بنك ملائم للنمو وان يكون في وضع مالي وتشغيلي جيد (ودائع وتسهيلات ذات جودة عالية ونمو في الارباح التشغيلية) بحيث يكون قادراً على منافسة البنوك الاخرى واستقطاب الودائع والتسهيلات ذات النوعية الجيدة من العملاء الجدد. وفي ظل التوقعات الاقتصادية للعام 2019، يتوقع البنك انخفاض أرباحه بنسبة 25% عن السنة الحالية.

➤ المحاور الاساسية للاستراتيجية:

للوصول الى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك سيتم التركيز على المحاور التالية:

- **المحور المالي:** بناء مركز مالي قوي ونمو مستمر في الارباح التشغيلية وتحقيق وضع منافس وخاصة في قطاع الافراد RETAIL.
- **محور الخدمات المصرفية:** ان يكون بنكاً متميزاً في تقديم الخدمات ولفئات محددة من العملاء بميزات تنافسية ومناسبة لهذه الفئات.
- **محور الكادر البشري:** الاهتمام بالكادر البشري بحيث يكون البنك من البنوك المفضلة للباحثين عن التوظيف واستقطاب الكفاءات.

➤ الاهداف الاستراتيجية العامة:

أولاً: قطاعات الاعمال:

- **قطاع الافراد:** (ان يكون البنك من افضل 5 بنوك في خدمات او في فئات عملاء محددة من ضمنها: فئة الموظفين Upper Mass)، وان يتم تحقيق نمو مستمر في هذه الفئة من خلال تقديم الخدمات والمنتجات التي تناسب احتياجاتها (خدمات موجهة لهذه الفئة سواءاً خدمات جديدة او تطوير الخدمات الحالية).
- **قطاع الخزينة:** بالاضافة الى دوره المساند في (ادارة الاموال وفجوات الاستحقاق والفائدة)، ان يكون القطاع مركز لتحقيق الارباح من الاعمال وذلك من خلال الدوائر التابعة له.
- **قطاع الاعمال المصرفية شركات** (من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية):
 - معالجة وتحسين محفظة التسهيلات.
 - نمو متوازن في التسهيلات.
 - التركيز على سياسة البيع المتقاطع.

ثانياً: قطاع ودوائر الدعم:

- **هندسة العمليات:** تعزيز الهوية المصرفية من خلال تحديد اطار عام وموحد يحكم العمل المصرفي للدوائر، وان تكون الاجراءات وسير الاعمال وعمليات البنك كافة موثقة وموحدة في كافة مواقع العمل.
- **تكنولوجيا المعلومات:** الاتمة لمختلف أنشطة البنك للوصول الى الاتمة الشاملة.
- **الموارد البشرية:** الاهتمام برأس المال البشري عن طريق استقطاب الخبرات والكفاءات المصرفية والمحافظة على الكفاءات الموجودة ورفع جودتها، وان يكون البنك الوجهة المفضلة للفئات طالبة التوظيف.

ثالثاً: قطاع ودوائر الرقابة:

- **الائتمان:** ان يعمل القطاع على تحسين سير العملية الائتمانية من خلال تطبيق افضل المعايير المتبعة لإدارة ورقابة الائتمان وان يكون شريك لدوائر الاعمال لدعم العملية الائتمانية.
- **الامتثال:** ان تكون دائرة الامتثال افضل دائرة امتثال في البنوك العاملة في الاردن، وان يتم تحديد الادوات اللازمة لتحقيق ذلك.
- **المخاطر:** تحديد كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك الحالية والمتوقعة وتعريفها ومراقبتها وإدارتها ووضع الحلول المناسبة لخفضها من خلال تطبيق أفضل الأساليب المتبعة.
- **التحصيل:** ان تكون عملية المتابعة كاملة تعمل كوحدة واحدة (دمج كافة عمليات المتابعة: من التعثر وحتى التنفيذ).

➤ الاهداف التشغيلية المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية 2019:

- الاستمرار بتطبيق خطة التوسع والانتشار لتغطي مختلف مناطق المملكة من خلال افتتاح / او اعداد دراسات جدوى لافتتاح عدد من الفروع وفروع تجاري اكسبرس وصرفات آلية، كذلك الاستمرار بتحديث وتطوير الفروع القائمة وفق رؤية مصرفية عصرية، مع دراسة اماكن الفروع القائمة ودراسة مدى مناسبتها لعملاء البنك ومدى قربها من النشاط الاقتصادي والسكاني.
- تطوير / طرح منتجات وخدمات مصرفية منافسة في السوق والاستمرار بالاعلان عن المنتجات القائمة.
- الاستمرار باستقطاب عملاء وفئات وقطاعات مستهدفة ومتوافقة مع سياسات البنك وتوجهاته الاستراتيجية.
- العمل على رفع جودة محفظة التسهيلات من خلال التركيز على المنح الجيد وخفض الديون غير العاملة كذلك رفع جودة محفظة الودائع بالتركيز على الودائع الجيدة والمستقرة.
- تطوير منظومة التكنولوجيا والاستمرار بأتمتة عدد من البرامج والانظمة، كذلك تطوير نظام المعلومات الادارية MIS ومراجعة برامج ومكونات هذا النظام.
- متابعة متطلبات الجهة الرقابية القائمة والمستحدثة والعمل على الالتزام بها.
- تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف الى تطوير العمل المصرفي ورفع جودة الخدمات المصرفية وذلك بعد اعتمادها والموافقة عليها وفق الاصول المتبعة.

(16): إن مقدار المبالغ التي تلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات هي (161,358) دينار.

(17)/أ: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها	
			31/12/2017	31/12/2018	31/12/2017	31/12/2018
1	ميشيل فائق إبراهيم الصايغ	أردنية	12,800,475	12,844,687	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة 11,428	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة 11,428
	رئيس مجلس الإدارة				شركة الأصباغ الوطنية القابضة 1,656,641	شركة الأصباغ الوطنية القابضة 1,656,641
2	أيمن هزاع بركات المجالي	أردنية	1,144,546	1,144,546	لا يوجد	لا يوجد
	نائب رئيس مجلس الإدارة					
3	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	23,808,021	23,808,021	لا يوجد	لا يوجد
4	يمثلها بمقعدين: شادن زياد نبيه درويش الحجي مازن حمدي محمد الصحصاح	أردنية أردنية	لا يوجد لا يوجد	لا يوجد لا يوجد		
5	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	14,776,558	14,741,872	لا يوجد	لا يوجد
	ويمثلها صالح محمد صالح زيد كيلاني	أردنية	11,999	11,999		
	اعتبارا من 29/07/2018					
	بدلا عن "محمد خير" عبد الحميد المحمد	أردنية	20,000	لا يوجد		
	عقابنه لغاية 15/04/2018					
6	شريف توفيق حمد الرواشده	أردنية	1,073,754	1,073,754	لا يوجد	لا يوجد
	عضو مجلس إدارة					
7	شركة الصالح القابضة للاستثمار	سعودية	31,800,000	31,800,000	لا يوجد	لا يوجد
	المحدودة اعتبارا من 04/09/2018					
	ويمثلها ريم بنت ناصر بن محمد الصالح	سعودية	لا يوجد	لا يوجد		
	عضو مجلس إدارة					
8	ايمان محمود علان ضامن	أردنية	11,999	11,999	لا يوجد	لا يوجد
	عضو مجلس ادارة					
9	يزيد شمس الدين محمد يوسف الخالدي	أردنية	11,999	11,999	لا يوجد	لا يوجد
	عضو مجلس ادارة					
10	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة	إماراتية	11,428	11,428	لا يوجد	لا يوجد
	ويمثلها عبدالنور نايف عبدالنور عبدالنور	أردنية	615	615		
11	نبيل زكي جورج مشحور	أردنية	11,428	11,428	لا يوجد	لا يوجد
	عضو مجلس ادارة					

(17)ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقرباء أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها	
			31/12/2017	31/12/2018	31/12/2017	31/12/2018
1	نازي توفيق نخله القبطي زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	240,000	240,000	لا يوجد	لا يوجد
2	فليز عادل عبدالرحمن زواتي زوجة نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	22,439	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

(17)ج: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة:

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها	
			31/12/2017	31/12/2018	31/12/2017	31/12/2018
1	غاده محمد فرحان حلوش أمين سر مجلس الإدارة	أردنية	18,978	18,978	لا يوجد	لا يوجد

لا يوجد أوراق مالية مملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ولا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل أي منهم مقارنة مع السنة السابقة باستثناء أمين سر مجلس الإدارة.

(17)/د: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم؛ لا يوجد.

(18)/أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2018/1/1 ولغاية 2018/12/31:

المجموع	مصاريف سفر وتدريب واخرى	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة السنوية	بدل تنقلات أعضاء لجان المجلس	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة
45,200	600	5,000	3,600	36,000	السيد ميشيل الصايغ
461,640	424,840	5,000	4,800	27,000	معالي ايمن المجالي
96,451	4,651	10,000	9,800	72,000	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)
46,850	1,450	5,000	5,400	35,000	الأردن الأولى للاستثمار
48,950	1,450	5,000	7,500	35,000	السيد شريف الرواشده
29,150	1,450	5,000	2,700	20,000	السيد صالح الكيلاني
44,250	1,450	5,000	4,800	33,000	شركة مصانع الاصباغ الوطنية المحدودة
47,950	1,450	5,000	5,500	36,000	السيد يزيد الخالدي
49,545	4,045	5,000	4,500	36,000	السيد ايمان الضامن
39,250	1,450	5,000	1,800	31,000	السيد نبيل مشحور
9,000	-	-	-	9,000	شركة الصالح القابضة للاستثمار
918,236	442,836	55,000	50,400	370,000	المجموع

(18)ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من 2018/1/1 ولغاية 2018/12/31:

المجموع	مصاريف سفر وتدريب	بدل تنقلات لجان	المكافآت	الرواتب	الإدارة التنفيذية العليا
517,500	-	-	150,000	367,500	السيد سيزر قولاجن
157,442	828	-	20,800	135,814	السيد علاء قحف
166,453	-	-	22,100	144,353	السيد رامي الحديد
135,747	-	600	17,963	117,184	السيد محمد القرعان
130,174	-	-	17,306	112,867	السيد سليم صوالحة
217,474	-	-	24,825	192,649	السيد عبدالله كشك
116,899	-	-	13,118	103,782	السيد وائل رابيه
77,642	1,242	-	-	76,400	السيد انس عايش
129,607	-	-	38,493	91,115	السيد مجدي بنات ولغاية 19/8/2018
30,955	-	-	20,400	10,555	السيد منير المحتسب اعتباراً من 28/11/2018
64,128	360	800	1,872	61,096	الفاضلة غادة الفرحان - امين سر مجلس الادارة
66,100	-	800	-	65,300	السيد وحيد حيمور
44,593	-	500	3,716	40,377	السيد محمود محمود
82,056	-	300	6,877	74,879	السيد مازن الخطيب
127,685	420	-	13,125	114,140	السيد اجود الروسان
2,064,455	2,849	3,000	350,594	1,708,011	المجموع

2,982,691	445,685	58,000	400,994	2,078,011	اجمالي مجلس الادارة والادارة التنفيذية - الاردن
------------------	----------------	---------------	----------------	------------------	--

123,481	909	-	-	122,571	المدير الاقليمي (زاهر المعلا)
65,568	-	-	10,650	54,918	المدير الاقليمي (منتصر الششتري) لغاية 24/5/2018

3,171,739	446,595	58,000	411,644	2,255,500	اجمالي مجلس الادارة والادارة التنفيذية - موحد
------------------	----------------	---------------	----------------	------------------	--

(19): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام 2018 (فروع الأردن وفلسطين):

القيمة	النطاق
200	البيئة
17,443	التعليم
201,670	الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية
8,000	الرياضة
16,135	الصحة
5,550	الطفل والمرأة والأسرة
51,018	الفقر
8,450	المجالات الثقافية والفنية
11,380	دعم مؤسسات وطنية
1,300	ذوي الاحتياجات الخاصة
321,146	المجموع

(20)/أ: لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم لم يتم الإفصاح عنها.

(20)ب: العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظفي الشركة أو أقاربهم:

الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2018/12/31	تسهيلات غير مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2018/12/31	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2018/12/31
1	السيد ميشيل الصايغ	11,927,866	6,757,019	294,398
2	السيد شريف الرواشدة	3,888,770	3,864,073	0
3	معالي ايمن المجالي	4,803,554	4,501,276	0
4	مجموعه عبد النور نايف عبد النور	6,666,502	6,651,683	0
5	مجموعة الأردن الاولى للاستثمار	4,398,538	4,445,153	155,000
6	نبيل زكريا مشحور	10,000	0	0
7	يزيد شمس الدين الخالدي	10,000	7	10,000
8	السيدة ايمان محمد علان ضامن	10,000	0	0
9	مازن الصحاح	10,000	0	0
9	مجموعة شريف الرواشدة	1,500,000	1,446,469	600,000

(21)أ: مساهمة الشركة في حماية البيئة

لا يوجد مساهمة للبنك في حماية البيئة

(21)ب: مساهمة الشركة في خدمة المجتمع المحلي

المسؤولية المجتمعية:

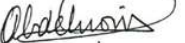
تعد أنشطة المسؤولية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من التزام البنك تجاه المجتمع، حيث قام البنك خلال العام 2018 بتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات مثل التعليم ، والرياضة، والصحة، ومعالجة الفقر ، والعديد من المجالات الأخرى، كما تم تقديم التبرعات للفئات الأقل حظاً على مستوى المملكة، إضافة الى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والايتم وكبار السن.

أيضاً قام البنك خلال العام 2018 برعاية العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وكذلك التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية، كما قام خلال العام بتقديم الدعم والتبرع لمختلف المؤسسات والمراكز الخيرية على مستوى المملكة الاردنية الهاشمية .

(23): يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك وبكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

رئيس المجلس	نائب رئيس المجلس	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة
ميشيل الصايغ	أيمن المجالي	شريف الرواشده	شركة الأردن الأولى للاستثمار
		يمثلها صالح الكيلاني	
			

عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة
نبيل مشحور	يزيد الخالدي	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) يمثلها مازن الصحاح	ايمان الضامن
			

عضو مجلس ادارة	عضو مجلس ادارة	عضو مجلس ادارة
شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة
يمثلها عبد النور عبد النور	(المقعد الثاني)	تمثلها ريم الصالح
	تمثلها شادن الحجي	
		

رئيس مجلس الادارة	المدير العام	المدير المالي
ميثيل الصايغ	سيذر قولانج	عبد الله كشك
		

ثالثاً/البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية للسنة المنتهية في
31 كانون الأول 2018
مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة (أ)

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة المركز المالي

٣١ كانون الأول		إيضاح	الموجودات
٢٠١٧	٢٠١٨		
دينار	دينار		
١٢٨,٠٨٨,٩٣٦	٩١,٨٧٢,١١٨	٥	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٥١,٨٦٦,٣١٥	٦١,٩٩٥,٦١٣	٦	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٧١٨,٠١٦,٩١٦	٧٢٧,٨٧٣,٨١٨	٧	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
١,٣٩٤,٩١٥	١,٧٩٢,٨٠١	٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١١,٨٣٣,٨٣٩	١١,٩١٥,٣٠٢	٩	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٣٣١,٣٢٤,١٤٢	٣٠٣,٠٣١,٦١١	١٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
٢٧,١٦١,٦٧٩	٢٧,٨١٧,٨٣٩	١١	ممتلكات ومعدات - بالصافي
٢٠,٦٤,٣٣٨	٢,٣١٣,٩١٩	١٢	موجودات غير ملموسة - بالصافي
٤,٠٣٢,٨٢٧	١٣,٨٦٧,٩٢٤	١٨/٥	موجودات ضريبية مؤجلة
١٠٦,٤٧٧,٢٨٧	١١١,٠٨٨,٥٩١	١٣	موجودات أخرى
١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤	١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وحقوق المساهمين</u>
			<u>المطلوبات :</u>
١٢١,٣٧٨,٠٧٥	١١٧,٣٠٤,٧٥٤	١٤	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٩٧١,٣٠٧,٧٧٥	٨٩٣,٢٢٥,٢٨٨	١٥	ودائع عملاء
٩١,٧٧٠,٦٣٠	٨٤,٤١٧,٣٢٧	١٦	تأمينات نقدية
١٤,١٦٨,٩٧٨	٨٣,٤٨١,٨٧٣	١٧	أموال مقترضة
٣,١٤٥,١٥٤	٧٤٥,٥٤٨	١٨/١	مخصص ضريبة الدخل
٨٩٠,٨٨٧	١,٩٢٤,٢٦٦	١٩	مخصصات متنوعة
-	١٤,١٠٧	١٨/٥	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٣٠,٠٥٩,٠٩٦	٣٨,٤١٢,٤٤٢	٢٠	مطلوبات أخرى
١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥	١,٢١٩,٥٢٥,٦٠٥		مجموع المطلوبات
			<u>حقوق المساهمين :</u>
			<u>حقوق مساهمي البنك :</u>
١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١	رأس المال المكتتب به والمدفوع
١٤,٠٨٢,١٥٨	١٤,٧١٤,٥٦٣	٢٢/١	احتياطي قانوني
٧,٠٠٢,٨٤٨	-	٢٢/ب	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
١,٨٣٣,٨٢٠	٢,٥٩٧,٠٤٧	٢٢/ج	احتياطي التقلبات الدورية
(١,٥٠٤,٠٥١)	(٢,٠٥٣,١٨٣)	٢٣	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
٨,١٢٥,٨٢٤	(١,٢١٤,٤٩٦)	٢٤	(الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة
١٤٩,٥٤٠,٥٩٩	١٣٤,٠٤٣,٩٣١		مجموع حقوق مساهمي البنك
١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤	١,٣٥٣,٥٦٩,٥٣٦		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٦) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

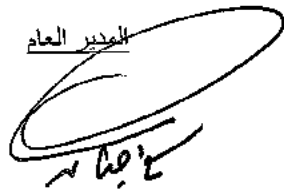
قائمة (ب)

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إيضاح	
٢٠١٧	٢٠١٨		
دينار	دينار		
٧٥,٥٦٩,٠٦٨	٧٩,٠٣٠,٩١٨	٢٥	الفوائد الدائنة
(٣٩,٢١٠,٨٣٤)	(٤٦,٧٣٦,٣٦٤)	٢٦	ينزل : الفوائد المدينة
٣٦,٣٥٨,٢٣٤	٣٢,٢٩٤,٥٥٤		صافي إيرادات الفوائد
٥,٠٧٤,٦٣٠	٥,٤٨١,٥١٦	٢٧	صافي إيرادات العمولات
٤١,٤٣٢,٨٦٤	٣٧,٧٧٦,٠٧٠		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
١,٢١١,٩٢٤	١,٠٧٤,٢٩٠	٢٨	أرباح عملات أجنبية
(٤,٠٣٠)	٤١٨,٠٩٩	٢٩	أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٦,٠٥٨٢	٣٥٢,٨١٨	٩	توزيعات أرباح نقدية للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٥,٢٥٢,٨٥٣	٤,٩٤٥,١٩١	٣٠	إيرادات أخرى - بالصافي
٤٨,١٥٤,١٩٣	٤٤,٥٦٦,٤٦٨		إجمالي الدخل
١٥,٣٧٤,٣٦٩	١٥,٧٣٥,٦٢٨	٣١	نفقات الموظفين
٣,١٥١,١٥٦	٣,٠٣٦,٢٢٩	١٢ و ١١	استهلاكات وإطفاءات
٨,٦٤١,٢٣١	٥,٤٠٦,٣٦٣	٣٢	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٣٤,٧٢٢	١,٢٩١,٠٧٣	١٩	مخصصات متنوعة
١٤,٤١٤,٧٨٧	١٢,٧٧٣,١٣١	٣٣	مصاريف أخرى
٤١,٨١٦,٢٦٥	٣٨,٢٤٢,٤٢٤		إجمالي المصاريف
٦,٣٣٧,٩٢٨	٦,٣٢٤,٠٤٤		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل - قائمة (هـ)
(٢,٥٤٩,١١٥)	(١,٢٩٤,٦٧٨)	ب/١٨	ينزل : ضريبة الدخل للسنة
٣,٧٨٨,٨١٣	٥,٠٢٩,٣٦٦		الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)
-٠.٣٢	-٠.٤٢	٣٤	حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك
			أساسي ومخفض

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٦) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

المدير العام



رئيس مجلس الإدارة



قائمة (ج)

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
٢٠١٧	٢٠١٨
دينار	دينار
٣,٧٨٨,٨١٣	٥,٠٢٩,٣٦٦

الربح للسنة - قائمة (ب)

بنود الدخل الشامل الاخر:

بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل

صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة

من خلال قائمة الدخل الشامل - بالصافي

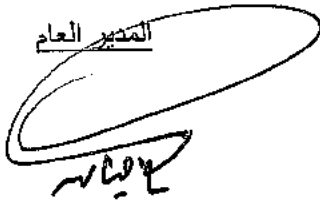
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)

٢١,٥٦١	(٥٥٢,١٠٤)
(٨٤,٥٦٦)	(١,٨٤٨)
٣,٧٢٥,٨٠٨	٤,٤٧٥,٤١٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٦) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها
ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

المدير العام



رئيس مجلس الإدارة



66

- من أصل الأرباح المدوّرة مبلغ ١٣,٨٦٧,٩٧٤ دينار كفاي ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ مقيد للتصرف به لقاء مجزئات ضريبية موزعة استناداً الى تعليمات البنك المركزي الأردني

يخطر التصرف بمبلغ من الأرباح الموزعة ومدى وصيد
هبة الأوراق المالية والبنك المركزي الإسرائيلي.

- يحظر التصرف بالثقلات الدورية إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية

تعتبر الإيضاحات المرتبطة من (١) إلى (٤٦) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها مع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

رئيس مجلس الإدارة

٢٠٢٠

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة التدفقات النقدية

السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول		ايضاح	
٢٠١٧	٢٠١٨		
دينار	دينار		
٦,٣٣٧,٩٢٨	٦,٣٢٤,٠٤٤		التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :
			الربح للسنة قبل ضريبة الدخل - قائمة (ب)
			تعديلات :
٣,١٥١,١٥٦	٣,٠٣٦,٢٢٩	١٢ و ١١	استهلاكات وإطفاءات
٨,٦٤١,٢٣١	٥,٤٠٦,٣٦٣	٧	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
١٧١,٧٧٢	٢٤٥,٧٠٩	١٩	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٦٢,٩٥٠	٤٥,٣٦٤	١٩	مخصص قضايا مقامة ضد البنك
-	١,٠٠٠,٠٠٠	١٩	مخصصات أخرى
(٩٠٨,٩٠٩)	-	٣٠	(ارباح) بيع عقارات مستملكة
(٤٤,١٠٤)	(٨٦,١٠٩)	٣٠	(ارباح) بيع ممتلكات ومعدات
(١٠٤,١٧٧)	٣٩٧,٨٨٦	٢٩	خسائر (أرباح) تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢,٧٩٠,٠٥٢	(١٢٦,٠١٤)	١٣	(المسترد) / مخصص عقارات مستملكة وأخرى
(٤٤٩,٥٦٠)	(٢٩٠,٧٣٩)	٢٨	تأثير التغير في اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
١٩,٦٤٨,٣٣٩	١٥,٩٥٢,٧٣٣		المجموع
			التغير في الموجودات والمطلوبات :
(٩٢,٦٥٢,٣٣٣)	(٤٢,٦٩٠,٠٠٠)		(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة
٦٣٧,٧١٤	(٧٩٥,٧٧٢)		(الزيادة) النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(١٢,٦٥٠,٦٢٥)	(٤,٤٨٥,٢٩٠)		(الزيادة) في الموجودات الاخرى
٥٨,٠٠٠,٠٠٠	٣,٤٩٩,٩٤٧		النقص في ارصدة ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة اشهر
١٣,٩٧٠,١٥١	(٧٨,٠٨٢,٤٨٧)		(النقص) الزيادة في ودائع العملاء
٢١,٨٣٩,١٨٧	(٧,٣٥٣,٣٠٣)		(النقص) الزيادة في التامينات النقدية
٧,٠٠٤,١٣٤	٤,٩٧١,٨٧٨		الزيادة في المطلوبات الاخرى
(٢,٨٥١,٧٧٢)	(١٢٤,٩٣٥,٠٢٧)		صافي التغير في الموجودات والمطلوبات
١٥,٧٩٦,٥٦٧	(١٠٨,٩٨٢,٢٩٤)		صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل
(٩٠٠)	(٩,٧٣٠)	١٩	المخصصات المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة
(١٢٠,٢٤٢)	(٢٤٧,٩٦٤)	١٩	مخصص قضايا مدفوع
(٤,٢٤٦,٤٣٣)	(٣,٠٧٠,٥٢٥)	١/١٨	مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع
١١,٤٢٨,٩٩٢	(١١٢,٣١٠,٥١٣)		ضريبة الدخل المدفوعة
			صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل
			التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :
(٤٥٣,٩٤٢)	٢٨,٢٩٢,٥٣١		النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(٣,٣٦٨,٠٢٥)	(٦٣٠,٥٩٥)		(الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
(١,٧٥٠,٣١٠)	(٣,٣٦٣,٨٧٨)	١١	(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات
(١,١٦٧,٤٩٨)	(٤٠٢,٣٨٢)	١٢	(شراء) موجودات غير ملموسة
١٤٦,٦٣٣	٢٩٦,٩٥١		المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(٦,٥٩٣,١٤٢)	٢٤,١٩٢,٦٢٧		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار
			التدفقات النقدية من عمليات التمويل :
١,٣٨١,٢٨٧	٦٩,٣١٢,٨٩٥		الزيادة في اموال مقترضة
١,٣٨١,٢٨٧	٦٩,٣١٢,٨٩٥		صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل
٤٤٩,٥٦٠	٢٩٠,٧٣٩	٢٨	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
٦,٦٦٦,٦٩٧	(١٨,٥١٤,٢٥٢)		صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
١١٤,٩١٠,٤٧٩	١٢١,٥٧٧,١٧٦	٣٥	النقد وما في حكمه بداية السنة
١٢١,٥٧٧,١٧٦	١٠٣,٠٦٢,٩٢٤	٣٥	النقد وما في حكمه نهاية السنة
			معاملات غير نقدية :
١١,٤٨١,٤٢١	٣,٠٩٢,١٠٣	١٣	استملاك عقارات وموجودات لقاء ديون
٧,١٢٥,٠٠٠	-	٢١	الزيادة في رأس المال المدفوع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) الى (٤٦) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
إيضاحات حول القوائم المالية

- 1- معلومات عامة
- تأسس البنك التجاري الاردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (113) بتاريخ 3 أيار 1977 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 وبرأسمال قدره 5 مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمان، هاتف 962(6)5203000، ص.ب 9989 عمان 11191- المملكة الأردنية الهاشمية.
 - تم خلال عام 1993 دمج بنك المشرق (فروع الاردن) في بنك الاردن والخليج ليحل بذلك بنك الاردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الاردن) بكافة حقوقه والتزاماته.
 - تم في بداية العام 2004 إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ 28 حزيران 2004 تم استكمال اجراءات تغيير اسم البنك من بنك الاردن والخليج الى البنك التجاري الاردني.
 - تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان اخرها خلال العام 2017، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2017 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 7.125.000 دينار/سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع 120.000.000 دينار / سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الارباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.
 - ان البنك التجاري الاردني شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة اسهمها في بورصة عمان للأوراق المالية.
 - يقوم البنك بتقديم جميع الاعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (29) وخارجها في فلسطين وعددها (4).
 - تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 19 آذار 2019 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الاردني.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة .

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 وبإستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3) - (أ) و(ب)).

معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى .

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصرفات فوائد" في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال السنة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو ، عند الإقتضاء ، لفترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصرفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة إئتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً ، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً ، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصرفات الفوائد في قائمة الدخل للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد ، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة ، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصرفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال . كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الدخل للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض ، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات .

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة ، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في هذا السطر ، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل". ومع ذلك ، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة ، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الدخل كبند متحوط له . وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الاستثمار ، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط ، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الدخل ، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الدخل.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات ، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة ، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الدخل الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم ، أي :

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة ، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الدخل ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة ، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجبات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، حسب الضرورة ، عند الاعتراف المبدئي ، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإقرار الأولي ، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإقرار الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإقرار الأولي ، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند إلغاء الاعتراف من تلك الاداء .

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني ، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل . يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الدخل .

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية .

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ؛

- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك ، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي :

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إدماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) ، في الدخل الشامل الآخر؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل .

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي . قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) . تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود ، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ، بالإضافة إلى هامش الربح . يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي . إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي ، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع ، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين . ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية ، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى .

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية . تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول ، مثل ما يسمى بـ"سيناريوهات الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية ، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
 - كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك ؛ و
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر ؛ و
 - كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- عند الإعراف المبدئي بالأصل المالي ، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخراً هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد . يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة .

عندما يتم إلغاء الإعراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل. في المقابل ، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني .

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها لتحقيق البيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية ، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر . تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك . يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير . وعلى وجه التحديد :

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل ؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات ، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي") . يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي .
- لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار .

التدني

- يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل :
- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
 - تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
 - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
 - تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية .

باستثناء الموجودات المالية المشتركة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) ، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر .

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة . يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل ، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة .

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي " متدني ائتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي . يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر ؛
- إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام البنك بمنح المقترض ، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض ، تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد ، وبدلاً من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير . لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدني ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي ، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز ، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح ، يعتبر الأصل قد تدني ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً
يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة إئتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد
يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقرض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك؛ أو
 - من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.
- يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد انتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد الالتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان
يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي أنه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي ، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم ، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له ، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة . سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد . إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

بالنسبة إلى تمويل الشركات ، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك ، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة . وبخصوص تمويل الافراد ، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عيناها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية ، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة ، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
 - احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.
- تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية ، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك ، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات ، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد ، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله ، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي ، فإن تغييراً معيناً ، بالقيمة المطلقة ، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (60) يومًا ، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة ، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة .

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي . يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي . بالإضافة إلى ذلك ، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد . يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقرض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية ، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقرض من الوفاء بالشروط المعدلة . تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض ، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة) ، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات . ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد .

عندما يتم تعديل أصل مالي ، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف . وفقاً لسياسة البنك ، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية ، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة ، أو الإستحقاق ، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري ، إذن ؛

- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة ، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً . ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل . يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية ، مثل ما إذا كان المقرض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف ، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر انتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحصائية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- إحصائية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك ، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف ، فإن تقدير إحصائية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة ، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية ، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعا عند الاعتراف الأولي ، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً ، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف ، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) . ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي .

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل ، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر . أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول ، يقوم البنك بالاعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها . أما في حالة احتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري ، فإن البنك يستمر بالاعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة .

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالكامل ، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل ، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل لاحقاً .

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد ، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك . يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة ، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي
يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك ، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب ، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به ، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة ، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الدخل عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار ، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة ، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل . يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعراف الأولي ، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما ، والتي تدار ويقيم أدائها على أساس القيمة العادلة ، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الإستثمار الموثقة للبنك ، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات ، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة ، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك ، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر ، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسيباً في قائمة الدخل. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الدخل ، ولايعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الدخل. وبدلاً من ذلك ، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الدخل.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل ، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى ، بما في ذلك الودائع والقروض ، مبدئيًا بالقيمة العادلة ، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي ، أو ، عند الاقتضاء ، فترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال ، انظر "صافي إيرادات الفوائد " أعلا .

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإيعاز بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإيعاز بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة اختلافًا كبيراً ، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل ، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة ، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية ، ومقايضات أسعار الفائدة ، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات ، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي . يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الدخل على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط ، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الدخل على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو للإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعرّف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعرّف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها ، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي ، يتم قياسها لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسباً ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة ، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ، فإنها تُقاس لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسباً ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك ، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كمخصصات في قائمة المركز المالي ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك ، بحيث يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ، بدلاً من ان يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

لا غرض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي :

- التحوط للقيمة العادلة
هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.
في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم قيد الارباح والخسائر الناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل.
- التحوط لشروط تحوط القيمة العادلة
في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة يتم قيد اية ارباح او خسائر ناتجة عن اعادة تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات او المطلوبات في قائمة الدخل في نفس الفترة.
- التحوط للتدفقات النقدية
هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.
في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على قائمة الدخل.
- التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية
في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية ، يتم قياس القيمة العادلة لاداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الارباح او الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن قائمة الدخل ، ويتم قيد الجزء الفعال في قائمة الدخل عند بيع الاستثمار في الوحدة الاجنبية المستثمر بها.
- التحوط التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل في نفس الفترة.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية :

%	
2	مباني
15 – 10	أجهزة ومعدات مكتبية
15	ديكورات
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة ، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية .
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية .
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً .

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المتعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة ، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم ، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية) .

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي ، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

- أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية ، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها . وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة .

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

- لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس الفترة .

- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي وتقوم ادارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من لـ 5 سنوات. وفيما يتعلق برخصة بنك صفوة الإسلامي عمرها الزمني غير محدد ولا يتم اطفاءها.

عقود الإيجار

تصنف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تنص شروط الإيجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالتملك المستأجر بشكل جوهري. اما جميع عقود الإيجار الأخرى فتصنف كإيجارات تشغيلية.

البنك كمؤجر

يتم قيد دخل الإيجارات التشغيلية باستخدام طريقة القسط الثابتة على مدى عمر الإيجار. كما تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في مناقشة وترتيب العقد التشغيلي الى القيمة الدفترية للموجودات المؤجرة وتقيد وفقا لطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمستأجر

تسجل الموجودات المقتناة من خلال عقود الإيجار التمويلية عند الاعتراف الأولي بقيمتها العادلة عند بداية عقد الإيجار او بالقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار، ايهما اقل. كما يتم تسجيل مطلوبات التأجير التمويلي بنفس القيمة. وتوزع دفعات الإيجار بين مصاريف تمويل وتخفيض مطلوبات التأجير التمويلي من اجل تحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي من مطلوبات التأجير التمويلي، وتقيد مصاريف التمويل المباشر في قائمة الدخل.

تقيد دفعات الإيجار التشغيلي كمصروف وفقا لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن : النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقتنائها .

3 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - تعديلات لم ينتج عنها أثر جوهري على القوائم المالية للبنك :

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2018 أو بعد ذلك التاريخ ، في اعداد القوائم المالية للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

المعايير الجديدة والمعدلة

تشمل التحسينات تعديلات على كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) "تطبيق المعايير الدولية لأول مرة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) "إستثمارات في شركات حليفة ومشاريع مشتركة (2011)".

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014 – 2016.

توضح التعديلات ان خيار تنظيم المشاريع الإستثمارية وغيره من المنشآت المماثلة لقياس الإستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل متاح بشكل منفصل لكل شركة حليفة أو مشروع مشترك ، وانه ينبغي اجراء الإختيار عند الاعتراف الاول .

وبخصوص خيار المنشأة التي ليست منشآت إستثمارية ، الإبقاء على قياس القيمة العادلة الذي تطبقه الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي هي منشآت إستثمارية عند تطبيق طريقه حقوق الملكية ، تقدم التعديلات توضيحاً مماثلاً بان هذا الخيار متاح لكل شركة حليفة ذات طبيعة إستثمارية أو مشروع مشترك له طبيعة إستثمارية.

يتناول هذا التفسير كيفية تحديد "تاريخ المعاملة" لغرض تحديد سعر الصرف الذي يتعين استخدامه عند الاعتراف الاول بالأصل أو المصروف أو الإيراد ، عندما يؤخذ بعين الاعتبار بان ذلك البند قد سدد أو استلم مقدماً بعملة أجنبية أدت إلى الاعتراف بالأصول غير النقدية أو بمطلوبات غير نقدية .

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (22): "المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة".

ويحدد التفسير ان تاريخ المعاملة هو تاريخ الإقرار الأولي بالأصول غير النقدية أو الإلتزامات غير النقدية الناشئة عن دفع أو إستلام الدفعات مقدماً. وإذا كانت هناك مدفوعات أو مقبوضات متعددة مقبوضة مقدماً ، فان التفسير يتطلب من البنك ان يحدد تاريخ المعاملة لكل دفعه أو إستلام المقابل النقدي مسبقاً.

يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية أو أجزاء من تلك المعاملات في حال:

- جود مقابل بالعملة الأجنبية أو مسعر بالعملة الأجنبية ؛

- عترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق الإقرار بالموجودات أو الإيرادات أو المصاريف ذات الصلة ؛

- ان الموجودات المدفوعة مقدماً أو مطلوبات الإيرادات المؤجلة غير نقدية.

توضح التعديلات ان التحويل إلى الإستثمارات العقارية أو منها يستلزم إجراء تقييم يبين فيما إذا كانت العقارات تستوفي أو لم تعد تستوفي بتعريف الإستثمارات العقارية ، ومعززة بأدله يمكن ملاحظتها تشير الى حدوث تغير في الاستخدام. وتوضح التعديلات كذلك ان الحالات المدرجة في المعيار ليست شاملة وانه يمكن اجراء تغير في الاستخدام فيما يتعلق بالعقارات تحت الإنشاء (اي ان تغيير الاستخدام لا يقتصر على العقارات المكتملة).

التعديلات على معيار المحاسبة الدولية رقم (40): "الإستثمارات العقارية".

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (2) "الدفع على أساس السهم".	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود مع العملاء".
تتعلق هذه التعديلات بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم وتوضح هذه التعديلات ما يلي: 1. عند تقدير القيمة العادلة للدفعة على أساس الأسهم التي تسدد نقداً، ينبغي أن تُتبع محاسبة آثار شروط الاستحقاق وغير الاستحقاق لنفس النهج المتبع في المدفوعات على أساس الأسهم التي تسدد من حقوق الملكية. 2. إذا كان قانون الضريبة/ القوانين تتطلب من الشركة إبقاء عدداً محدداً من أدوات حقوق الملكية مساوياً للقيمة النقدية للالتزام الضريبي للموظف للوفاء بالتزاماته الضريبية والتي تُحوّل بعد ذلك إلى هيئته الضرائب (في العادة نقد) ، أي أن ترتيب الدفعه على أساس الأسهم له "ميزة التسوية بالصافي" ، فإنه يجب تصنيف هذا الترتيب بكامله على أنه تسديد من حقوق الملكية ، بشرط أنه كان بالإمكان تصنيف الدفعة على أساس الأسهم على أنها تسديد من حقوق الملكية حتى لو لم تشمل ميزة التسوية بالصافي. 3. يجب إجراء المعالجة المحاسبية لتعديل الدفعة على أساس الأسهم الذي يُعدل المعاملة من سداد نقدي إلى سداد من حقوق الملكية على النحو التالي: أ - إلغاء الإعراف بالالتزام الأصلي . ب - الاعتراف بالدفعة على أساس الأسهم في تاريخ تعديل القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية الممنوحة بقدر ما تكون الخدمات قد قُمت حتى تاريخ التعديل. ج - الإعراف بأي فرق بين القيمة الحالية للالتزام في تاريخ التعديل والمبلغ المعترف به في حقوق الملكية في قائمة الدخل .	تتعلق هذه التعديلات بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الجديد لعقود التأمين. (4): "عقود التأمين". معيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود مع العملاء". صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) في أيار 2014 الذي وضع نموذجاً شاملاً للمنشآت لإستخدامه في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وسيحل هذا المعيار محل إرشادات تحقق الإيرادات الحالية بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (18) "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (11) "عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات الصلة. إن المبدأ الأساسي لهذا المعيار هو أنه يجب على المنشأة الاعتراف بالإيرادات لتوضيح نقل السلع أو الخدمات الموعودة للعميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. وعلى وجه التحديد، يقدم المعيار منهجاً من خمس خطوات لإثبات الإيرادات: الخطوة 1: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل. الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء في العقد. الخطوة 3: تحديد سعر البيع. الخطوة 4: تخصيص سعر للبيع لالتزامات الأداء في العقد. الخطوة 5: الإعراف بالإيراد عندما تستوفي (أو لدى إستيفاء) المنشأة لالتزام الأداء. بموجب هذا المعيار ، تعترف المنشأة عندما (أو لدى) الوفاء بالالتزام الأداء، أي عندما تُحوّل "السيطرة" على السلع أو الخدمات التي يقوم عليها التزام الأداء المحدد إلى العميل. وقد أضيفت إرشادات أكثر إلزاماً في المعيار للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.
تتعلق هذه التعديلات بتوضيح ثلاثة جوانب من المعيار (تحديد التزامات الأداء، واعتبارات الموكل مقابل الوكيل، والترخيص) وبعض الإعفاء الإنتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.	تتعلق هذه التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

ب - تعديلات اثرت على القوائم المالية للبنك :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية"

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تشرين الثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. ولاحقاً تم تعديل المعيار في تشرين الأول 2010 ليشمل متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها. كما تم تعديل المعيار في تشرين الثاني 2013 ليتضمن متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العام. وصدرت نسخه معدلة من المعيار في تموز 2014 لتتضمن: (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية، و(ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين البسيطة.

تم اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تموز 2014، حيث كان تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار في أول كانون الأول 2018. وقد ترتب على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) إحداث تغييرات على السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المعترف بها سابقاً في القوائم المالية، علماً بأن البنك قام بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (المرحلة الأولى) الصادر في العام 2009 والمتعلقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية منذ بداية العام 2010.

قام البنك، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، عدم إعادة إدراج أرقام المقارنة، وتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة. كما اختار البنك مواصلة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).

لقد أسفر عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) إحداث تغييرات في السياسات المحاسبية لتحديد الموجودات والمطلوبات المالية وتصنيفها وقياسها وكذلك الانخفاض في قيمة الموجودات المالية. كما يقوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بتعديل المعايير الأخرى التي تتناول الأدوات المالية مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات".

تحتوي النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الإعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

التصنيف والقياس:

تصنف الموجودات المالية بناء على نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة 2014 تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". وتصنف المطلوبات المالية تصنيفاً مماثلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلا أن هنالك اختلافات بالمتطلبات المطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.

التدني:

قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لقياس خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية قبل الاعتراف بخسارة الائتمان.

محاسبة التحوط:

قدمت نسخة 2014 نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط صمم ليكون أكثر ملائمة مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وكيفية قيام المنشأة بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي وقام البنك باختيار الاعفاء من تصنيف استخدام قواعد محاسبة التحوط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

أثر اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية (9) لسنة 2014

ان اثر تطبيق تعديلات التغيرات في السياسات المحاسبية على القوائم المالية للبنك كما في أول كانون الثاني 2018 كانت كما يلي :

1 - لا يوجد أي أثر لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على تحويلات بنود قائمة المركز المالي كما في الأول من كانون الثاني 2018 .

2 - الرصيد الافتتاحي لمبلغ المخصصات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) :

الرصيد وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في أول كانون الثاني 2018	الفرق نتيجة إعادة احتساب	مبلغ المخصصات كما في أول كانون الثاني 2018	
دينار	دينار	دينار	
-	-	-	نقد و ارصده لدى البنوك والمركزية
245.188	245.188	-	ارصده لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
50.045.995	19.382.825	30.663.170	تسهيلات ائتمانية مباشرة
88.756	88.756	-	ادوات دين ضمن محفظة موجودات مالية
8.936.655	8.936.655	-	بالكلفة المطفأه
973.042	973.042	-	كفالات مالية
428.871	428.871	-	سقوف غير مستغله
14.126.736	10.093.909	4.032.827	اعتمادات مستندية
10.660	10.660	-	موجودات ضريبية مؤجلة
			اخرى

قام البنك خلال الربع الرابع من العام 2018 بتطبيق نظام آلي ومنهجية جديدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تماشياً مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، وعليه تم تعديل أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الارصدة الافتتاحية للأرباح المدورة كما في الاول من كانون الثاني ليصبح 30.056.991 دينار عوضاً من 26.733.521 دينار والذي كان تم الإفصاح عنه بالربع الأول من العام 2018 ولغاية 30 أيلول 2018.

3 - الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الاول 2018 :

المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي	دينار	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	170.105
7.193.440	-	1.612.270	-	50.337.727	59.143.437
-	-	-	-	-	83.456
83.456	-	384.310	-	3.629.054	5.085.322
1.071.958	-	130.363	-	-	1.159.242
1.028.879	-	-	-	-	326.200
326.200	-	-	-	-	13.495
13.495	-	-	-	-	-

ج - معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:
لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية وتفاصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2015 – 2017	تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال" و(11) "الترتيبات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل" و(23) "تكاليف الإقراض".

(يبدأ من اول كانون الثاني 2019)

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل

(يبدأ من اول كانون الثاني 2019).

يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) ، والأسس الضريبية ، والخسائر الضريبية غير المستخدمة ، والمنافع الضريبية غير المستخدمة ، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وهي تتناول على وجه التحديد:

- ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب ان تعتبر بشكل إجمالي؛
- اقتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛
- تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) ، والأساس الضريبي ، والخسائر الضريبية غير المستخدمة ، والاعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة ؛
- وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) كيف يمكن لمعد التقارير بالإعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. كما يوفر المعيار نموذجاً محاسبياً منفرداً للمستأجرين يتطلب من المستأجر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة الإيجار (12) شهراً أو أقل أو كان الأصل ذو قيمة منخفضة. ويواصل المؤجرون تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية ، حيث لم يتغير منهج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) حول محاسبة المؤجر تغييراً كبيراً عن سابقه معيار المحاسبة الدولي رقم (17).

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار"

(يبدأ من اول كانون الثاني 2019).

تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي ، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال ، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية".

(يبدأ من اول كانون الثاني 2019).

تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات ان المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءاً من صافي الإستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الإستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة"

(يبدأ من اول كانون الثاني 2019).

تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) "منافع الموظفين"

(يبدأ من اول كانون الثاني 2019).

(يبدأ من أول كانون الثاني 2020).

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير
المالية (3) "إندماج الأعمال"

(يبدأ من أول كانون الثاني 2020).

توضح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" المعدل. يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2 و 3 و 6 و 14) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (1 و 8 و 34 و 37 و 38) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (12 و 19) وتفسير و (20 و 22) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (32) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي

ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقاً لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين".

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية
رقم (17) "عقود التأمين"

(يبدأ من أول كانون الثاني 2022).

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء ،

تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد
التقارير المالية رقم (10) "القوائم
المالية" ومعيير المحاسبة الدولي رقم
(28) "الإستثمارات في المنشآت
الحليفة والمشاريع المشتركة (2011)"(تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير
مسمى. وما يزال التطبيق مسموحاً
به)

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك في فترة التطبيق الأولى باستثناء أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (16) وكما هو موضح في ادناه:

أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار"
يقدم المعيار نموذجاً شاملاً لتحديد ترتيبات الإيجار ومعالجتها في القوائم المالية لكل من المؤجرين
والمستأجرين. كما سيحل محل المعيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسيرات ذات
الصلة عندما يصبح ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019 .

قام البنك ، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) ، بعدم
إعادة إدراج أرقام المقارنة ، وتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في
تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرصدة ذات العلاقة.

لا يوجد إختلاف جوهري للمعالجة المحاسبية في سجلات المؤجر ما بين المعيار الدولي للتقارير المالية
رقم (16) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (17).
يتعلق التغيير في تعريف عقد الإيجار بشكل أساسي بمفهوم السيطرة. ويميز المعيار الدولي لإعداد
التقارير المالية رقم (16) بين عقود الإيجارات وعقود الخدمات على أساس ما إذا كان العميل يتحكم في
استخدام أصل محدد ويعتبر عنصر التحكم موجوداً إذا كان لدى العميل :

- الحق في الحصول على قدر كبير من جميع الفوائد الاقتصادية الناجمة عن استخدام موجودات
محددة ؛ و
- الحق في توجيه استخدام هذا الأصل.

الاثـر على المعالجة المحاسبية في سجلات المستأجر الإيجارات التشغيلية

تم بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تغيير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التي كانت
تُصنّف سابقاً على أنها عقود إيجار تشغيلية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) ، والتي كانت تصنف
على أنها بنود خارج قائمة المركز المالي.

عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) (باستثناء ما هو مشار إليه أدناه)
سيقوم البنك بما يلي لجميع عقود الإيجار:

أ - الاعتراف بموجودات "حق الاستخدام" والتزامات الإيجار في قائمة المركز المالي ، وتقاس في
البداية على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المدفوعة.

ب - الاعتراف باستهلاك موجودات "حق الاستخدام" والفائدة على التزامات الإيجار في قائمة الدخل.

ج - فصل المبلغ الإجمالي للنقد المدفوع إلى جزء رئيسي (المعروض في إطار أنشطته التمويلي) والفائدة
(المعروضة في إطار أنشطته التشغيلية) في قائمة التدفقات النقدية.

أما فيما يتعلق بعقود الإيجار القصيرة الأجل (مدته الإيجار التي تبلغ 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار
الأصول ذات القيمة المنخفضة (مثل الحواسيب الشخصية وأثاث المكاتب) ، فإن البنك سيختار الاعتراف
بنفقات الإيجار على أساس القسط الثابت على النحو الذي يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية
رقم (16) .

كما في 31 كانون الاول 2018 كان لدى البنك التزامات عقود ايجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء بحوالي 1.3 مليون دينار .

بناءً على التقديرات الأولية لإدارة البنك هناك عقود ايجار تشغيل بحوالي 1.3 مليون دينار عدا عقود الإيجار التشغيلية قصيرة الاجل والأصول ذات القيمة المنخفضة وعليه سيقوم البنك بتسجيل حق انتفاع بالأصول بقيمة 4,2 مليون دينار ومقابلها التزامات عقود تأجير تشغيلي بقيمة 4,2 مليون دينار، إن الأثر على قائمة الدخل يتمثل بتخفيض مصروف الإيجار بحوالي 1.3 مليون دينار وزيادة مصروف الاستهلاك بقيمة 0.95 مليون دينار وزيادة مصروف الفائدة بقيمة 0.35 مليون دينار .

سيتم الغاء الاعتراف بمخصص عقود الإيجار المرهقة التي كانت مطلوبة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (17).

سيتم الغاء الاعتراف بحوافز التزام الإيجار التي اعترف بها سابقا فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلية، وسيحتسب المبلغ في قياس موجودات ومطلوبات الإيجار الخاصة بحق الاستخدام .

وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) ، تُعَرَض جميع مدفوعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية كجزء من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. سيكون اثر التغييرات في اطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) هو تخفيض المبالغ النقدية المتولدة عن أنشطته التشغيل دينار وزيادة صافي النقد المستخدم في تمويل الأنشطة بنفس المبلغ.

الإيجارات التمويلية

الاختلافات الرئيسية بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (17) فيما يتعلق بالموجوات التي كانت موجودة سابقا بموجب عقد إيجار تمويلي هي قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستاجر إلى المؤجر. ويشترط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على البنك الاعتراف كجزء من التزاماته الإيجارية فقط بالمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية ، بدلا من المبلغ بالحد الأقصى المضمون وفقا لما يقتضيه معيار المحاسبة الدولي رقم (17) . وعند الطلب الاولى ، سيقوم البنك بعرض المعدات التي كانت مدرجه سابقا في الممتلكات والمنشآت والمعدات ضمن البند المتعلق بموجودات " حق الاستخدام " والتزامات الإيجار ، التي سبق عرضها ضمن الاقتراض ليتم عرضها ، ضمن بند منفصل لمطلوبات الإيجار.

واستنادا إلى تحليل عقود الإيجار التمويلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2018 على أساس الوقائع والظروف القائمة في ذلك التاريخ ، تم اعتبار ان هذا التغيير لن يؤثر على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية للبنك.

الاثر على المعالجة المحاسبية في سجلات المؤجر

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، يستمر المؤجر تصنيف عقود الإيجار على انها اما إيجارات تمويلية أو عقود إيجار تشغيلية وإجراء معالجة محاسبية لهذين النوعين من عقود الإيجار بشكل مختلف. غير ان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) قد غير ووسع نطاق الإفصاحات المطلوبة ، وبشكل خاص حول كيفية قيام المؤجر باداره المخاطر الناشئة عن حصته المتبقية في الأصول المؤجرة .

وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، لغايات المؤجر الوسيط يعتبر عقد الإيجار الرئيسي والتأجير الفرعي كعقدين منفصلين .

ويتعين على المؤجر الوسيط ان يصنف التاجير الفرعي كتمويل أو إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل الحق في الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي (وليس بالإشارة إلى الأصل الأساسي كما كان الحال في اطار معيار المحاسبة الدولي رقم (17)).

وبسبب هذا التغيير، سيقوم البنك بتصنيف بعض اتفاقات التاجير الفرعي الخاصة بها باعتبارها عقود إيجار تمويلي. ووفقاً لما يقتضيه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ، سيتم الاعتراف بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة في ذمم الإيجار التمويلي المدينة، وسيتم إلغاء الاعتراف بالأصول المؤجرة والمبالغ المستحقة القبض على أصول الإيجار التمويلي، وسيؤدي هذا التغيير في المحاسبة إلى تغيير توقيت الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

تتوقع الإدارة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في القوائم المالية للبنك للفترة التي تبدأ في الأول من كانون الثاني 2019.

4- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة . كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين . وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي :

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرية المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (38).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً ، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير ، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي الى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (38).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي ، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق ، الصناعة ، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (38). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسباً ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بالتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج) الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسباً. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي :

- التوقيت المتوقع وإحتمالية حدوث التدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و

- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي للسياريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو
عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك ، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) ، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

5 - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول	31 كانون الأول	
2017	2018	
دينار	دينار	
26.501.152	20.803.988	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
19.471.163	15.973.418	حسابات جارية وتحت الطلب
32.858.800	10.635.000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات ايداع
49.257.821	44.459.712	متطلبات الاحتياطي النقدي
101.587.784	71.068.130	اجمالي الارصدة لدى بنوك مركزية
128.088.936	91.872.118	المجموع

- باستثناء متطلبات الاحتياطي النقدي والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية البالغة 10.635.000 دينار، لا يوجد ارصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الاول 2018 و 2017 .
- لا يوجد ارصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر كما في 31 كانون الاول 2018 و 2017 .
- لا يوجد شهادات ايداع كما في تاريخ 31 كانون الاول 2018 (18.000.000 دينار كما في 31 كانون الاول 2017).
- افصح الحركة على الارصدة لدى بنوك مركزية :

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي	
إفرادي	إفرادي	إفرادي	دينار	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
101.587.784	-	-	101.587.784	الرصيد في بداية الفترة
1.107.334	-	-	1.107.334	الارصدة الجديدة خلال الفترة
31.626.988	-	-	31.626.988	الارصدة المسددة
71.068.130	-	-	71.068.130	الاجمالي للفترة الحالية

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 .

6 - أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		البيان
31 كانون الاول		31 كانون الاول		31 كانون الاول		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
14.022.000	9.878.657	11.353.034	9.848.986	2.668.966	29.671	حسابات جارية وتحت الطلب
37.844.315	52.287.061	773.462	29.236.061	37.070.853	23.051.000	ودائع لاجل تستحق خلال فترة 3 اشهر
51.866.315	62.165.718	12.126.496	39.085.047	39.739.819	23.080.671	المجموع
-	(170.105)	-	(102.224)	-	(67.881)	ينزل : الخسارة الائتمانية المتوقعة
51.866.315	61.995.613	12.126.496	38.982.823	39.739.819	23.051.790	المجموع

- افصاح بتوزيع اجمالي الأرصدة والايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الخارجي للبنك :

2017	2018				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	افرادي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
28.922.250	-	-	-	-	1.5
-	-	-	-	-	2
-	-	-	-	-	2.5
-	-	-	-	-	3
-	3.442.500	-	-	3.442.500	3.5
-	13.267.000	-	-	13.267.000	4
-	-	-	-	-	4.5
-	-	-	-	-	5
-	16.161.961	-	-	16.161.961	5.5
-	-	-	-	-	7
8.898.603	-	-	-	-	8
14.045.462	29.294.257	-	-	29.294.257	غير مصنف
51.866.315	62.165.718	-	-	62.165.718	الاجمالي

- افصاح الحركة على الارصدة البنوك والمؤسسات المصرفية :

المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	الاجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار
51.866.315	-	-	51.866.315
54.490.847	-	-	54.490.847
44.191.444	-	-	44.191.444
62.165.718	-	-	62.165.718

الرصيد في بداية السنة
الارصدة الجديدة خلال السنة
الارصدة المسددة
الاجمالي للسنة الحالية

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 .

- افصاح الحركة على مخصص تدني الارصدة والايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية :

المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	الاجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-
245.188	-	-	245.188
245.188	-	-	245.188
130.230	-	-	130.230
(205.313)	-	-	(205.313)
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
170.105	-	-	170.105

الرصيد في بداية السنة
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير
المالية رقم (9) - (إيضاح 3)
الرصيد المعدل بعد تطبيق المعيار
خسارة التدني على الايداعات
الجديدة خلال السنة
المسترد من خسارة التدني على
الايداعات المسددة
ما تم تحويله الى المرحلة (1)
ما تم تحويله الى المرحلة (2)
ما تم تحويله الى المرحلة (3)
الرصيد في نهاية السنة

- بلغت الارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 13.645.043 دينار كما في 31 كانون الاول 2018 (14.045.462 دينار كما في 31 كانون الاول 2017) .

- لا يوجد لدى البنك ارصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الاول 2018 و 2017 .

7- تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول	2018	2017	دينار
الأفراد (التجزئة) :			
حسابات جارية مدينة	388.050	421.730	دينار
قروض وكمبيالات *	185.521.559	173.627.163	
بطاقات الائتمان	4,008,733	3.686.365	
القروض العقارية	122.849.817	107.673.346	
الشركات :			
الكبرى			
حسابات جارية مدينة	91.666.050	78.290.206	دينار
قروض وكمبيالات *	294.635.547	278.182.596	
الصغيرة والمتوسطة			
حسابات جارية مدينة	23.908.023	26.341.524	دينار
قروض وكمبيالات *	47,577,557	53.430.269	
الحكومة والقطاع العام	34.146.714	40.358.851	دينار
المجموع	804.702.050	762.012.050	
ينزل : مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(59.143.437)	(30.663.171)	دينار
الفوائد المعلقة	(17.684.794)	(13.331.963)	دينار
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	727.873.818	718.016.916	دينار

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 3.613.185 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (4.033.050 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 95.751.625 دينار أي ما نسبته 11/9٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018 (61.827.739 دينار أي ما نسبته 8/1٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2017).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 78.387.696 دينار أي ما نسبته 9/9٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2018 (48.903.773 دينار أي ما نسبته 6/5٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2017).

- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة للسلطة الفلسطينية بمبلغ 13.111.673 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (13.816.290 دينار كما في 31 كانون الأول 2017)، كما لا يوجد تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الاردنية كما في 31 كانون الأول 2018 (12.500.000 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).

- افصاح الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي كما في نهاية السنة :

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية				البنـد
افرادى	تجميعى	افرادى	تجميعى	المرحلة الثالثة	المجموع	
دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	
458.435.381	211.752.926	22.856.923	7.138.421	61.828.399	762.012.050	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
31.601.423	52.841.714	3.380.467	961.753	2.334.204	91.119.561	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(26.164.004)	(16.990.874)	(171.292)	(428.406)	(1.728.622)	(45.483.198)	التسهيلات المسددة
10.801.863	3.517.168	(9.375.934)	(2.605.570)	(2.337.527)	-	(matured/derecognized)
(36.465.105)	(8.507.953)	39.335.990	8.711.022	(3.073.954)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(17.708.021)	(5.714.535)	(8.637.305)	(2.139.243)	34.199.104	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
6.809.539	(10.452.666)	(3.078.911)	(754.346)	5.462.081	(2.014.303)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	(683.805)	(683.805)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	(248.255)	(248.255)	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	مدرج في حسابات نظامية
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
427.311.076	226.445.780	44.309.938	10.883.631	95.751.625	804.702.050	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة / مخصص تدني التسهيلات الائتمانية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 و 2017:

الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
8.349.001	687.546	18.591.384	3.035.239	-	30.663.170
1.548.468	1.168.465	16.072.124	276.709	317.059	19.382.825
9.897.469	1.856.011	34.663.508	3.311.948	317.059	50.045.995
1.016.918	266.540	150.755	64.882	-	1.499.095
(145.223)	(87.658)	(96.218)	(53.747)	(23.058)	(405.904)
(124.278)	(80.644)	(720.326)	(67.967)	-	(993.215)
(60.208)	44.361	173.819	29.234	-	187.206
184.486	36.283	546.507	38.733	-	806.009
3.011.593	695.996	7.866.523	1.106.215	-	12.680.327
466.240	(976.009)	(3.133.552)	(792.047)	(86.435)	(4.521.803)
(15.112)	-	-	-	-	(15.112)
(53.976)	-	-	(85.185)	-	(139.161)
14.177.909	1.754.880	39.451.016	3.552.066	207.566	59.143.437
-	650.047	39.451.016	3.552.066	207.566	43.860.695
14.177.909	1.104.833	-	-	-	15.282.742
14.177.909	1.754.880	39.451.016	3.552.066	207.566	59.143.437

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

رصيد بداية السنة

أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (9) – ايضاح (3)

رصيد بداية السنة المعدل

المقتطع من الإيرادات (الوفر) خلال السنة

المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة

ما تم تحويله الى المرحلة الاولى

ما تم تحويله الى المرحلة الثانية

ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة

الاثار على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث

التعديلات الناتجة عن تعديلات

التسهيلات المشطوبة

مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي

إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

أعادة توزيع :

المخصصات على مستوى افرادي

المخصصات على مستوى تجميعي

المجموع

الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
22.114.945	-	2.884.826	14.049.485	674.206	4.506.428
8.641.231	-	168.581	4.541.900	13.338	3.917.412
(22.245)	-	(18.168)	-	-	(4.077)
(70.760)	-	-	-	-	(70.760)
30.663.171	-	3.035.239	18.591.385	687.544	8.349.003
29.748.957	-	2.970.965	18.351.539	653.634	7.772.819
914.214	-	64.274	239.846	33.910	576.184
30.663.171	-	3.035.239	18.591.385	687.544	8.349.003

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017:

الرصيد في بداية السنة

المقتطع (المردود) خلال السنة من الإيرادات

المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)

مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي

الرصيد في نهاية السنة

أعادة توزيع :

مخصص تدني التسهيلات الغير العاملة

مخصص تدني التسهيلات العاملة

المجموع

* تم خلال العام 2018 شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة غير عاملة بمبلغ 15.112 دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الادارة بذلك الخصوص (22.245 دينار للعام 2017) .

** تم خلال العام 2018 تحويل تسهيلات ائتمانية غير عاملة بمبلغ 139.160 دينار الى خارج قائمة المركز المالي (70.760 دينار للعام 2017) .

*** علماً بأن هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها 100.215.460 دينار وفوائدها المعلقة 58.228.647 دينار والمخصص المرصود لها 41.986.813 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 ، تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة ، وذلك على اعتبار ان هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.

- تم الافصاح اعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد .

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 11.951.923 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (6.992.894 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة :

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2018

الافراد	القروض العقارية	الشركات			الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
		الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الصغيرة		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1,066,058	837,497	9,712,031	1,716,377	-	-	13,331,963
1,060,820	436,698	3,673,486	699,728	-	-	5,870,732
(9,520)	(32,401)	(625,826)	(946)	-	-	(668,693)
(195,674)	(105,473)	(296,729)	(142,238)	-	-	(740,114)
(28,178)	-	-	(80,916)	-	-	(109,094)
1,893,506	1,136,321	12,462,962	2,192,005	-	-	17,684,794

الرصيد في بداية السنة

يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة

ينزل: الفوائد المحولة للايرادات خلال السنة

الفوائد المعلقة التي تم شطبها

فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي

الرصيد في نهاية السنة

الافراد	القروض العقارية	الشركات			الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
		الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الصغيرة		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
454,805	615,161	9,434,257	1,595,369	-	-	12,099,592
742,940	304,672	2,633,603	596,684	-	-	4,277,899
(82,046)	(77,718)	(2,348,809)	(146,539)	-	-	(2,655,112)
(1,898)	(4,618)	(7,020)	(329,137)	-	-	(342,673)
(47,743)	-	-	-	-	-	(47,743)
1,066,058	837,497	9,712,031	1,716,377	-	-	13,331,963

الرصيد في بداية السنة

يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة

ينزل: الفوائد المحولة للايرادات خلال السنة

الفوائد المعلقة التي تم شطبها

فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي

الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي التعرضات الائتمانية وفق للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) :

كما في 31 كانون الأول 2018

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (9)											
المرحلة الأولى			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة			المجموع		
إجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة	إجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة	إجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة	إجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
168,809,344	2,827,238	51,081	6,328,678	331,834	73,900	14,780,320	11,018,837	1,768,525	189,918,342	14,177,909	1,893,506
105,090,737	530,367	33,112	10,050,646	262,701	56,349	7,708,434	961,811	1,046,860	122,849,817	1,754,879	1,136,321
294,418,501	3,453,583	-	28,678,837	865,838	73,667	63,204,259	35,131,595	12,389,295	386,301,597	39,451,016	12,462,962
51,291,560	174,686	1,925	10,135,407	151,897	30,831	10,058,613	3,225,484	2,159,249	71,485,580	3,552,067	2,192,005
34,146,714	207,566	-	-	-	-	-	-	-	34,146,714	207,566	-
653,756,856	7,193,440	86,118	55,193,568	1,612,270	234,747	95,751,626	50,337,727	17,363,929	804,702,050	59,143,437	17,684,794

كما في الأول من كانون الثاني 2018

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (9)											
المرحلة الأولى			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة			المجموع		
إجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة	إجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة	إجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة	إجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
163,853,636	2,123,340	33,634	4,852,591	377,693	41,036	9,029,031	7,396,436	883,934	177,735,258	9,897,469	958,604
99,303,003	1,406,506	51,843	4,818,168	112,015	57,115	3,552,175	337,490	837,792	107,673,346	1,856,011	946,750
296,388,291	4,494,447	14,333	18,475,643	1,334,058	180,569	41,608,869	28,835,003	9,528,012	356,472,803	34,663,508	9,722,914
70,284,526	396,542	17,545	1,848,943	30,761	11,922	7,638,324	2,884,645	1,674,228	79,771,793	3,311,948	1,703,695
40,358,851	317,059	-	-	-	-	-	-	-	40,358,851	317,059	-
670,188,307	8,737,894	117,355	29,995,345	1,854,527	290,642	61,828,399	39,453,574	12,923,966	762,012,051	50,045,995	13,331,963

- افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للشركات الكبرى :

2017	2018				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	افرادي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
48.293	1.369.785	-	125.000	1.244.785	3
5.373.380	4.836.727	-	-	4.836.727	3.5
501.501	263.701	-	-	263.701	4
9.116.558	6.699.633	-	6.498.260	201.373	4.5
11.875.637	14.412.592	-	1.326.315	13.086.277	5
12.801.443	48.775.728	-	2.407.814	46.367.914	5.5
116.397.492	42.140.980	-	1.947.884	40.193.096	6
19.645.412	19.649.295	-	266.708	19.382.587	6.5
27.138.218	25.558.460	-	-	25.558.460	7
51.712.722	56.601.308	-	2.586.135	54.015.173	7.5
54.043.380	65.766.771	-	4.845.266	60.921.505	8
33.387.868	27.188.169	-	8.675.455	18.512.714	8.5
7.474.181	7.656.049	-	-	7.656.049	9
2.961.704	336.081	-	-	336.081	9.5
3.995.013	1.842.059	-	-	1.842.059	10
-	63.204.259	63.204.259	-	-	غير مصنف
356.472.802	386.301.597	63.204.259	28.678.837	294.418.501	

- إفصاح الحركة على التسهيلات للشركات الكبرى كما يلي :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	افرادي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
356.472.803	41.608.869	18.475.643	296.388.291	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
23.362.329	237.772	41	23.124.516	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(9.959.882)	(19.476)	(3.283)	(9.937.123)	التسهيلات المسددة (matured/derecognized)
-	(1.220.777)	(9.151.279)	10.372.056	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2.671.180)	28.678.796	(26.007.616)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	20.276.452	(6.769.873)	(13.506.579)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
17.052.173	5.618.425	(2.551.208)	13.984.956	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(625.826)	(625.826)	-	-	التسهيلات المددومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
386.301.597	63.204.259	28.678.837	294.418.501	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إفصاح الحركة على مخصص التدني للتسهيلات المتعلقة بالشركات الكبرى كما يلي :

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الأولى افرادى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
18.591.384	18.351.538	239.846	-	رصيد بداية السنة
16.072.124	10.483.465	1.094.212	4.494.447	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
34.663.508	28.835.003	1.334.058	4.494.447	الرصيد في بداية السنة المعدل
150.755	32.049	-	118.706	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(96.218)	-	(25)	(96.193)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحق
-	-	(358.409)	358.409	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(38.640)	578.448	(539.808)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	585.147	(46.220)	(538.927)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
7.866.523	8.508.537	(642.014)	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
(3.133.552)	(2.790.501)	-	(343.051)	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
39.451.016	35.131.595	865.838	3.453.583	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للشركات الصغيرة والمتوسطة :

2017	2018				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	أفرادى	افرادى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
85.356	85.688	-	-	85.688	3.5
204.073	399.869	-	301.700	98.169	4
97.512	-	-	-	-	4.5
8.255.040	8.275.239	-	859.461	7.415.778	5
4.283.108	8.273.656	-	5.342.472	2.931.184	5.5
22.636.010	16.763.463	-	1.271.100	15.492.363	6
7.216.347	5.898.711	-	134.232	5.764.479	6.5
8.121.672	5.669.075	-	855.763	4.813.312	7
24.125.345	11.560.069	-	1.157.036	10.403.033	7.5
3.042.337	3.190.496	-	-	3.190.496	8
1.548.800	1.121.177	-	166.844	954.333	8.5
23.087	36.174	-	-	36.174	9
61.646	116.683	-	46.799	69.884	9.5
71.461	36.664	-	-	36.664	10
-	10.058.616	10.058.613	-	3	غير مصنف
79.771.793	71.485.580	10.058.613	10.135.407	51.291.560	

- إفصاح الحركة على التسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة :

المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
افرادي	افرادي	افرادي	افرادي
دينار	دينار	دينار	دينار
70.284.526	1.848.943	7.638.324	79.771.793
4.977.255	1.542.493	59.971	6.579.719
(9.809.775)	(98.747)	(1.147.067)	(11.055.589)
339.611	(224.655)	(114.956)	-
(7.887.277)	(8.086.982)	(199.705)	-
(3.207.093)	(609.676)	3.816.769	-
(3.405.687)	(409.933)	172.324	(3.643.296)
-	-	(946)	(946)
-	-	(166.101)	(166.101)
-	-	-	-
51.291.560	10.135.407	10.058.613	71.485.580

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة

التسهيلات الجديدة خلال السنة

التسهيلات المسددة

ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى

ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية

ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة

التغيرات الناتجة عن تعديلات

التسهيلات المدعومة

مدرج في حسابات نظامية خارج الميزانية

تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف

إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إفصاح الحركة على مخصص التدني للشركات الصغيرة والمتوسطة :

المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
افرادي	افرادي	افرادي	افرادي
دينار	دينار	دينار	دينار
-	64.274	2.970.965	3.035.239
396.542	(33.513)	(86.320)	276.709
396.542	30.761	2.884.645	3.311.948
14.067	23.025	27.791	64.882
(54.234)	487	-	(53.747)
8.446	(8.312)	(134)	-
(41.238)	42.422	(1.184)	-
(35.175)	(4.876)	40.051	-
-	68.623	1.037.592	1.106.215
(113.722)	(233)	(678.092)	(792.047)
-	-	-	-
-	-	(85.185)	(85.185)
-	-	-	-
174.686	151.897	3.225.484	3.552.066

رصيد بداية السنة

اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)

الرصيد في بداية السنة المعدل

خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة

المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة

ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى

ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية

ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة

الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة

تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة

التغيرات الناتجة عن تعديلات

التسهيلات المدعومة

مدرج في حسابات نظامية خارج الميزانية

تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف

إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للأفراد :

2017	2018	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
تجميعي	تجميعي	تجميعي	تجميعي	تجميعي	تجميعي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
3.224.856	357.103	426.774	4.008.733	3.686.365	بطاقات ائتمان
211.015	13.640	163.395	388.050	421.730	طلب مكشوف
15.264.323	1.375.703	1.962.078	18.602.104	20.421.180	قروض سيارات
150.109.153	4.582.231	12.228.071	166.919.455	153.205.983	قروض شخصية
168.809.347	6.328.677	14.780.318	189.918.342	177.735.258	

- إفصاح الحركة على التسهيلات المتعلقة بالافراد كما يلي :

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
177.735.258	9.029.031	4.852.591	163.853.636	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
35.688.502	540.845	737.168	34.410.489	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(14.734.295)	(218.399)	(303.566)	(14.212.330)	التسهيلات المسددة
-	(641.679)	(1.672.810)	2.314.489	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(197.133)	4.739.250	(4.542.117)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6.304.569	(1.399.920)	(4.904.649)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(8.664.337)	69.869	(624.035)	(8.110.171)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(24.632)	(24.632)	-	-	التسهيلات المدومة
(82.154)	(82.154)	-	-	مدرج في حسابات نظامية خارج الميزانية
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
189.918.342	14.780.317	6.328.678	168.809.347	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إفصاح الحركة على مخصص التدني للافراد كما يلي :

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الأولى تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
8.349.001	7.772.817	576.184	-	رصيد بداية السنة
1.548.468	(376.381)	(198.491)	2.123.340	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
9.897.469	7.396.436	377.693	2.123.340	الرصيد في بداية السنة المعدل
1.016.918	386.980	38.605	591.333	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(145.223)	-	(15.043)	(130.180)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	(10.300)	(27.896)	38.196	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(10.411)	96.724	(86.313)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	205.197	(129.036)	(76.161)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
3.011.593	2.985.246	26.347	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
466.240	134.779	(35.560)	367.021	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(15.112)	(15.112)	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(53.976)	(53.976)	-	-	التسهيلات المدومة
-	-	-	-	مدرج في حسابات نظامية خارج الميزانية
14.177.909	11.018.839	331.834	2.827.236	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
				إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للقروض العقارية كما يلي :

2018							
2017	المرحلة الثانية			المرحلة الأولى			
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
525.990	354.917	-	-	-	-	354.917	4
-	145.124	-	-	-	-	145.124	4.5
3.784.233	5.348.608	-	-	-	1.335.445	4.013.163	5
43.282.755	32.682.575	-	3.780.703	1.371.046	-	27.530.826	5.5
35.475.055	6.865.239	-	-	505.046	990.053	5.370.140	6
1.055.388	771.794	-	-	103.033	49.653	619.108	6.5
858.949	695.061	-	-	489.607	-	205.454	7
13.095.251	8.539.482	-	774.250	721.985	6.843.247	200.000	7.5
863.884	621.360	-	-	352.887	-	268.473	8
4.276.556	4.069.966	-	-	-	-	4.069.966	8.5
4.455.285	4.677.131	-	-	-	-	4.677.131	9
-	58.078.560	7.708.436	-	1.952.089	48.418.035	-	غير مصنف
107.673.346	122.849.817	7.708.436	4.554.953	5.495.693	57.636.433	47.454.301	

- إفصاح الحركة على التسهيلات للقروض العقارية كما يلي :

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المجموع	المرحلة الثالثة	
افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
51.403.713	47.899.290	2.532.338	2.285.830	107.673.346	3.552.175	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
3.187.154	18.431.225	1.837.931	224.585	25.176.511	1.495.616	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(5.076.449)	(2.778.544)	(69.262)	(124.840)	(8.392.775)	(343.680)	التسهيلات المسددة
90.196	1.202.679	-	(932.760)	-	(360.115)	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(2.570.212)	(3.965.836)	2.570.212	3.971.772	-	(5.936)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(994.349)	(809.886)	(1.257.756)	(739.323)	-	3.801.314	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
1.414.249	(2.342.495)	(117.770)	(130.311)	(1.574.864)	(398.537)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	(32.401)	(32.401)	التسهيلات المدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
47.454.302	57.636.433	5.495.693	4.554.953	122.849.817	7.708.436	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إفصاح الحركة على مخصص التدني للقروض العقارية كما يلي :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
687.546	653.636	6.819	27.091	-	-	رصيد بداية السنة
1.168.465	(314.146)	75.719	2.386	1.021.871	384.635	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
1.856.011	337.490	82.538	29.477	1.021.871	384.635	الرصيد في بداية السنة المعدل
266.540	93.228	7.348	53.227	110.414	2.323	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(87.658)	-	(9.052)	478	(62.377)	(16.707)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	(664)	(2.680)	-	3.344	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	52.015	22.767	(52.015)	(22.767)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	36.947	(14.855)	(12.886)	(7.813)	(1.393)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
695.996	614.520	69.255	12.221	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
(976.009)	(119.711)	(12.052)	(15.100)	(681.153)	(147.993)	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1.754.880	961.810	172.517	90.184	332.271	198.098	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- افصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للحكومة والقطاع العام :

2017		2018			
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
15.156.819	20.722.608	-	-	20.722.608	5.5
25.202.032	312.433	-	-	312.433	7
-	13.111.673	-	-	13.111.673	7.5
40.358.851	34.146.714	-	-	34.146.714	

- إفصاح الحركة على التسهيلات للحكومة والقطاع العام كما يلي :

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
40.358.851	-	-	40.358.851	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
312.499	-	-	312.499	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1.340.657)	-	-	(1.340.657)	التسهيلات المسددة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(5.183.979)	-	-	(5.183.979)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
34.146.714	-	-	34.146.714	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إفصاح الحركة على مخصص التدني للحكومة والقطاع العام كما يلي :

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	رصيد بداية السنة
317.059	-	-	317.059	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
317.059	-	-	317.059	الرصيد في بداية السنة المعدل
-	-	-	-	خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(23.058)	-	-	(23.058)	المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
(86.435)	-	-	(86.435)	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
207.566	-	-	207.566	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

8 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول	2017	2018	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
دينار	دينار	دينار	المجموع
1.394.915	1.792.801	1.792.801	
1.394.915	1.792.801	1.792.801	

9 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول	2017	2018	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
دينار	دينار	دينار	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة *
9.080.838	8.215.901	8.215.901	
2.753.001	3.699.401	3.699.401	
11.833.839	11.915.302	11.915.302	المجموع

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 4.820 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (خسائر متحققة 411.659 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017) .

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 352.818 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 (260.582 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017).

* يتضمن هذا البند موجودات مالية غير مدرجة في اسواق نشطة لإستثمارات في شركات محلية تم تقييمها وفقاً لطريقة حقوق الملكية تبعاً لآخر قوائم مالية مدققة او مراجعة متوفرة.

10- موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول	2017	2018	سندات واذونات خزينة - بنك مركزي اردني
دينار	دينار	دينار	سندات واسناد بكفالة الحكومة
317.626.207	295.367.167	295.367.167	سندات وأسناد قروض شركات
8.000.035	2.000.000	2.000.000	المجموع
5.697.900	5.747.900	5.747.900	
331.324.142	303.115.067	303.115.067	

-	(83.456)	ينزل : مخصص تدني الموجودات المالية بالكلفة المطفأة *
331.324.142	303.031.611	صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

331.324.142	303.031.611	تحليل السندات والأذونات :
331.324.142	303.031.611	ذات عائد ثابت
331.324.142	303.031.611	المجموع

- إفصاح بتوزيع اجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

2017	2018				5.5
	المجموعة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
331.324.142	303.115.067	-	-	303.115.067	
331,324,142	303,115,067	-	-	303,115,067	المجموع

- إفصاح الحركة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة :

المجموعة	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
331.324.142	-	-	331.324.142	القيمة العادلة كما في بداية الفترة/ السنة
19.321.040	-	-	19.321.040	الاستثمارات الجديدة خلال الفترة/ السنة (New)
47.530.115	-	-	47.530.115	الاستثمارات المستحقة (matured/derecognized)
303.115.067	-	-	303.115.067	إجمالي الرصيد كما في نهاية الفترة/ السنة

- إفصاح الحركة على مخصص تدني الموجودات المالية بالكلفة المطفأة :

المجموعة	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	رصيد بداية السنة
88.756	-	-	88.756	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
88.756	-	-	88.756	الرصيد المعدل بداية السنة
7.011	-	-	7.011	خسارة التدني على الاستثمارات الجديدة خلال السنة (New)
-	-	-	-	المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة (derecognized /matured)
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية الفترة/ السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(12.311)	-	-	(12.311)	التغيرات الناتجة عن تعديلات الاستثمارات المدعومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
83.456	-	-	83.456	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 .

أ - ان تفاصيل هذا البند هي، كما يلي :

ب - تتضمن الممتلكات والمعدات 8.205.282 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (6.908.267 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل.

12 - موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

أنظمة حاسوب وبرامج		
2017	2018	
دينار	دينار	
1.474.632	2.064.338	الرصيد في بداية السنة
682.718	402.382	اضافات خلال السنة
484.780	389.549	دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة
(577.792)	(542.350)	الإطفاء للسنة
2.064.338	2.313.919	الرصيد في نهاية السنة
20	20	نسبة الإطفاء السنوية %

13 - موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
8.101.272	9.879.893	فوائد وإيرادات برسم القبض
1.202.663	1.958.727	مصاريف مدفوعة مقدماً
		موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة - بالصافي *
84.318.625	84.736.553	موجودات آلت ملكيتها للبنك مبيعة على دفعات - بالصافي
1.832.713	1.625.766	تأمينات مستردة
950.972	462.906	شيكات مقاصة
981.208	1.396.495	السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه - صافي
7.322.174	9.289.702	اخرى
1.767.660	1.738.549	المجموع
106.477.287	111.088.591	

- افصاح بتوزيع اجمالي السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

2017	2018				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	افرادى	افرادى	
-	1.769.664	-	-	1.769.664	5.5
25.202.032	677.936	-	-	677.936	6
-	3.315.984	-	-	3.315.984	8
-	3.539.613	-	-	3.539.613	غير مصنف
25.202.032	9.303.197	-	-	9.303.197	

- افصاح الحركة على ارصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه :

الاجمالي	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
7.322.174	-	-	7.322.174	الرصيد في بداية السنة
7.533.533	-	-	7.533.533	الارصدة الجديدة خلال السنة
5.552.510	-	-	5.552.510	الارصدة المسددة
9.303.197	-	-	9.303.197	الاجمالي للسنة الحالية

- افصاح الحركة على مخصص تدني ارصدة السحوبات الزمنية والاعتمادات المشتراه :

الاجمالي	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
10.660	-	-	10.660	الرصيد في بداية السنة
10.660	-	-	10.660	أثر تطبيق المعيار 9
10.919	-	-	10.919	الرصيد بداية السنة المعدل
8.084	-	-	8.084	الارصدة الجديدة خلال السنة
13.495	-	-	13.495	الارصدة المسددة
				الاجمالي للسنة الحالية

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 .

* فيما يلي بيان ملخص الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة :

2017	2018			
المجموع	المجموع	موجودات مستملكة أسهم	عقارات مستملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
78.873.375	84.318.625	1.013.466	83.305.159	الرصيد في بداية السنة - بالصافي بعد خسائر التدني
11.481.421	3.092.103	140.000	2.952.103	الإضافات خلال السنة
(3.552.373)	(2.399.674)	(140.000)	(2.259.674)	الاستبعادات خلال السنة
-	267.951	-	267.951	تحويلات
(2.483.798)	(542.452)	(429.118)	(113.334)	اثر التدني للسنة
84.318.625	84.736.553	584.348	84.152.205	الرصيد في نهاية السنة

- ان الحركة الحاصلة على خسائر تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة هي كما يلي :

2017	2018			
المجموع	المجموع	موجودات مستملكة أسهم	عقارات مستملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
2.084.017	4.840.504	268.790	4.571.714	الرصيد في بداية السنة
2.901.810	(10.824)	(20.964)	10.140	المخصص المستدرك خلال السنة
(133.445)	(14.842)	-	(14.842)	عقارات مباعه على دفعات خلال السنة
-	118.039	-	118.039	تحويلات
(11.878)	-	-	-	المستخدم من المخصص خلال السنة
(272.689)	450.082	450.082	-	خسائر غير متحققة للموجودات المستملكة أسهم
4.567.815	5.382.959	697.908	4.685.051	الرصيد في نهاية السنة

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

- يوجد تدني في قيمة العقارات المستملكة بحوالي 7.9 مليون دينار كما في 31 كانون الاول 2018، وعليه تم اخذ موافقة البنك المركزي الأردني بموجب رقم 43/1/10 والمؤرخ في 31 كانون الأول 2018 على تقسيط قيمة التدني لمدة خمس سنوات على دفعات متساوية ابتداءً من العام 2019.

14- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2017			31 كانون الأول 2018			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
2.947.780	2.947.780	-	5.084.678	5.084.678	-	حسابات جارية وتحت الطلب
118.430.295	45.050.928	73.379.367	112.220.076	24.603.500	87.616.576	ودائع لأجل
121.378.075	47.998.708	73.379.367	117.304.754	29.688.178	87.616.576	المجموع

- بلغت ودائع البنوك التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر 66.499.947 دينار كما في 31 كانون الاول 2018 (63.000.000 دينار كما في 31 كانون الاول 2017).

15- ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2018					
الشركات					
الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
46.196.233	19.613.434	40.483.360	14.980.392	121.273.419	حسابات جارية وتحت الطلب
152.696.750	1.158.606	466.116	882.200	155.203.672	ودائع التوفير
34.418.009	-	16.000	-	34.434.009	شهادات الايداع
309.911.416	98.662.774	83.422.699	90.317.299	582.314.188	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
543.222.408	119.434.814	124.388.175	106.179.891	893.225.288	المجموع

31 كانون الأول 2017					
الشركات					
الأفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
72.028.964	29.895.548	16.368.300	18.671.799	136.964.611	حسابات جارية وتحت الطلب
136.399.227	4.083.257	1.079.209	296.868	141.858.561	ودائع التوفير
38.955.752	-	110.000	-	39.065.752	شهادات الايداع
334.816.870	109.785.978	89.956.260	118.859.743	653.418.851	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
582.200.813	143.764.783	107.513.769	137.828.410	971.307.775	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة 78.922.919 دينار أي ما نسبته 8/8٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018 (115.516.895 دينار أي ما نسبته 11/9٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2017).

- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 120.620.900 دينار أي ما نسبته 13/5٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018 (130.676.416 دينار أي ما نسبته 13/5٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2017).

- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 11.103.462 دينار أي ما نسبته 1/2٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018 (12.098.322 دينار أي ما نسبته 1/2٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2017).

- بلغت الودائع الجامدة 10.361.366 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (9.852.014 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).

16 - تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الاول	
2017	2018
دينــــــــار	دينــــــــار
74.619.002	66.781.807
15.581.592	16.671.068
1.570.036	964.452
91.770.630	84.417.327

تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة

تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة

تأمينات التعامل بالهامش

المجموع

17 - اموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الاول 2018				
اجمالي القرض	المستغل	عدد الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقراض
دينــــــــار	دينــــــــار			
2.000.000	1.800.000	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	2/5 %
2.100.000	1.659.000	10 اعوام منها 3 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	2/5 %
9.565.824	9.565.824	عامين تسدد على اقساط نصف سنوية	-	2/25 %
10.000.000	10.000.000	دفعة واحدة بتاريخ 2021/9/21	تحويل الرهنات العقارية	6/6 %
10.000.000	10.000.000	دفعة واحدة بتاريخ 2021/8/16	تحويل الرهنات العقارية	6/35 %
750.000	457.049	18 عام منها 3 اعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	2/35 %
-	50.000.000	دفعة واحدة بتاريخ 2019/2/6	رهن سندات	4/5 %
المجموع				83.481.873

سعر فائدة	الضمانات	عدد الاقساط	المستغل	اجمالي القرض	
الاقراض			دينار	دينار	31 كانون الاول 2017
2/5 %	-	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	2.000.000	2.000.000	قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الاردني
2/5 %	-	10 اعوام منها 3 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	1.953.000	2.100.000	قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الاردني
2/25 %	-	عامين تسدد على اقساط نصف سنوية	10.215.978	10.215.978	سلف البنك المركزي الاردني
			<u>14.168.978</u>		المجموع

- بلغت الأموال المعاد إقراضها 12.039.664 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (10.234.421 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) ونسبة فائدة تتراوح بين 3 % و 10 % .

18- ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

2017	2018	
دينار	دينار	
3.792.448	3.145.154	الرصيد في بداية السنة
3.599.139	670.919	ضريبة الدخل المستحقة
(2.038.097)	(187.755)	ضريبة الدخل المدفوعة - فروع فلسطين
(2.208.336)	(2.882.770)	ضريبة الدخل المدفوعة - فروع الاردن
<u>3.145.154</u>	<u>745.548</u>	الرصيد في نهاية السنة

ب - مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي :

2017	2018	
دينار	دينار	
2.558.250	17.112	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة - فروع الاردن
571.121	200.000	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة - فروع فلسطين
469.768	453.807	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح سنوات سابقة - فروع الاردن
(1.050.024)	609.652	اثر الموجودات الضريبية المؤجلة
-	14.107	اثر المطلوبات الضريبية المؤجلة
2.549.115	1.294.678	المجموع

ج - الوضع الضريبي

أ - فروع المملكة الاردنية الهاشمية

تم توصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لفروع البنك في المملكة الاردنية الهاشمية حتى نهاية العام 2016، اما فيما يتعلق بالعام 2017 فقد تم تقديم كشف التقدير الذاتي ضمن الفترة القانونية ولم يتم مراجعتها بعد.

ب- فروع فلسطين

تم التوصل الى تسوية نهائية لضريبة دخل فروع البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2016، اما فيما يتعلق بالعام 2017 فقد تم تقديم كشف التقدير الذاتي ضمن الفترة القانونية ولم يتم مراجعتها بعد.

برأي الإدارة والمستشارين القانوني والضريبي للبنك في كل من الاردن وفلسطين، فانه لن يترتب على البنك وفروعه أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة كما بتاريخ القوائم المالية، وان مخصص الضرائب المرصود ضمن القوائم المالية كافٍ لمواجهة الالتزامات الضريبية كما بتاريخ القوائم المالية.

د - الموجودات الضريبية المؤجلة
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول		2018					
2017	2018	الميزانية				الرصيد المبدئي	الرصيد بداية
الضريبة	الضريبة	الرصيد	الميزانية		الرصيد المعدل	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)	السنة
المؤجلة	المؤجلة	نهاية السنة	المحسّر	المضاف	دينار	دينار	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
87,440	94,935	249,829	-	-	249,829	-	249,829
151,333	759,448	1,998,547	10,669	1,576,837	432,379	-	432,379
1,603,023	1,152,124	3,031,904	1,591,253	43,090	4,580,067	-	4,580,067
94,077	94,174	247,827	104,181	83,218	268,790	-	268,790
259,144	452,387	1,190,491	-	450,080	740,411	-	740,411
36,940	53,648	141,178	9,730	45,365	105,543	-	105,543
3,747	5,939	15,628	3,123	8,046	10,705	-	10,705
569,842	752,180	1,979,422	18,310	369,611	1,628,121	-	1,628,121
126,267	-	-	360,763	-	360,763	-	360,763
654,741	1,005,583	2,646,272	4,794	780,377	1,870,689	-	1,870,689
315,000	228,133	600,350	849,650	550,000	900,000	-	900,000
131,273	522,525	1,375,065	-	1,000,000	375,065	-	375,065
-	25,082	66,006	156,939	-	222,945	222,945	-
-	18,866	49,647	-	49,647	-	-	-
-	23,070	60,711	5,300	-	66,011	66,011	-
-	6,214,768	16,354,653	1,981,011	-	18,335,664	18,335,664	-
-	2,032,467	5,348,597	3,918,590	-	9,267,187	9,267,187	-
-	256,737	675,623	-	231,114	444,509	444,509	-
-	170,731	449,293	43,471	-	492,764	492,764	-
-	5,128	13,495	-	2,835	10,660	10,660	-
4,032,827	13,867,924	36,494,538	9,057,784	5,190,220	40,362,102	28,839,740	11,522,362

أ. موجودات ضريبة مؤجلة

مخصصات ديون قبل عام 2000	249,829	-	249,829	-	-	-	249,829
مخصص تدني عقارات مستملكة	432,379	-	432,379	-	-	-	432,379
مخصص الغارات المستملكة لأكثر من أربعة سنوات	4,580,067	-	4,580,067	-	-	-	4,580,067
مخصص الاسهم المستملكة المخالفة	268,790	-	268,790	-	-	-	268,790
خسارة تدني اسهم مستملكة لقاء ديون	740,411	-	740,411	-	-	-	740,411
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	105,543	-	105,543	-	-	-	105,543
مخصص تعويض نهاية الخدمة	10,705	-	10,705	-	-	-	10,705
مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة	1,628,121	-	1,628,121	-	-	-	1,628,121
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	360,763	-	360,763	-	-	-	360,763
احتياطي القيمة العادلة *	1,870,689	-	1,870,689	-	-	-	1,870,689
مخصص مكافآت الموظفين	900,000	-	900,000	-	-	-	900,000
مخصصات اخرى	375,065	-	375,065	-	-	-	375,065
الخسارة الائتمانية المحتملة للارصدة والاداءات لدى البنوك المحلية	-	-	222,945	-	-	-	-
الخسارة الائتمانية المحتملة للارصدة والاداءات لدى البنوك الاجنبية	-	-	-	-	-	-	-
الخسارة الائتمانية المحتملة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة	-	-	66,011	-	-	-	-
الخسارة الائتمانية المحتملة للتسهيلات الائتمانية المباشرة	-	-	18,335,664	-	-	-	-
الخسارة الائتمانية المحتملة للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة	-	-	9,267,187	-	-	-	-
الخسارة الائتمانية المحتملة لسقوف التسهيلا غير المستغلة / المباشرة	-	-	444,509	-	-	-	-
الخسارة الائتمانية المحتملة لسقوف التسهيلا غير المستغلة / غير المباشرة	-	-	492,764	-	-	-	-
الخسارة الائتمانية المحتملة للاعتمادات والسحوبات المشتراه	-	-	10,660	-	-	-	-
المجموع	11,522,362	-	28,839,740	-	-	-	-

ب - مطلوبات ضريبة مؤجلة

الارباح غير المتحققة لمحفظه الاسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-

- تمثل المنافع الضريبية المؤجلة الواردة أعلاه المنافع الضريبية المؤجلة لفروع الأردن فقط باعتبار أنه ليس هنالك منافع ضريبية مؤجلة لفروع البنك في فلسطين .

* تظهر الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن خسائر تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة حقوق الملكية .

ب - ان الحركة الحاصلة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي :

31 كانون الأول		31 كانون الأول	
2017	2018	2017	2018
مطلوبات	مطلوبات	موجودات	موجودات
دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	3325672	4,032,827
-	-	-	10,093,909
-	-	3,325,672	14,126,736
-	14,107	1,329,447	1,972,283
-	-	(622,292)	(3,441,958)
-	-	-	1,210,863
-	14,107	4,032,827	13,867,924

- تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة لفروع الاردن بنسبة 38% كما في 31 كانون الاول 2018 ، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (38) لسنة 2018 والساري المفعول اعتباراً من الاول من كانون الثاني 2019.

- أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على الموجودات/المطلوبات الضريبية المؤجلة :

موجودات ضريبية مؤجلة	مطلوبات ضريبية مؤجلة
دينار	دينار
10,093,909	-
-	-

الزيادة (النقص) الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات (ECL)

إعادة تصنيف الموجودات المالية

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

2018	2017
دينار	دينار
6,324,044	6,337,928
16,232,474	4,654,866
(21,721,473)	(2,398,668)
835,045	8,594,126

الربح المحاسبي - قائمة (ب)

يضاف : مصروفات غير مقبولة ضريبيا

ينزل : ارباح غير خاضعة للضريبة

الربح الضريبي المعدل

نسبة ضريبة الدخل الفعلية

فروع البنك في الاردن

فروع البنك في فلسطين

19 - مخصصات متنوعة

ان تفصیل هذا البند ہی کما یلی :

الرصيد في بداية	المصروف	المدفوع	الرصيد في نهاية
السنة	للسنة	خلال السنة	السنة
دينار	دينار	دينار	دينار
110.838	45.364	(9.730)	146.472
780.049	245.709	(247.964)	777.794
-	1.000.000	-	1.000.000
890.887	1.291.073	(257.694)	1.924.266

الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار
48.788	62.950	(900)	110.838
728.519	171.772	(120.242)	780.049
777.307	234.722	(121.142)	890.887

العام 2018

مخصص قضايا مقامة ضد البنك

مخصص تعويض نهاية الخدمة

مخصصات اخري

المجموع

العام 2017

مخصص قضايا مقامة ضد البنك

مخصص تعويض نهاية الخدمة

المجموع

20- مطلوبات أخرى

ان تفاسیل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول	
2017	2018
دينار	دينار
6.805.309	6.163.241
7.817.424	8.739.300
2.895.072	2.998.540
97.703	101.485
14.773	15.759
394.990	363.643
2.047.129	2.055.592
506.299	491.172
55.000	55.000
8.530.135	10.563.174
428.228	(125)
-	6.570.763
467.034	294.898
30.059.096	38.412.442

شيكات مقبولة الدفع

فوائد مستحقة غير مدفوعة

تأمينات و امانات مختلفة

امانات الصناديق الحديدية

امانات مساهمین

امانات ضريبة الدخل و الضمان الاجتماعي،

مصاريف مستحقة غير مدفوعة

معاملات في الطريق بين الفروع

مكافأة اعضاء مجلس الادارة

مبالغ مقبوضة على حساب بيع اراضي وعقارات *

حوالات واردة

الخسارة الانتمائية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة

اخري

المجموع

* إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

2017	2018	
دينــــــــار	دينــــــــار	
5.124.526	8.530.135	الرصيد في بداية السنة
4.101.549	2.386.718	المبالغ المقبوضة
(695.940)	(353.679)	استبعادات
8.530.135	10.563.174	الرصيد في نهاية السنة

الحركة على التسهيلات غير المباشرة (تجميعي) كما في نهاية السنة :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
358.292.086	8.100.099	-	4.647.007	-	345.544.980	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
47.608.166	-	-	8.545.815	-	39.062.351	التعرضات الجديدة خلال السنة
(34.024.836)	(30.286)	-	(250)	-	(33.994.300)	التعرضات المستحقة
-	(592.000)	-	(51.600)	-	643.600	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(870.618)	-	12.220.281	-	(11.349.663)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3.491.379	-	(2.436.750)	-	(1.054.629)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(38.800.407)	(3.112.652)	-	(370.535)	-	(35.317.220)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
333.075.009	6.985.922	-	22.553.968	-	303.535.119	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إفصاح الحركة على مخصص خسارة التدني للتسهيلات غير المباشرة (تجميعي) كما في نهاية السنة :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
-	-	-	-	-	-	رصيد بداية السنة
10.338.568	7.154.088	-	335.902	-	2.848.578	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
10.338.568	7.154.088	-	335.902	-	2.848.578	الرصيد في بداية السنة المعدل
463.060	-	-	63.933	-	399.127	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(226.847)	-	-	-	-	(226.847)	خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	(1.116)	-	-	-	1.116	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(7.653)	-	91.962	-	(84.309)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	83.899	-	(67.276)	-	(16.623)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
970.427	754.692	-	215.735	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
(4.974.444)	(4.354.856)	-	(125.583)	-	(494.005)	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
6.570.764	3.629.054	-	514.673	-	2.427.037	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إفصاح بتوزيع اجمالي سقفوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

2017	2018				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	افرادي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1.274.504	85.992	-	-	85.992	3
4.358.093	1.601.169	-	-	1.601.169	3.5
121.844	2.271.689	-	-	2.271.689	4
13.408.256	71.870	-	-	71.870	4.5
17.783.854	7.463.774	-	82.204	7.381.570	5
11.209.478	37.669.460	-	9.800.171	27.869.289	5.5
9.146.572	35.103.254	-	1.817.240	33.286.014	6
8.347.977	4.889.272	-	6.368	4.882.904	6.5
49.970.618	6.423.481	-	8.193	6.415.288	7
7.437.555	13.343.963	-	873.939	12.470.024	7.5
19.388.491	6.521.087	-	542.425	5.978.662	8
293.117	19.434.664	-	73.400	19.361.264	8.5
69.593	209.561	-	-	209.561	9
1.852	116	-	-	116	9.5
540.540	-	-	-	-	10
143.352.344	135.089.352	-	13.203.940	121.885.412	

- إفصاح الحركة على سقفوف التسهيلات غير المستغلة :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	افرادي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
143.352.343	-	-	143.352.343	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
25.344.344	-	7.890.395	17.453.949	التعرضات الجديدة خلال السنة
(8.729.669)	-	-	(8.729.669)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	5.313.545	(5.313.545)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(24.877.666)	-	-	(24.877.666)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
135.089.352	-	13.203.940	121.885.412	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إفصاح الحركة على مخصص تدني سقوف التسهيلات غير المستغلة :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الاولى	
		افرادي	افرادي		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	رصيد بداية السنة
973.042	-	-	-	973.042	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
973.042	-	-	-	973.042	الرصيد في بداية السنة المعدل
320.189	-	63.382	-	256.807	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(39.640)	-	-	-	(39.640)	خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	18.670	-	(18.670)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
48.311	-	48.311	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
(142.660)	-	-	-	(142.660)	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1.159.242	-	130.363	-	1.028.879	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- افصاح بتوزيع اجمالي الاعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

2017		2018		المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	افرادي	افرادي	افرادي	افرادي	افرادي	افرادي
244.100	69.442	-	-	69.442	-	-	4	244.100	69.442
6.818.099	139.104	-	-	139.104	-	-	5	6.818.099	139.104
1.042.612	20.723.785	-	-	20.723.785	-	-	5.5	1.042.612	20.723.785
3.405.737	11.029.771	-	-	11.029.771	-	-	6	3.405.737	11.029.771
191.914	1.475.861	-	-	1.475.861	-	-	6.5	191.914	1.475.861
5.060.035	4.665.483	-	-	4.665.483	-	-	7	5.060.035	4.665.483
39.939.998	2.384.727	-	-	2.384.727	-	-	7.5	39.939.998	2.384.727
-	7.336.032	-	-	7.336.032	-	-	8	-	7.336.032
1.451.959	-	-	-	-	-	-	8.5	1.451.959	-
206.426	196.597	-	-	196.597	-	-	9	206.426	196.597
58.360.880	48.020.802	-	-	48.020.802	-	-		58.360.880	48.020.802

- إفصاح الحركة على الاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة :

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	افرادي	افرادي	
58.360.880	-	-	58.360.880	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
14.709.033	-	-	14.709.033	التعرضات الجديدة خلال السنة
(21.104.538)	-	-	(21.104.538)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3.944.572)	-	-	(3.944.572)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	التسهيلات المددومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
48.020.803	-	-	48.020.803	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إفصاح الحركة على مخصص خسارة التدني الاعتمادات والقبولات كما في نهاية السنة :

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار	دينار	افرادي	افرادي	
-	-	-	-	رصيد بداية السنة
428.871	-	-	428.871	اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
428.871	-	-	428.871	الرصيد في بداية السنة المعدل
105.082	-	-	105.082	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
100.552	-	-	(100.552)	خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
(107.201)	-	-	(107.201)	تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	التسهيلات المددومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
326.200	-	-	326.200	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

- إفصاح بتوزيع اجمالي الكفالات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

2017		2018			
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
50.000	100.000	-	-	100.000	3.5
796.397	1.333.231	-	205.000	1.128.231	4
10.107.473	365.630	-	20.000	345.630	4.5
12.141.172	6.804.950	-	468.720	6.336.230	5
16.507.458	51.649.219	-	4.654.405	46.994.814	5.5
4.789.469	23.047.891	-	51.500	22.996.391	6
21.299.970	5.405.287	-	-	5.405.287	6.5
78.913.221	18.901.867	-	-	18.901.867	7
6.753.099	13.484.456	-	451.372	13.033.084	7.5
3.359.657	8.665.598	-	2.183.575	6.482.023	8
336.916	11.655.700	-	1.280.000	10.375.700	8.5
107.256	543.948	-	-	543.948	9
7.560	107.256	-	35.456	71.800	9.5
1.409.216	-	-	-	-	10
-	7.899.821	6.985.922	-	913.899	غير مصنف
<u>156.578.863</u>	<u>149.964.855</u>	<u>6.985.922</u>	<u>9.350.028</u>	<u>133.628.904</u>	

- إفصاح الحركة على الكفالات كما في نهاية السنة :

		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
المجموع	المرحلة الثالثة	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
156.578.863	8.100.099	-	4.647.007	-	143.831.757	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
7.554.789	-	-	655.421	-	6.899.369	التعرضات الجديدة خلال السنة
(4.190.629)	(30.286)	-	(250)	-	(4.160.093)	التعرضات المستحقة
-	(592.000)	-	(51.600)	-	643.600	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(870.618)	-	6.906.736	-	(6.036.118)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	3.491.379	-	(2.436.750)	-	(1.054.629)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(9.978.169)	(3.112.652)	-	(370.535)	-	(6.494.982)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التسهيلات المددومة
-	-	-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>149.964.855</u>	<u>6.985.922</u>	<u>-</u>	<u>9.350.029</u>	<u>-</u>	<u>133.628.904</u>	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص خسارة التدني الكفالات كما في نهاية السنة :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى	
		افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-
8.936.655	7.154.088	-	335.902	-	1.446.665
8.936.655	7.154.088	-	335.902	-	1.446.665
37.789	-	-	551	-	37.238
(86.655)	-	-	-	-	(86.655)
-	(1.116)	-	-	-	1.116
-	(7.653)	-	73.292	-	(65.639)
-	83.899	-	(67.276)	-	(16.623)
922.116	754.692	-	167.424	-	-
(4.724.583)	(4.354.856)	-	(125.583)	-	(244.144)
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
5.085.322	3.629.054	-	384.310	-	1.071.958

رصيد بداية السنة
 اثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9)
 الرصيد في بداية السنة المعدل
 خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
 خسارة التدني على التعرضات المستحقة
 ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
 ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
 ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
 الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة
 تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
 التغيرات الناتجة عن تعديلات
 التسهيلات المودومة
 تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
 إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

21- رأس المال المكتتب به والمدفوع

- قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2017 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 7.125.000 دينار / سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع 120.000.000 دينار / سهم، وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين ، حيث تم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017 وأصبح رأس المال المصرح به والمدفوع 120.000.000 دينار / سهم كما في 31 كانون الاول 2018 و 31 كانون الأول 2017.

22 - الاحتياطات

أ - الإحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

ب - إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.

وفيما يلي توزيع إحتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
5.813.954	-	فروع البنك في المملكة الأردنية الهاشمية
1.188.894	-	فروع البنك في فلسطين
7.002.848	-	المجموع

ج - احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 15٪ من الأرباح الصافية السنوية بعد الضرائب لفروع البنك في فلسطين لتدعيم رأسمال البنك في فلسطين ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الاقتطاع حتى يصبح رصيد الاحتياطي ما نسبته 20٪ من رأس المال المدفوع ، لا يجوز استخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- ان الاحتياطات المقيد التصرف بها كما بتاريخ القوائم المالية هي كما يلي :

31 كانون الأول		اسم الاحتياطي
2017	2018	
طبيعة التقيد	دينار	دينار
مقيد التصرف به بموجب قانون البنوك وقانون الشركات.	14.082.158	14.714.563
مقيد بموجب تعليمات البنك المركزي الاردني وسلطة النقد الفلسطينية.	7.002.848	-
متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.	1.833.820	2.597.047
		إحتياطي قانوني
		احتياطي مخاطر مصرفية عامة
		احتياطي التقلبات الدورية

23- احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

2017	2018	
دينار	دينار	
(1.852.705)	(1.504.051)	الرصيد في بداية السنة
21.561	(552.104)	(خسائر) أرباح غير متحققة
		المحرر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
327.093	2.972	الدخل الشامل
(1.504.051)	(2.053.183)	الرصيد في نهاية السنة

- يتضمن رصيد احتياطي القيمة العادلة 311.112 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) .

24- (الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

2017	2018	
دينار	دينار	
13.408.899	8.125.824	الرصيد في بداية السنة
-	(30.065.991)	أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9) والمتعلق بالتدني
-	10.093.909	احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة نتيجة تطبيق المعيار رقم (9) والمتعلق بالتدني
-	7.002.848	المحول من احتياطي مخاطر مصرفية عامة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
13.408.899	(4.843.410)	الرصيد في بداية السنة المعدل
3.788.813	5.029.366	الربح للسنة - قائمة (ب)
(1.535.229)	(1.395.632)	(المحول) إلى الاحتياطيات
(7.125.000)	-	(المحول) لزيادة رأس المال المدفوع
(411.659)	(4.820)	(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
8.125.824	(1.214.496)	الرصيد في نهاية السنة

- من أصل الأرباح المدورة مبلغ 13.867.924 دينار كما بتاريخ 31 كانون الأول 2018 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استنادا الى تعليمات البنك المركزي الاردني.

- يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب والبالغ 2.053.183 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (متضمناً 311.112 دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الاردني.

- يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد أرباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والبالغ 37.123 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.

25- الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2017	2018	
دينــــــــار	دينــــــــار	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
		للافراد (التجزئة)
30.709	213.085	حسابات جارية مدينة
15.364.095	15.232.157	قروض وكمبيالات
608.083	679.744	بطاقات الائتمان
6.294.348	7.374.612	القروض العقارية
		الشركات
		الكبرى
5.088.881	6.180.049	حسابات جارية مدينة
18.479.822	22.546.306	قروض وكمبيالات
		الصغيرة والمتوسطة
1.874.859	2.126.665	حسابات جارية مدينة
5.127.313	3.818.169	قروض وكمبيالات
2.990.502	2.195.307	الحكومة والقطاع العام
777.073	865.570	أرصدة لدى بنوك مركزية
426.007	625.167	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
18.507.376	17.169.630	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	4.457	اخرى
75.569.068	79.030.918	المجموع

26- الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2017	2018	
دينــــــــار	دينــــــــار	
4.137.399	5.563.892	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء
1.112.518	464.942	حسابات جارية وتحت الطلب
1.991.246	1.893.439	ودائع توفير
1.638.389	1.851.043	شهادات الایداع
25.627.586	30.572.536	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
1.860.630	2.892.437	تأمينات نقدية
880.386	1.446.997	أموال مقترضة
1.962.680	2.051.078	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
39.210.834	46.736.364	المجموع

27- صافي إيرادات العمولات
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
2.229.967	2.267.239	عمولات تسهيلات إئتمانية مباشرة
2.844.663	3.214.277	عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
<u>5.074.630</u>	<u>5.481.516</u>	المجموع

28- أرباح عملات اجنبية
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2017	2018	
دينار	دينار	
683.312	679.939	ناتجة عن التداول / التعامل
449.560	290.739	ناتجة عن التقييم
79.052	103.612	حسابات التعامل بالهامش
<u>1.211.924</u>	<u>1.074.290</u>	المجموع

29 - أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العالم 2018	ارباح متحققة	ارباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
20.213	397.886	-	418.099	
العالم 2017	ارباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
96.295	(104.177)	3.852	(4.030)	

أسهم شركات متداولة في اسواق نشطة

أسهم شركات متداولة في اسواق نشطة

30 - إيرادات أخرى - بالصافي
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2017	2018	
دينار	دينار	
(166.919)	109.326	ايرادات بطاقات الائتمان - بالصافي
41.972	72.292	ايجار الصناديق الحديدية
374.691	392.929	ايرادات الحوالات
655.395	738.266	ايرادات الشيكات
72.516	78.715	ايرادات هاتف وتلكس ويريد
1.881.907	1.754.037	مستردات ديون معدومة *
908.909	-	ارباح بيع عقارات مستملكة
44.104	86.109	ارباح بيع ممتلكات ومعدات
27.608	17.304	عوائد عقارات مستملكة
602.881	880.070	ايرادات خدمات الحسابات
293.909	-	ايرادات معادة من مخصصات مختلفة
26.329	126.849	ايرادات التأمين
489.551	689.294	اخرى
5.252.853	4.945.191	المجموع

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة اخذت في الأعوام السابقة الى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2018.

31 - نفقات الموظفين
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2017	2018	
دينار	دينار	
13.074.898	13.333.702	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
1.281.472	1.357.548	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
18.411	17.744	مساهمة البنك في صندوق الادخار
585.364	505.679	نفقات طبية
178.008	251.416	تدريب الموظفين
188.837	211.207	مياومات سفر
25.115	27.550	نفقات التأمين على حياة الموظفين
22.264	30.782	البسة للمستخدمين
15.374.369	15.735.628	المجموع

32 - مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2018

2017	2018			
المجموع	المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-
-	(75.083)	-	-	(75.083)
8.641.231	9.251.714	11.038.426	(242.258)	(1.544.454)
-	(5.300)	-	-	(5.300)
-	-	-	-	-
-	(3.851.332)	(3.600.164)	42.392	(293.560)
-	186.200	-	130.363	55.837
-	(102.671)	-	-	(102.671)
-	2.835	-	-	2.835
8.641.231	5.406.363	7.438.262	(69.503)	(1.962.396)

أرصدة لدى بنوك مركزية
بنوك ومؤسسات مصرفية أرصدة وإيداعات لدى
مباشرة تسهيلات إئتمانية
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
الدخل الشامل الآخر
كفالات مالية
سقوف غير مستغلة
اعتمادات مستندية
الاعتمادات والسحوبات المشتراه
المجموع

33 - مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2017	2018	
دينار	دينار	
1.029.892	1.221.782	ايجارات
625.344	566.329	قرطاسية ومطبوعات
1.423.876	1.426.403	مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويقت
200.504	453.174	مصاريف قضائية واتعاب محاماة
1.109.145	931.745	صيانة وتصليلات ومصاريف سيارات
350.579	503.457	مصاريف تأمين
1.041.668	1.158.275	برامج وصيانة اجهزة الحاسب الالى
558.030	866.737	بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لاعضاء مجلس الادارة
963.555	974.505	رسوم ورخص وضرائب
1.643.642	1.330.524	اعلانات
625.730	725.300	اشترابات
502.159	498.521	اتعاب مهنية واستشارات
42.462	16.305	حوافر تحصيل ودائرة المتابعة ودائرة الخزينة
421.428	321.182	تبرعات واكراميات
394.020	536.261	تنظيفات وخدمات الامن والحماية
121.170	118.422	ضيافة
55.000	55.000	مكافأة اعضاء مجلس الادارة
57.238	-	مصاريف زيادة رأس المال
2,786,153	(1,612,216)	(المسترد) مخصص عقارات وأسهم مستملكة مخالفة (إيضاح 13) *
-	1.486.202	تدني عقارات مستملكة
(272.690)	450.082	خسائر / (المسترد) تدني اسهم مستملكة لقاء ديون
142.013	125.377	اجور شحن النقد
593.869	619.764	اخرى
14,414,787	12,773,131	المجموع

* يمثل هذا البند قيمة استرداد مخصص عقارات مخالفة بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني والذي تم الاستفادة منه لقاء تخفيض قيمة التدني في العقارات المستملكة .

34 - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2017	2018	
دينار	دينار	
3.788.813	5.029.366	الربح للسنة العائد لمساهمي البنك - قائمة (ب)
سهم	سهم	
120.000.000	120.000.000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم *
دينار / سهم	دينار / سهم	
-/032	-/042	حصة السهم من الربح للسنة

35 - النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الاول	31 كانون الاول	
2017	2018	
دينار	دينار	
128.088.936	91.872.118	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
51.866.315	61.995.613	يضاف : أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(58.378.075)	(50.804.807)	ينزل : ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
121.577.176	103.062.924	المجموع

36 - المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها مخصص بتاريخ القوائم المالية.

تضمنت القوائم المالية الارصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة :

المجموع						بنود داخل قائمة المركز المالي :
31 كانون الأول	2018	2017	أخرى	كبار الموظفين	شركات ممثلة بعضو مجلس إدارة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	بنود خارج قائمة المركز المالي :
39.293.290	13.845.772	559.388	570.690	1.369.632	11.346.062	ودائع
19.804.921	19.502.163	1.304.720	783.350	16.769.834	644.259	تسهيلات ائتمانية مباشرة
7.199.290	7.328.678	10.555	-	7.317.123	1.000	تأمينات نقدية
662.452	529.948	70.550	-	449.398	10.000	بنود خارج قائمة المركز المالي :
16.562	-	-	-	-	-	كفالات
						بوالص التحصيل
المجموع						بنود قائمة الدخل :
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	بنود قائمة الدخل :
1.050.386	1.132.711	45.998	66.798	899.715	120.200	فوائد وعمولات دائنة *
2.181.318	2.053.295	85.637	17.848	204.491	1.745.319	فوائد وعمولات مدينة**

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من 4% إلى 12% .

** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من 1% إلى 25/6% .

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغت الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 3.171.739 دينار للعام 2018 (2.870.120 دينار للعام 2017).

37- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية
لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2018 و 2017 .

38- إدارة المخاطر

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة التدقيق و لجنة المخاطر) ، ويقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر (Risk Appetite).

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى (Risk Taker) وذلك للتأكد من موضوعية دائرة إدارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة.

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة (ضمن إطار إدارة الموجودات والمطلوبات ALM) للبنك بفروعه الداخلية والخارجية وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق و المخاطر ضمن مجلس الإدارة، ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي.

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر (Counterparty) بشروط الائتمان و/ أو تدني جدارته الائتمانية.

يقوم مجلس الإدارة دورياً بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي بعد إعدادها من الدوائر المعنية، و يتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها، و تتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات، منها:

- متطلبات واضحة وسياسات وإجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تجديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم ومواصفات التسهيلات، ومن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى المنح الغرض من التسهيلات ومصادر السداد.
- اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة، و لدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية وكذلك على مستوى مجلس الإدارة، ويتم ذلك بعيداً عن أي اثر لأي تضارب في المصالح (Conflict of Interest)، وبما يضمن صحة واستقلالية إجراءات تقييم العميل طالب الائتمان وتواءم ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك.
- سياسات وإجراءات واضحة وفعالة لإدارة وتنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة وقابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها، مراقبة توثيق الائتمان وأي شروط ائتمانية ومتطلبات تعاقدية (Covenants) وكذلك مراقبة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر.
- سياسات وإجراءات كافية تضمن تقييم وإدارة الائتمان غير العامل وتصنيفه وتقييم مدى كفاية المخصصات شهرياً استناداً إلى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، إضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون. حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات.

- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة وملاحقتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائياً.
- يتحدد نوع وحجم الضمان المطلوب بناء على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل ، وذلك ضمن اجراءات واضحة للقبول ومعايير التقييم.
- تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دورياً، وتطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط القروض ، عدا انه يتم ولدى تقييم كفاية المخصصات عمل التقييم اللازم.
- يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل، وبشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستملكة لأعمال البنك.
- لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موثق ومعتمد من قبل مجلس الإدارة و يتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتسيير التسهيلات.
- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية وغير المالية المختلفة، ويتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- لدى البنك ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف وضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز، تراجع دورياً وتعديل ان لزم، حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك ، البلدان و كذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة وتحليل للمحفظة الائتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر، توضيح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركيز بها وكذلك مقارنات (Benchmarking) تاريخية وأيضاً مع القطاع المصرفي.
- يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالتركز الائتماني وعملاء ذوي العلاقة، ويتم التعامل معهم بشكل مجمع ويتم إبداء عناية ومراقبة خاصة والإفصاح بشكل صريح وواضح عنهم عند اعداد القوائم المالية للبنك. هذا وتعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الاطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة ويشترط عدم وجود تأثير للشخص الممنوح لهذه التسهيلات على مجلس الادارة و كذلك لا يتم منحهم أية معاملة تفضيلية عن عملاء البنك.

افصاحات إدارة المخاطر :
1 - توزيع التعرضات الائتمانية

متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	مستوى احتمالية الخسارة (PD) دينار	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) دينار	إجمالي قيمة التعرض دينار	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47) دينار	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك
%						تعرضات عاملة
1.72%	738.464	0.36%	11	1.455.777	عامل	3
31.08%	9.665.792	0.14%	4.358	10.066.084	عامل	3.5
33.93%	17.133.845	0.29%	37.091	17.959.850	عامل	4
26.92%	12.144.393	0.31%	16.633	7.284.983	عامل	4.5
24.41%	41.982.363	0.38%	32.963	42.508.587	عامل	5
39.87%	563.457.849	6.04%	1.056.356	534.036.114	عامل	5.5
23.25%	127.772.285	0.76%	246.136	135.791.677	عامل	6
24.36%	37.367.237	1.19%	111.057	38.140.261	عامل	6.5
32.03%	61.983.279	1.89%	341.745	62.289.621	عامل	7
31.26%	107.447.580	3.62%	1.179.046	112.776.013	عامل	7.5
34.75%	105.676.788	6.28%	2.123.209	95.444.015	عامل	8
31.71%	63.259.359	11.04%	2.409.124	63.483.630	عامل	8.5
21.02%	13.250.107	18.19%	422.592	13.319.460	عامل	9
22.42%	596.208	33.01%	36.726	560.136	عامل	9.5
41.08%	1.878.727	55.63%	323.555	1.878.727	عامل	10
56.387%	255.569.070	4.53%	3.673.870	272.628.563	عامل	غير مصنف
	1.419.923.346		12.014.472	1.409.623.498		الاجمالي للتعرضات العاملة
						تعرضات غير عاملة
65.16%	111.473.361	100%	53.966.784	102.737.542	غير عامل	غير مصنف
	111.473.361		53.966.784	102.737.542		الاجمالي للتعرضات غير العاملة

2 - توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية :

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية :

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	انشاءات	زراعة	اسهم	افراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	اجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزي	71.068.130	-	-	-	-	-	-	-	-	-	71.068.130
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	61.995.613	-	-	-	-	-	-	-	-	-	61.995.613
التسهيلات الائتمانية	41.362.219	65.376.870	146.974.009	119.961.956	33.964.153	6.453.772	11.158.498	174.734.223	33.939.149	93.948.969	727.873.818
سندات واسناد واذونات :											
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	4.629.166	-	1.035.278	-	-	-	-	-	297.367.167	-	303.031.611
الموجودات الأخرى	1.767.088	-	7.522.614	-	-	-	-	-	-	-	9.289.702
الإجمالي للسنة	180.822.216	65.376.870	155.531.901	119.961.956	33.964.153	6.453.772	11.158.498	174.734.223	331.306.316	93.948.969	1.173.258.874
الكفالات المالية	31.853.205	4.031.690	19.552.127	1.011.410	64.254.127	84.359	451.760	-	-	23.640.855	144.879.533
الاعتمادات المستندية	12.804.136	8.359.198	22.330.357	-	4.160.428	-	-	-	-	40.485	47.694.604
الالتزامات الأخرى	13.315.524	12.929.920	35.408.441	3.600.702	45.922.670	211.571	865.992	-	-	21.675.289	133.930.109
المجموع الكلي	238.795.081	90.697.678	232.822.826	124.574.068	148.301.378	6.749.702	12.476.250	174.734.223	331.306.316	139.305.597	1.499.763.119

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار (IFRS 9) :

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	229.602.666	-	7.862.221	-	1.330.194	238.795.081
صناعي	77.154.045	-	8.651.270	-	4.892.363	90.697.678
تجارة	209.459.325	-	15.358.950	-	8.004.551	232.822.826
عقارات	49.467.616	57.304.163	7.720.085	4.382.436	5.699.768	124.574.068
انشاءات	133.031.054	-	10.357.842	-	4.912.482	148.301.378
زراعة	5.869.749	-	510.250	-	369.703	6.749.702
أسهم	12.119.613	-	380.659	-	(24.022)	12.478.250
أفراد	-	165.927.694	-	5.922.945	2.883.584	174.734.223
حكومة وقطاع عام	331.306.316	-	-	-	-	331.306.316
أخرى	121.728.207	-	14.239.188	-	3.338.202	139.305.597
المجموع	1.169.738.591	223.231.857	65.080.465	10.305.381	31.406.825	1.499.763.119

3 - توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي :

	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	افريقيا	امريكا	دول أخرى	اجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	51.198.822	19.869.308	-	-	-	-	-	71.068.130
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	21.716.710	34.098.566	7.126.941	19.272	59.427	(1.289.284)	263.981	61.995.613
التسهيلات الائتمانية	664.862.351	58.163.042	-	4.848.425	-	-	-	727.873.818
سندات واسناد وانونات :								
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	301.636.356	1.395.255	-	-	-	-	-	303.031.611
الموجودات الأخرى	7.522.614	-	-	1.767.088	-	-	-	9.289.702
الإجمالي للسنة	1.046.936.853	113.526.171	7.126.941	6.634.785	59.427	(1.289.284)	263.981	1.173.258.874
الكفالات المالية	140.461.970	4.417.563	-	-	-	-	-	144.879.533
الاعتمادات المستندية	-	932.272	17.010.831	29.740.018	-	11.483	-	47.694.604
الالتزامات الأخرى	129.054.775	4.875.334	-	-	-	-	-	133.930.109
المجموع الكلي	1.316.453.598	123.751.339	24.137.772	36.374.803	59.427	(1.277.801)	263.981	1.499.763.119

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار (IFRS 9) :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		البنود
		تجميعي	افرادي	تجميعي	افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	داخل المملكة
1.316.453.598	29.390.887	8.850.277	61.830.323	205.046.326	1.011.335.785	دول الشرق الأوسط الأخرى
123.751.339	2.015.938	1.455.104	3.250.142	18.185.531	98.844.624	أوروبا
24.137.772	-	-	-	-	24.137.772	آسيا
36.374.803	-	-	-	-	36.374.803	أفريقيا
59.427	-	-	-	-	59.427	أمريكا
(1.277.801)	-	-	-	-	(1.277.801)	دول أخرى
263.981	-	-	-	-	263.981	المجموع
1.499.763.119	31.406.825	10.305.381	65.080.465	223.231.857	1.169.738.591	

4 - توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية
توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية

القيمة العادلة للضمانات									
إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
62.165.718	-	-	-	-	-	-	-	62.165.718	170.105
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
189.918.337	11.243.450	99.359	-	22.354.185	15.478.495	-	63.402.236	126.516.101	13.487.713
122.849.817	924.230	-	-	57.881.638	56.583	-	66.703.149	56.146.668	1.751.540
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
386.301.602	1.047.399	10.261.442	-	49.084.265	2.769.686	-	80.376.570	305.925.032	39.494.541
71.485.579	3.765.965	792	-	23.966.914	5.148.177	-	43.389.335	28.096.243	4.202.078
34.146.715	-	-	-	-	-	34.146.715	34.146.715	-	207.566
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
303.115.067	-	-	-	-	-	-	-	303.115.067	83.456
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
9.303.197	-	-	-	-	-	-	-	9.303.197	13.495
1.179.286.031	16.981.044	10.361.593	-	153.287.002	23.452.940	34.146.715	288.018.005	891.268.026	59.410.494
149.964.854	857.168	458.081	-	16.663.707	90.475	-	18.069.431	131.895.423	5.028.384
48.020.803	-	-	-	-	-	-	-	48.020.803	383.137
135.089.351	33.966.335	9.635.071	-	75.400.236	1.597.041	-	120.598.683	14.490.668	1.159.242
1.512.361.040	51.804.547	20.454.745	-	245.350.945	25.140.456	34.146.715	426.686.119	1.085.674.920	65.981.257

أرصدة لدى بنوك مركزية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
إذاعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
التسهيلات الائتمانية للأفراد
القروض العقارية للشركات
الشركات الكبرى
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
للحكومة والقطاع العام
سندات واسناد وأذونات :
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
مشتقات أدوات مالية
الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
الموجودات الأخرى
الإجمالي للسنة
الكفالات المالية
الاعتمادات المستندية
الالتزامات الأخرى
المجموع الكلي

- توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة :

القيمة العادلة للضمانات									
إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية
14.780.312	9.637	64.739	-	3.022.054	1.435.419	-	6.225.884	8.554.428	10.325.304
7.708.434	183	64.739	-	7.858.180	282.818	-	8.641.936	(933.501)	961.810
-	-	-	-	-	-	-	-	-	للأفراد
63.204.260	75	17.680	-	11.964.550	1.616.391	-	14.045.600	49.158.660	35.175.120
10.058.612	11.773	-	-	3.638.412	457.129	-	7.541.851	2.516.761	3.875.494
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الشركات الكبرى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	للحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات واسناد واذونات :
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
95.751.619	21.668	147.158	-	26.483.195	3.791.758	-	36.455.271	59.296.348	50.337.728
6.985.923	500	458.081	-	6.827.281	-	-	7.285.862	(299.939)	3.629.054
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإجمالي للسنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الاعتمادات المستندية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الالتزامات الأخرى
102.737.542	22.168	605.239	-	33.310.476	3.791.758	-	43.741.133	58.996.409	53.966.782

المجموع الكلي

5 - التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

يتم اعداد الإفصاح الواردة أدناه على مرحلتين (الأولى : لاجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة) :

أ - إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية	
		التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي قيمة التعرض	تم تعديل تصنيفها	اجمالي قيمة التعرض
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
10.22%	82.246.116	34.199.104	95.751.625	48.047.012	55.193.568
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
10.22%	82.246.116	34.199.104	95.751.625	48.047.012	55.193.568
5.64%	8.211.878	3.491.379	6.985.922	4.720.499	6.508.371
-	-	-	-	-	-
1.12%	1.463.898	-	-	1.463.898	1.538.794
8.44%	91.921.892	37.690.483	102.737.547	54.231.409	63.240.733

أرصدة لدى بنوك مركزية

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

التسهيلات الائتمانية

سندات واسناد واذونات :

ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

مشتقات أدوات مالية

الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)

الموجودات الأخرى

الإجمالي للسنة

الكفالات المالية

الاعتمادات المستندية

الالتزامات الأخرى

المجموع الكلي

ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها :

الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها					التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
المجموع	المرحلة الثالثة تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية افرادي	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1.659.718	-	867.342	-	792.376	82.246.116	34.199.103	48.047.012	التسهيلات الائتمانية
-	-	-	-	-	-	-	-	سندات واسناد واذونات :
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
1.659.718	-	867.342	-	792.376	82.246.116	34.199.104	48.047.012	الإجمالي للسنة
146.393	-	78.845	-	67.548	8.211.878	3.491.379	4.720.499	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الاعتمادات المستندية
18.531	-	-	-	18.531	1.463.898	-	1.463.898	الالتزامات الأخرى
1.824.642	-	946.187	-	878.455	91.921.892	37.690.483	54.231.409	المجموع الكلي

6 - التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
101.587.784	71.068.130	بنود داخل قائمة المركز المالي :
51.866.315	61.995.613	أرصدة لدى بنوك مركزية
		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية المباشرة - بالصافي :
168.320.197	173.120.183	للأفراد
106.148.305	119.958.616	القروض العقارية
		للشركات
328.169.386	334.488.196	الشركات الكبرى
75.020.177	66.367.676	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
40.358.851	33.939.148	للحكومة والقطاع العام
331.324.142	303.031.611	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
10.864.246	9.289.702	موجودات أخرى
1.213.659.403	1.173.258.875	المجموع
		بنود خارج قائمة المركز المالي :
156.578.863	144.879.533	كفالات
44.276.648	30.262.025	اعتمادات
14.084.232	17.432.579	قبولات
74.043.374	133.930.109	سقوف تسهيلات غير مستغلة
288.983.117	326.504.245	المجموع

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة :

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات				31 كانون الأول 2018
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
48.244.705	25.259.728	3.011.420	9.517.993	851.388	9.604.176	الضمانات مقابل :
259.300.550	8.886.987	43.943.153	97.500.571	78.008.729	30.961.110	متدنية المخاطر
29.697.069	-	5.707.716	19.005.737	2.661.264	2.322.352	مقبولة المخاطر
						تحت المراقبة
						غير عاملة :
1.894.112	-	1.161.937	-	-	732.175	دون المستوى
7.025.472	-	734.659	3.305.207	1.892.325	1.093.281	مشكوك فيها
15.802.972	-	2.870.968	10.007.077	1.118.964	1.805.963	هالكة
361.964.880	34.146.715	57.429.853	139.336.585	84.532.670	46.519.057	المجموع
منها :						
51.804.545	-	12.592.216	24.234.783	3.574.546	11.403.000	تأمينات نقدية
235.370.717	-	36.554.349	98.563.401	79.940.395	20.312.572	عقارية
19.413.511	-	5.387.633	13.053.118	924.145	48.615	أسهم متداولة
21.229.392	-	2.895.655	3.485.283	93.584	14.754.870	سيارات وآليات
34.146.715	34.146.715	-	-	-	-	أخرى
361.964.880	34.146.715	57.429.853	139.336.585	84.532.670	46.519.057	المجموع

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة :

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	31 كانون الأول 2017
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
51.654.497	30.655.897	4.130.311	8.643.435	1.063.284	7.161.570	الضمانات مقابل :
271.567.326	9.702.954	40.863.924	134.019.404	52.323.770	34.657.274	متدنية المخاطر
14.751.992	-	2.312.374	8.696.069	1.203.910	2.539.639	مقبولة المخاطر
						تحت المراقبة
						غير عاملة :
2.751.581	-	566.546	1.122.325	67.514	995.196	دون المستوى
3.779.588	-	672.742	2.542.811	14.945	549.090	مشكوك فيها
15.081.076	-	2.313.351	9.831.461	1.490.105	1.446.159	هالكة
359.586.060	40.358.851	50.859.248	164.855.505	56.163.528	47.348.928	المجموع
منها :						
62.879.019	-	13.628.494	36.561.317	3.517.022	9.172.186	تأمينات نقدية
216.530.339	-	34.222.794	106.875.151	52.533.321	22.899.073	عقارية
17.685.083	-	907.790	16.666.036	105.135	6.122	أسهم متداولة
22.132.768	-	2.100.170	4.753.001	8.050	15.271.547	سيارات وآليات
40.358.851	40.358.851	-	-	-	-	أخرى
359.586.060	40.358.851	50.859.248	164.855.505	56.163.528	47.348.928	المجموع

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ اجمالي الديون المجدولة 17,544,775 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (6.698.103 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) .

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها ولم تكن مصنفة 8,886,338 دينار كما في 31 كانون الأول 2018. (940.001 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) .

سندات وأسناد وأذونات الخزينة

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية :

31 كانون الأول		درجة التصنيف
2017	2018	
دينار	دينار	
5.697.900	5.747.900	غير مصنف
325.626.242	297.367.167	حكومية وبكفالة حكومة
331.324.142	303.115.067	المجموع

* جميع السندات والأسناد والأذونات الأخرى مدرجة ضمن محفظة الموجودات المالية بالكلفة المطفأة .

38/أ - مخاطر السوق

المخاطر السوقية عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي واسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي .

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دوريا.

يتم قياس مخاطر السوق و الرقابة عليها بعدة اساليب منها تحليل الحساسية و استخدام القيمة المعرضة للمخاطر VAR واختبار الفرضيات (Stress Testing) بالإضافة الى وضع حدود وقف الخسائر (Loss Stop Limits).

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الادارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم لأغراض المتاجرة (Designated at Fair Value Financial Assets through Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية ، حيث يتم قياس المخاطر حاليا من خلال الطريقة المعيارية (Standardised Approach) لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل .

مخاطر أسعار الفائدة :

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في اسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للأداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر اسعار الفائدة.

- تحليل الحساسية :

للعام 2018

العملية	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	10.039	-
يورو	1	15.338	-
جنيه استرليني	1	(861)	-
شيكل	1	(11.458)	-
عملات اخرى	1	5.196	-

العملية	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(10.039)	-
يورو	1	(15.338)	-
جنيه استرليني	1	861	-
شيكل	1	11.458	-
عملات اخرى	1	(5.196)	-

للعام 2017

العملية	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(4.913)	-
يورو	1	2.207	-
جنيه استرليني	1	(1.365)	-
شيكل	1	708	-
عملات اخرى	1	3.147	-

العملية	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	4.913	-
يورو	1	(2.207)	-
جنيه استرليني	1	1.365	-
شيكل	1	(708)	-
عملات اخرى	1	(3.147)	-

38/ ب - مخاطر العملات :

يظهر الجدول ادناه العملات التي يتعرض البنك لها واثر تغير محتمل ومعقول على اسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك الى لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الادارة.

العام 2018	العمل	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
		%	دينار	دينار
	دولار امريكي	5	50.194	-
	يورو	5	76.689	-
	جنيه استرليني	5	(4.303)	-
	شيكل	5	(57.288)	-
	عملات اخرى	5	25.978	-

العام 2017	العمل	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
		%	دينار	دينار
	دولار امريكي	5	(24.563)	-
	يورو	5	11.033	-
	جنيه استرليني	5	(8.177)	-
	شيكل	5	3.541	-
	عملات اخرى	5	15.737	-

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الاسهم وتغير قيمة الاسهم منفردة.

العام 2018	المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
		%	دينار	دينار
	بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	5	89.640	410.795
	بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(5)	(89.640)	(410.795)

العام 2017	المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
		%	دينار	دينار
	بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	5	69.746	591.692
	بورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(5)	(69.746)	(591.692)

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الأجل الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها و استخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات.

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي :

فجوة اعادة تسعير الفائدة							
المجموع	عناصر بدون فائدة	3 سنوات او اكثر	من سنة الى 3 سنوات	من 6 اشهر الى سنة	من 3 اشهر الى 6 اشهر	من شهر الى 3 اشهر	اقل من شهر
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2018							
الموجودات :							
91.872.118	81.237.118	-	10.635.000	-	-	-	-
61.995.613	12.294.506	-	-	-	-	103.363	49.597.744
727.873.818	-	136.662.146	286.064.521	92.194.647	71.405.196	76.031.122	65.516.186
1.792.801	1.792.801	-	-	-	-	-	-
11.915.302	11.915.302	-	-	-	-	-	-
303.031.611	-	22.338.834	114.742.795	54.454.247	43.002.501	8.493.235	59.999.999
27.817.839	27.817.839	-	-	-	-	-	-
2.313.919	2.313.919	-	-	-	-	-	-
13.867.924	13.867.924	-	-	-	-	-	-
111.088.591	111.088.591	-	-	-	-	-	-
1.353.569.536	262.328.000	159.000.980	411.442.316	146.648.894	114.407.697	84.627.720	175.113.929
اجمالي الموجودات							
المطلوبات :							
117.304.754	-	-	55.000.000	11.499.947	-	-	50.804.807
893.225.288	20.675.645	-	96.675.005	70.364.416	121.158.101	143.535.815	440.816.306
84.417.327	894.335	-	6.306.000	9.083.479	-	16.667.148	51.466.365
83.481.873	-	33.441.788	-	40.085	-	50.000.000	-
745.548	745.548	-	-	-	-	-	-
14.107	14.107	-	-	-	-	-	-
1.924.266	1.924.266	-	-	-	-	-	-
38.412.442	38.412.442	-	-	-	-	-	-
1.219.525.605	62.666.343	33.441.788	157.981.005	90.987.927	121.158.101	210.202.963	543.087.478
134.043.931	199.661.657	125.559.192	253.461.311	55.660.967	(6.750.404)	(125.575.243)	(367.973.549)
اجمالي المطلوبات							
فجوة اعادة تسعير الفائدة							
31 كانون الأول 2017							
1.382.261.194	257.497.819	170.717.121	570.472.921	102.531.818	112.040.528	62.935.866	106.065.121
1.232.720.595	182.709.334	15.168.979	136.343.653	123.802.476	174.382.832	142.892.670	457.420.651
149.540.599	74.788.485	155.548.142	434.129.268	(21.270.658)	(62.342.304)	(79.956.804)	(351.355.530)
اجمالي الموجودات							
اجمالي المطلوبات							
فجوة اعادة تسعير الفائدة							

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الأول 2018

الموجودات :

دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	شيكل	أخرى	اجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
16.808.271	658.901	174.642	8.376.856	118.004	26.136.674
28.042.210	16.414.565	680.102	10.506.866	2.489.813	58.133.556
61.608.765	5.478.516	5	20.448.682	-	87.535.968
-	-	-	-	-	-
757.905	45.376	-	-	-	803.281
28.136.243	-	-	-	-	28.136.243
6.364.265	685.952	-	1.366.980	106.768	8.523.965
141.717.659	23.283.310	854.749	40.699.384	2.714.585	209.269.687

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصادفي

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

موجودات اخرى

اجمالي الموجودات

المطلوبات :

12.284.564	264.599	23.955	-	117.741	12.690.859
119.630.477	22.431.907	1.069.276	40.325.010	2.058.260	185.514.930
8.735.631	(953.459)	(167.732)	590.555	21.088	8.226.083
753.595	6.490	15.309	929.569	(2.062)	1.702.901
(690.495)	-	-	-	-	(690.495)
140.713.772	21.749.537	940.808	41.845.134	2.195.027	207.444.278

ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ودائع عملاء

تأمينات نقدية

مطلوبات أخرى

حقوق المساهمين

اجمالي المطلوبات

صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية

التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية

1.003.887	1.533.773	(86.059)	(1.145.750)	519.558	1.825.409
63.207.280	3.809.457	8.994	-	488.574	67.514.305

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الأول 2017

الموجودات :

دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	شيكل	أخرى	اجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
18.055.907	1.618.366	203.530	12.160.760	81.955	32.120.518
30.699.386	16.396.847	(1.508.521)	3.349.238	2.126.340	51.063.290
51.298.554	4.023.153	41	29.742.767	5	85.064.520
-	-	-	-	-	-
1.296.678	-	-	-	-	1.296.678
21.343.352	-	-	-	-	21.343.352
7.140.735	5.802	(116.372)	1.322.657	225	8.353.047
129.834.612	22.044.168	(1.421.322)	46.575.422	2.208.525	199.241.405

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

موجودات اخرى

اجمالي الموجودات

المطلوبات :

9.360.294	2.828.926	2.883	9.871.338	123.022	22.186.463
103.913.781	24.170.219	916.672	33.637.652	1.564.016	164.202.340
16.795.084	(5.223.198)	(2.077.510)	1.392.847	202.634	11.089.857
408.432	47.562	(99.830)	1.602.767	4.105	1.963.036
(151.721)	-	-	-	-	(151.721)
130.325.870	21.823.509	(1.257.785)	46.504.604	1.893.777	199.289.975

ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ودائع عملاء

تأمينات نقدية

مطلوبات أخرى

حقوق المساهمين

اجمالي المطلوبات

صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية

التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية

(491.258)	220.659	(163.537)	70.818	314.748	(48.570)
90.228.448	4.143.654	9.581	1.647.142	663.428	96.692.253

38/ج- مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية :

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمين وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM .

- يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

- تتم مراقبة السيولة أيضاً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية.

المجموع	عناصر بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر	31 كانون الأول 2018
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	المطلوبات :
117.304.754	-	-	55.000.000	8.679.528	-	-	53.625.226	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
893.225.288	38.328.818	-	96.675.005	70.364.416	121.158.101	143.535.815	423.163.133	ودائع عملاء
84.417.327	-	-	6.306.000	9.083.479	-	16.667.148	52.360.700	تأمينات نقدية
83.481.873	-	33.441.788	-	40.085	-	50.000.000	-	أموال مقترضة
745.548	745.548	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
14.107	-	14.107	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة
1.924.266	767.460	-	1.000.000	156.806	-	-	-	مخصصات متنوعة
38.412.442	38.412.442	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
1.219.525.605	78.254.268	33.455.895	158.981.005	88.324.314	121.158.101	210.202.963	529.149.059	المجموع
1.353.569.536	262.328.000	159.000.980	411.442.316	146.648.894	114.407.697	84.627.720	175.113.929	مجموع الموجودات حسب استحقاقها المتوقعة

31 كانون الأول 2017

المجموع	عناصر بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر	31 كانون الأول 2017
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	المطلوبات :
121.378.075	2.564.140	-	63.000.000	-	-	5.898.263	49.915.672	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
971.307.775	20.268.068	-	95.309.250	109.508.839	181.509.209	152.751.705	411.960.704	ودائع عملاء
91.770.630	-	-	42.476.874	23.807.632	12.743.062	8.495.375	4.247.687	تأمينات نقدية
14.168.978	-	14.168.978	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
3.145.154	733.303	-	-	-	1.943.855	-	467.996	مخصص ضريبة الدخل
890.887	774.639	-	116.248	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
30.059.096	2.142.108	-	7.168.394	3.577.801	3.734.312	2.598.578	10.837.903	مطلوبات أخرى
1.232.720.595	26.482.258	14.168.978	208.070.766	136.894.272	199.930.438	169.743.921	477.429.962	المجموع
1.382.261.194	243.589.631	194.902.743	547.633.751	85.844.714	117.485.383	64.370.369	128.434.603	مجموع الموجودات حسب استحقاقها المتوقعة

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي :

لغاية سنة	من سنة	لغاية سنة
دينار	لغاية 5 سنوات	دينار
دينار	دينار	دينار
149.964.854	-	149.964.854
48.020.802	-	48.020.802
1.321.704	-	1.321.704
75.767.165	-	75.767.165
275.074.525	-	275.074.525

31 كانون الأول 2018

كفالات

إعتمادات وقبولات

التزامات عقود الايجارات التشغيلية

سقوف تسهيلات غير مستغلة

المجموع

لغاية سنة	من سنة	لغاية سنة
دينار	لغاية 5 سنوات	دينار
دينار	دينار	دينار
156.578.863	-	156.578.863
58.360.880	-	58.360.880
1.299.935	-	1.299.935
74.043.374	-	74.043.374
290.283.052	-	290.283.052

31 كانون الأول 2017

كفالات

إعتمادات وقبولات

التزامات عقود الايجارات التشغيلية

سقوف تسهيلات غير مستغلة

المجموع

39 - معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ - معلومات عن قطاعات الاعمال الرئيسية :

يتم تنظيم البنك لأغراض ادارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية :

- حسابات الافراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الافراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- الأخرى : يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :

المجموع						
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول						
2017	2018	اخرى	الخزينة	المؤسسات	الافراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
48.154.193	44.566.468	1.608.771	3.047.513	24.834.951	15.075.233	اجمالي الدخل للسنة - قائمة (ب)
(8.641.231)	(5.406.363)	-	190.652	(2.216.488)	(3.380.527)	ينزل : مخصص تدني التسهيلات الانتمانية المباشرة
39.512.962	39.160.105	1.608.771	3.238.165	22.618.463	11.694.706	نتائج أعمال القطاع
(33.175.034)	(32.836.061)	(1.817.062)	(580.627)	(18.383.130)	(12.055.242)	ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات
6.337.928	6.324.044	(208.291)	2.657.538	4.235.333	(360.536)	الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(2.549.115)	(1.294.678)	(1.294.678)	-	-	-	ينزل : ضريبة الدخل للسنة
3.788.813	5.029.366	(1.502.969)	2.657.538	4.235.333	(360.536)	الربح للسنة - قائمة (ب)
2.917.808	4.155.809	4.155.809	-	-	-	مصاريف رأسمالية
3.151.156	3.036.229	3.036.229	-	-	-	الاستهلاكات والإطفاءات
1.382.261.194	1.353.569.536	136.866.471	481.965.556	482.083.594	252.653.915	مجموع الموجودات
1.232.720.595	1.219.525.605	46.572.063	275.606.841	357.404.233	539.942.468	مجموع المطلوبات

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي :

داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول		للسنة المنتهية في 31 كانون الاول		للسنة المنتهية في 31 كانون الاول	
2017	2018	2017	2018	2017	2018
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
43.963.053	42.098.886	4.191.140	2.467.582	48.154.193	44.566.468
2.698.256	2.935.407	219.552	1.220.402	2.917.808	4.155.809
إجمالي الدخل - قائمة (ب)					
المصروفات الرأسمالية					
31 كانون الاول		31 كانون الاول		المجموع	
2017	2018	2017	2018	2017	2018
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1.219.975.032	1.167.255.511	162.286.162	186.314.025	1.382.261.194	1.353.569.536
مجموع الموجودات					

40 - ادارة رأس المال

أ - وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.

يصنف رأس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راس مال اقتصادي وراس مال تنظيمي، ويعرف راس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لاغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية راس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني .

ويتكون راس المال التنظيمي من جزئين الاول يسمى راس المال الاساسي (Tier 1) ويتكون من راس المال المدفوع، الاحتياطات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار اسهم الخزينة)، الارباح المدورة بعد استثناء أى مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة ان وجدت، تكلفة شراء اسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد اعادة الهيكلة والشهرة.

اما الجزء الثاني راس المال الاضافي (Tier2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، الادوات ذات الصفات المشتركة بين راس المال والدين ، الديون المساندة و45% من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل اذا كان موجبا ويطرح بالكامل اذا كان سالبا .

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية راس المال عن 12% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية راس المال.

وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الاخرى.

ب -

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات. تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، وان لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن 6% ، اما راس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية راس المال) عن 12% ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام 2017 بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح 120.000.000 دينار / سهم كما في 31 كانون الأول 2017 وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من ارباحه الصافية في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاختياطيات وبالحسابات النظامية.

2 - نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.

3 - نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعتيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خطته الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم اخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية راس المال ويراقب راس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية راس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفردا بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي . وذلك اضافة الى الرقابة المستمرة لنسب راس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي : حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملازم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10% حسبما تنص عليه استراتيجية البنك. لا يتم توزيع أية ارباح على المساهمين من عناصر راس المال التنظيمي اذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (Internal Generation) ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال
يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة
بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للعام 2018 حسب بازل III :

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
بنود رأس المال الاساسي :		
120.000.000	120.000.000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
8.125.824	(1.214.496)	الخسارة المتراكمة (الأرباح المدورة)
بنود الدخل الشامل الأخرى		
(1.504.051)	(2.053.184)	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
14.082.158	14.714.563	احتياطي قانوني
1.833.820	2.597.047	احتياطي التقلبات الدورية
142.537.751	134.043.930	مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية
يطرح منه :		
(2.064.338)	(2.313.919)	موجودات غير ملموسة - بالصافي
(4.032.827)	(13.867.924)	موجودات ضريبية مؤجلة
-	(7.870.096)	مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي
(6.097.165)	(24.051.939)	إجمالي التعديلات الرقابية
136.440.586	109.991.991	صافي رأس المال الاساسي
بنود رأس المال المساند		
7.002.848	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
-	9.887.533	المخصص المطلوب مقابل ادوات الدين المدرجة في المرحلة الاولى
143.443.434	119.879.524	مجموع رأس المال التنظيمي
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
941.932.919	943.441.362	مخاطر الائتمان
3.413.704	6.410.146	مخاطر السوق
101.129.080	88.975.817	مخاطر التشغيل
1.046.475.703	1.038.827.325	صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر
%13.71	%11.54	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي
%13.04	%10.59	نسبة رأس المال الأساسي

41 - حسابات مدارة لصالح العملاء

لا توجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

42 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2018			
المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
91.872.118	-	91.872.118	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
61.995.613	-	61.995.613	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
727.873.818	422.726.667	305.147.151	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
1.792.801	-	1.792.801	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
11.915.302	2.779.960	9.135.342	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
303.031.611	137.081.629	165.949.982	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
27.817.839	27.817.839	-	ممتلكات و معدات - بالصافي
2.313.919	2.313.919	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
13.867.924	232.818	13.635.106	موجودات ضريبية مؤجلة
111.088.591	-	111.088.591	موجودات أخرى
<u>1.353.569.536</u>	<u>592.952.832</u>	<u>760.616.704</u>	مجموع الموجودات
المطلوبات:			
117.304.754	55.000.000	62.304.754	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
893.225.288	117.350.650	775.874.638	ودائع عملاء
84.417.327	40.627.100	43.790.227	تأمينات نقدية
83.481.873	33.441.788	50.040.085	اموال مقترضة
745.548	745.548	-	مخصص ضريبة الدخل
924.266	767.460	156.806	مخصصات متنوعة
14.107	-	14.107	مطلوبات ضريبية مؤجلة
38.412.442	2.173.055	36.239.387	مطلوبات أخرى
<u>1.219.525.605</u>	<u>251.105.601</u>	<u>968.420.004</u>	مجموع المطلوبات
<u>134.043.931</u>	<u>341.847.231</u>	<u>(207.803.300)</u>	صافي الموجودات

31 كانون الأول 2017

المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
128.088.936	-	128.088.936	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
51.866.315	-	51.866.315	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
718.016.916	445.366.571	272.650.345	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
1.394.915	-	1.394.915	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
11.833.839	6.071.760	5.762.079	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
331.324.142	284.273.507	47.050.635	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
27.161.679	27.161.679	-	ممتلكات و معدات - بالصافي
2.064.338	2.064.338	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
4.032.827	156.987	3.875.840	موجودات ضريبية مؤجلة
106.477.287	-	106.477.287	موجودات أخرى
<u>1.382.261.194</u>	<u>765.094.842</u>	<u>617.166.352</u>	مجموع الموجودات
المطلوبات:			
121.378.075	63.000.000	58.378.075	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
971.307.775	115.577.318	855.730.457	ودائع عملاء
91.770.630	42.476.874	49.293.756	تأمينات نقدية
14.168.978	14.168.978	-	اموال مقترضة
3.145.154	-	3.145.154	مخصص ضريبة الدخل
890.887	-	890.887	مخصصات متنوعة
30.059.096	-	30.059.096	مطلوبات أخرى
<u>1.232.720.595</u>	<u>235.223.170</u>	<u>997.497.425</u>	مجموع المطلوبات
<u>149.540.599</u>	<u>529.871.672</u>	<u>(380.331.073)</u>	صافي الموجودات

43 - مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر :

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

القيمة العادلة		مستوى القيمة	طريقة التقييم	مدخلات هامة	العلاقة بين المدخلات الهامة
31 كانون الأول					
2018	2017				
دينار	دينار	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
1.792.801	1.394.915	المستوى الاول <th>الاسعار المعلنة في الاسواق المالية</th> <th>لا ينطبق</th> <th>لا ينطبق</th>	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
1.792.801	1.394.915	المستوى الاول <th>الاسعار المعلنة في الاسواق المالية</th> <th>لا ينطبق</th> <th>لا ينطبق</th>	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
8.215.901	9.080.838	المستوى الاول <th>الاسعار المعلنة في الاسواق المالية</th> <th>لا ينطبق</th> <th>لا ينطبق</th>	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
3.699.401	2.753.001	المستوى الثاني <th>مقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة</th> <th>لا ينطبق</th> <th>لا ينطبق</th>	مقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
11.915.302	11.833.839				
13.708.103	13.228.754				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2018 .

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر :

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

31 كانون الأول				
مستوى القيمة	2017		2018	
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
العدالة	دينار	دينار	دينار	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة				
المستوى الثاني	101.607.615	101.587.784	71.069.004	71.068.130
المستوى الثاني	52.508.955	51.866.315	62.745.712	61.995.613
المستوى الثاني	719.860.815	718.016.916	731.538.244	727.873.818
المستوى الاول والثاني	336.840.777	331.324.142	308.492.216	303.031.611
	1.210.818.162	1.202.795.157	1.102.776.172	1.092.901.042
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة				
المستوى الثاني	124.127.402	121.378.075	120.673.733	117.304.754
المستوى الثاني	975.714.055	971.307.775	897.633.230	893.225.288
المستوى الثاني	92.323.378	91.770.630	85.339.328	84.417.327
المستوى الثاني	14.200.277	14.168.978	83.522.255	83.481.873
	1.206.365.112	1.198.625.458	1.187.168.546	1.178.429.242

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

44 - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :

31 كانون الأول		
2017	2018	
دينار	دينار	
44.276.648	30.416.261	اعتمادات
14.084.232	17.604.541	قبولات
		كفالات
28.972.949	22.488.576	دفع
56.130.337	58.827.263	حسن تنفيذ
71.475.577	68.649.015	أخرى
74.043.374	75.767.165	سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة
<u>288.983.117</u>	<u>373.752.821</u>	المجموع

ب - بلغت قيمة عقود الايجار التشغيلية 1.321.704 كما في 31 كانون الأول 2018 (1.299.935 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) .

45 - القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك 10.033.504 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (8.096.422 دينار كما في 31 كانون الأول 2017)، وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 146.473 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (110.838 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) .

46 - ارقام المقارنة

تم اعادة تصنيف بعض ارقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع تصنيف ارقام العام الحالي في 31 كانون الأول 2018 ولم ينتج عن ذلك أي تعديل لنتائج السنة السابقة.

رابعاً/ تقرير مدقق حسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي المتحفظ

قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التجاري الأردني والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018 ، وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى .

في رأينا ، وباستثناء اثر الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للبنك التجاري الأردني كما في 31 كانون الأول 2018 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الرأي المتحفظ

1 - يتضمن بند الموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018، موجودات آلت ملكيتها للبنك مقابل تسهيلات ائتمانية مستحقة بمبلغ 84,7 مليون دينار . لم يتم تخفيض قيمة هذه العقارات إلى صافي قيمتهم التحصيلية كما بذلك التاريخ ، مما يشكل مخالفة للمعايير الدولية للتقارير المالية . فيما لو قامت الإدارة بتخفيض قيمة هذه العقارات إلى قيمتها القابلة للتحصيل كما في 31 كانون الأول 2018 ، فإن بند الموجودات الأخرى سيتم تخفيضه بحوالي 7.9 مليون دينار ، ومن ثم ، فإن صافي الدخل للسنة سيصبح حوالي 100 ألف دينار ، وسوف تزداد الموجودات الضريبية المؤجلة بحوالي 3 مليون دينار ، وسوف تنخفض حقوق المساهمين بحوالي 4.9 مليون دينار على التوالي.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى . ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ .

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها. بالإضافة إلى الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فقد قمنا بتحديد واعتبار الأمور الموضحة أدناه أمور تدقيق رئيسية ليتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

امور التدقيق الرئيسية

1. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) اعتباراً من أول كانون الثاني 2018 بأثر رجعي دون إعادة عرض أرقام المقارنة وباستخدام منهجية الأثر المتراكم وبما يتفق مع المعيار اعلاه.

تم إثبات الفروقات بين القيم المدرجة المسجلة مسبقاً والقيم المدرجة الجديدة للأدوات المالية والبالغة حوالي 30 مليون دينار كما في الأول من كانون الثاني 2018 في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة.

إن التغيرات الرئيسية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) هي إن الخسائر الائتمانية للبنك تستند حالياً على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة، والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للبنك.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لقد قمنا بفهم سياسة البنك لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص.

كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل البنك من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها:

- الإطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للبنك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

- تحديد حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

- تصنيف التعرضات الائتمانية إلى المراحل المختلفة، وذلك من خلال دراسة عينة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك.

- فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لتحديد مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وإفتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.

امور التدقيق الرئيسية

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك حوالي 805 مليون دينار وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها حوالي 59 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2018 .

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

قمنا باختيار عينة من التسهيلات الائتمانية لمراجعة ما يلي :

- مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية المتضمنة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة .

- مدى ملائمة تحديد البنك للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة .

- مدى ملائمة تحديد التعرض عند حدوث التعثر في السداد واحتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لعينة من التعرضات .

- التسهيلات الائتمانية التي تم تحديد وجود تدني في قيمتها بشكل فردي والمصنفة على أنها ضمن المرحلة (3) .

- تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية ومدى معقوليتها وناتج عملية احتساب المخصصات .

ان السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة وإفصاحات إدارة مخاطر الائتمان في الإفصاحات أرقام (2) و(3) و(4) و(7) و(38) حول القوائم المالية.

قمنا بإجراءات تدقيق للحصول على فهم لطبيعة المخاطر المتعلقة بضريبة الدخل وتقييم مدى مهنية المستشارين القانونيين والضريبيين لدى البنك والمتعلقة في تقييم واحتساب الضرائب المستحقة وكما قمنا بمناقشة الإدارة حول نطاق عمل المستشار القانوني والضريبي للبنك للتأكد من كفاءته وقدرته على احتساب المخصصات المطلوبة ، كما قمنا بمناقشة وجهة نظر الإدارة حول دقة وكفاية المخصصات المرصودة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة ومدى اتباع البنك لمعيار المحاسبة الدولي رقم (12) وأثر اية فروقات ضريبية مع الجهات الضريبية المختصة واثرها على القوائم المالية.

3. مخصص الموجودات الضريبية وتقييم الموجودات

مخصص ضريبة الدخل والموجودات الضريبية المؤجلة

ان احتساب مصروف الضريبة للسنة ومخصص للضريبة للسنوات غير المدققة ضريبياً والموجودات الضريبية المؤجلة تنطوي على تقديرات واجتهادات لمبالغ مادية للقوائم المالية ككل . كما ان للبنك عمليات معقدة واسعة ضمن نشاط اعماله الاعتيادية مما يجعل الأحكام والتقديرات بالنسبة للضريبة امر هام .

- مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات .
- مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والمحتسب بناءً على عدة دورات اقتصادية وذلك مع المعلومات المعلنة وملائمتها، وتحويله الى احتمال حدوث التعثر في السداد بناءً على دورة اقتصادية محددة.
- مراجعة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك .
- مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في أول كانون الثاني 2018.

ان السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة وإفصاحات إدارة مخاطر الائتمان في الإفصاحات أرقام (2) و(3) و(4) و(38) حول القوائم المالية.

2. كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية

قمنا بفهم العمليات الائتمانية الرئيسية للبنك المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات ومراجعة نظام الرقابة الداخلي على تلك العمليات .

كما قمنا بقراءة سياسة تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص وفهم المنهجية المستخدمة من قبل البنك لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة) ، وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل البنك، كما تم الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات .

إن التسهيلات الائتمانية تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات البنك ، ونظراً لأهمية الاجتهادات المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة ، تم اعتبارها من مخاطر التدقيق الرئيسية.

تمارس إدارة البنك اجتهادات مهمة وتستخدم افتراضات لتحديد كلاً من التوقيت ومقدار المخصص الذي يتوجب تسجيله كخسائر إئتمانية متوقعة .

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى . تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا . لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد او استنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا ، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهريّة .

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، والافصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك .

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضماناً بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية .

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضاً :

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهريّة في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا . ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي .

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك .
 - بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .
 - باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية ، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا . هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار .
 - تقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية والأنشطة العمل ضمن البنك والفرع الخارجي لإبداء رأي حول القوائم المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق البنك والفرع الخارجي . نبقي المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.
- نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهرية في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلالياتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية . نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها مع الأخذ بعين الاعتبار لما هو وارد في فقرة التحفظ أعلاه.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

عمان – الأردن
٢٨ آذار ٢٠١٩

شفيق كميل بطشون

أجازة رقم (٧٤)

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

010103

**دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة
المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير
الحوكمة**

مقدمة:

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو احد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحاكمية المؤسسية على عدة مبادئ أساسية أهمها الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة الى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصلاحيات بتحديد ووضوح تامين ووجود أطر فعالة للرقابة بشكل محدد وواضح، كما تقتضي معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح تمكنهم من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك .

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كل من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسياسات الخاصة به للتحكم المؤسسي تأكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصة ول يؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على إختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل وسياسة الحاكمية المؤسسية على فروع البنك التجاري في الاردن وفلسطين.

الباب الأول: تعريفات وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الادارة غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون متفرغا لادارة البنك او موظفا فيها ولا يتقاضى راتبا منها.

الشخص المطلع: الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه او وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس واعضاء مجلس الادارة والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وامين سر المجلس واقرباء الاطراف المشار اليها.

التصويت التراكمي: آلية التصويت لانتخاب اعضاء مجلس ادارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الاصوات حسب عدد الاسهم التي يمتلكها و للمساهم الحق باستخدام الاصوات لمرشح واحد او توزيعها على اكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الاصوات.

تقرير الحوكمة: تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقعا من رئيس مجلس الادارة.

الاقرباء: الاب والام والاخ والاخت والزوج والزوجة والاولاد.

ثانياً: التحكم المؤسسي :

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

بالإضافة الى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية .

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

1. عوامل داخلية:

وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف و الغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

2. عوامل خارجية:

وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:-

- الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
- توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
- توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.

- الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب وإتباع منهجية الإفصاح .
 - وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
 - توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.
- إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

• العدالة:

يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وإخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

• الشفافية:

يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما إن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

• المساءلة:

تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخولة بذلك.

• المسؤولية:

يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما إن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبين وتوضح حدود المسؤولية .

يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس بإعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، وبحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة الى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفيذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا .

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

- (1) إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الإقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما انه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فانه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.
- (2) إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فان وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.
- (3) من أجل المحافظة على سلامة وامتانة الوضع المالي للبنك فان أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهماً في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك وإستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.
- (4) التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

- لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (11 عضو) ولا يزيد عن (13 عضو) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة ولا يجوز أن يكون أي عضو من الأعضاء عضواً تنفيذياً، ولا يوجد أي عضو تنفيذي (*) لدى البنك.
- عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
- يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالإقتراع السري.
- يراعي البنك التجاري الأردني التنوع في الخبرات واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
- ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
- لا يتم الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة الى ذلك أن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له إرتباط مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية :-
 - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.
- يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حال غيابه او بناءً على طلب خطي يقدم الى رئيس مجلس الادارة من ربع اعضائه على الاقل بحضور الاكثريّة المطلقة لاعضائه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كافٍ للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لإجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم إنقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.

- يمكن لأعضاء اللجنة التصويت على القرارات التي تم حضورها بالكامل من خلال الفيديو أو الهاتف والتوقيع على محاضر الاجتماعات لتعذر حضوره الشخصي وبعد أن يتم تقديم الأعدار للمجلس وعلى أن تكون مقبولة، وأن تقوم أمانة السر بإعلام مقرري اللجان بالموافقة على الحضور من خلال الفيديو أو الهاتف ويتم إتباع الإجراءات التالية:

- توثيق العملية حسب الأصول، والاحتفاظ بالتسجيل الصوتي لحين إستكمال التوقيع.
 - أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
 - أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (50%) من إجتماعات اللجنة خلال العام.
- ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد

بالموضوعات

(*) العضو التنفيذي : هو عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال

التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدون للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدون أي تحفظات أثرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب، كما يجب تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنتائج قرارات محاضر الاجتماعات للمواضيع التي تخص فلسطين خلال شهر من تاريخ الاجتماع.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم إختياره 4 سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم إستمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافي من الموضوعية في أداء مهامه .

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة :

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:

- 1- تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، وإعتماد هذه الإستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك إعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
- 2- إختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
- 3- الاشراف على الادارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه إعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك .
- 4- إعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
- 5- التأكد من شمول السياسة الائتمانية لتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية للعملاء من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارستهم في مجال الحاكمية، بالإضافة الى تحديد أسس وشروط منح الائتمان وأسس الاستثمار.
- 6- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
- 7- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداري البنك، وإعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
- 8- التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
- 9- التأكد من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
- 10- تحمّل مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية والامتثال للقوانين التشريعية

الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.

- 11- اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
- 12- إعتداد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- 13- التأكد من توفر سياسة وميثاق الأخلاق وتعميمها على كافة موظفي البنك.
- 14- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
- 15- إعتداد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الإمتثال .
- 16- اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- 17- يقوم مجلس الإدارة بإعتداد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).
- 18- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
- 19- وضع سياسة للمسؤولية الاجتماعية بالبنك وبرامجه تجاه المجتمع المحلي والبيئة، والتأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم، ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة وضمن نهج واضح ويتعامل يتم بالعدالة والشفافية .
- 20- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة بحيث لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطاتها من المجلس وحده والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
- 21- يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
- 22- يحدد المجلس مهام أمين سر المجلس وتشمل ما يلي:

- حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
 - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
 - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
 - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
 - حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
 - التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
 - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- 23- قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- 24- إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
- 25- اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
- مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
 - لجان الإدارة التنفيذية.
 - إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
 - وحدات / موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).
- 26- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تقوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال

بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

- 27- على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك .
- 28- تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير المخاطر ومدير الإمتثال وقبول إستقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على إستقالة أو إنهاء خدمات أي منهم وللبنك المركزي استدعاء اي اداري في البنك للتحقق من أسباب الإستقالة أو إنهاء الخدمات، بناءً على توصية اللجنة المختصة بمهام الوظائف الرقابية للمسميات الإدارية المذكورة (لجنة التدقيق لمدير التدقيق، ولجنة المخاطر والامتثال لكل من مدير المخاطر ومدير الإمتثال).
- 29- الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.
- 30- بالإضافة الى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
- 31- ضمان إستقلالية إدارة الإمتثال، وضمان إستمرار رفدها بكوادر كافية ومدرّبة .
- 32- اعتماد سياسة لضمان إمتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها .
- 33- يضع المجلس الاجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الاردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز .
- 34- تنظيم الامور المالية والمحاسبية والادارية للبنك بموجب انظمة داخلية خاصة .
- 35- تعيين ضابط ارتباط يعهد اليه متابعه الامور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية .
- 36- اعتماد سياسة الافصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
- 37- اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.
- 38- وضع الية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من اسهم البنك المكتتب بها باضافة بنود على جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل ارساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الالية.
- 39- اعتماد سياسة ادارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

- 40- لمجلس الادارة الاستعانة باي مستشار خارجي على نفقة البنك شريطة موافقة اغلبية اعضاء مجلس الادارة وتجنب تعارض المصالح.
- 41- اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.
- 42- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
- 43- على كل عضوٍ من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي :
- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
 - حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
 - ضرورة عدم الافصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك او استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
 - ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
 - تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً : دور رئيس المجلس الإدارة :

- على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية :
1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
 2. خلق ثقافة - خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
 3. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
 4. التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
 5. التأكد من استلام جميع اعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول اعمال اي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

6. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
7. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
8. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحاكمة المؤسسية، وبكاتب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
9. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
10. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمر الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
11. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.
12. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو والالتحاق بدورات تدريبية حول اسس وتطبيقات حوكمة الشركات، وتزويده بالبنية التنظيمية للبنك، والحاكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني والأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياسته المعتمدة بما فيها سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة، والأوضاع المالية للبنك، وهيكل مخاطر البنك وإطار إداره المخاطر ومواثيق اللجان المنبثقة عن المجلس.

رابعاً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي :

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور الجمعيات العمومية والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وإن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

خامساً: حقوق أصحاب المصالح:

- يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي :
 1. إجتماعات الهيئة العامة .
 2. التقرير السنوي .
 3. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة .
 4. الموقع الالكتروني للبنك .
 5. قسم علاقات المساهمين .
- ويخصص البنك جزء من موقعه الالكتروني وبحيث يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في إجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالإجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الإجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.

الباب الثالث: ملائمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملائمة :

أن يتمتع أعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك ووفقاً لسياسة الملائمة الخاصة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم ، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك .

وتشمل الادارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعدو المدير العام أو مساعدو المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام، ويتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الادارة التنفيذية العليا، وقد تم تحديد أعضاء الادارة التنفيذية العليا ضمن سياسة الملائمة الخاصة بهم.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ- الخبرات والمؤهلات:

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك .

- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراسة لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.

- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- الشخصية القيادية القادرة على منح الصلاحيات وتحفيز الموظفين.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب- شروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة:

يجب أن تتوفر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:-

- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه مالم يكن تابعاً للبنك التجاري الأردني.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن أقرنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة مالم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها، وأن لا يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو ممثلة لها في غاياتها.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

ج. الاهتمام والولاء:

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء ووفقاً لما يلي:

1. الصدق:

علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة و يقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

2. الولاء:

في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة و يضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

3. الاهتمام:

يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.

ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د. الاستقلالية:

1. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذيين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء .
إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.

2. ضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فانه يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجيه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعرّف العضو المستقل على انه عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذ لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوفر به الشروط التالية:

1. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.
2. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه .
3. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
4. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
5. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً أو أحد أقرباء المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
6. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
7. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى الشركات التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
8. أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
9. أن لا يكون للعضو أو ل أحد اقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعه والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50000 خمسين ألف دينار.

10. أن لا يمتلك العضو ما نسبته 5% أو أكثر من اسهم البنك المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.

11. أن لا يكون احد اقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته 5% أو أكثر من اسهم البنك المكتتب بها.

12. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

ن . الإطلاع والمعرفة:

يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الإطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والإطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و . ميثاق سلوكيات العمل:

لقد اعتمد واصدر مجلس الإدارة ميثاق سلوكيات العمل في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية والزام العاملين في البنك التطبيق لمحتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال اي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد واجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.

ثالثاً: تقييم أداء الإداريين :

1. استحدث المجلس نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
 - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
2. يعتمد المجلس نظام لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي :
 - أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
 - أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
 - عدم إستغلال النفوذ وتعارض المصالح.

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم :

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملائمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

1- اختيار الإدارة :

يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):

- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
 - أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكا تابعا للبنك التجاري الأردني.
 - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
 - أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
 - أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
 - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
- ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملائمة الإدارة التنفيذية .

2- دور الإدارة الرقابي:

تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفعالية.

3. الاتصالات الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك

من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:

- 1- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
- 2- الهيكل التنظيمي ودليل الحاكمية المؤسسية.
- 3- الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- 4- طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
- 5- تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

4. التخطيط:

إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الإستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فان مجلس الإدارة يقوم بما يلي:

- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفير مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

5. السياسات:

لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فانه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة ادناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دوريا مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:

- أ- سياسة الائتمان.
- ب- السياسة الاستثمارية.

ج- سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.

هـ - ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.

و- نظام شؤون الموظفين .

ي- سياسات أخرى:

- سياسة إدارة المخاطر .
- سياسة مراقبة الامتثال .
- سياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب .
- سياسة الإمتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.
- وغيرها من السياسات المعتمدة.

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

ان من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصادقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من اجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات "متخذي المخاطر" و"مراقبي المخاطر".
- الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
- توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.

- إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والإمتثال.
- الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
- الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية :

1. التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي مصدرا هاما للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

- أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى :
 - التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
 - التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
 - تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب.
 - مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
 - مراجعة صحة وشمولية إختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس .
 - التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) .
- ب. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز إستقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانه مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونو مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم الى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة اليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي .
- ج. يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

- د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي :
- ترفع تقاريرها مباشرة الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تكون مسؤولة عن تقييم أدائها.
 - يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
 - التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.
- و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس المخاطر.
- ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات والقوانين الدولية ذات العلاقة.

2. التدقيق الخارجي:

- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة الى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك الى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الإنتخاب (للإدارة العامة-الأردن)، وتحسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق إعتباراً من عام 2010، وتكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم، ولا يجوز إعادة إنتخاب المكتب

- القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة، وكل خمس سنوات (للإدارة الإقليمية-فلسطين)،
- على لجنة التدقيق التحقق من إستقلالية المدقق الخارجي سنويا .
 - على المجلس إتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي .
 - على المدقق الخارجي تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الاول من كل عام.
 - على المجلس التوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك (المناطق به مهمة التدقيق على اعمال فروع فلسطين) بعد الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية.
 - يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً او مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من اعضاء مجلس الادارة او موظفا لديه.
 - يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي ان يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية .
 - يلتزم البنك بعدم قيام مدقق الحسابات الخارجي باية اعمال اضافية اخرى لصالحه كتقديم الاستشارات الادارية والفنية الا بعد الحصول على موافقة مجلس الادارة بناء على توصية لجنة التدقيق في البنك.
 - يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقا لمعايير التدقيق الدولية.
 - يراعى البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الادارة او الادارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
 - يلتزم البنك بعدم تعيين اي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الادارة التنفيذية العليا للبنك الا بعد مرور سنه على الاقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
 - يقوم المدقق الخارجي بممارسة الاعمال الموكلة اليه باستقلال وحيادية.
 - يقوم المدقق الخارجي بمراقبة اعمال البنك.
 - يقوم المدقق الخارجي بفحص الانظمة الادارية والمالية للبنك وانظمة الرقابة الداخلية فيها وابداء الراي بخصوص فاعليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير اعمال البنك والمحافظة على امواله.
 - يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
 - يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
 - يقوم المدقق الخارجي بالاجابة على اسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
 - يقوم المدقق الخارجي بابداء الراي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها اذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.

- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن اية مخالفة للتشريعات النافذة او اي امور مالية او ادارية ذات اثر سلبي على اوضاع البنك الى الجهات المختصة.

3. إدارة المخاطر :

تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:

1. رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال ونسخة للمدير العام، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
2. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
3. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
4. وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف الى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
5. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية .
6. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور .
7. تقوم بعض لجان الادارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، لجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
8. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة .
9. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات .
10. تقوم إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب إتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة المخاطر والامتثال .
11. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، و هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من إحفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

12. يأخذ المجلس بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطته جديدة .
13. يلتزم المجلس بضمان إستقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها .
14. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
15. تنفيذ استراتيجية ادارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
16. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع انظمة المعلومات الإدارية المستخدمة .
17. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر .
18. المسؤول المباشر عن عملية "ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".

4. الامتثال Compliance :

- تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم البنك بما يلي :
- اعتماد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبما يتوافق مع القانون والتشريعات الناظمة بالإضافة لأي من السياسات الأخرى الصادرة عن دائرة مراقبة الأمتثال والتي تعنى بالضبط الداخلي وحكومية القرارات ذات العلاقة.
 - ترفع دائرة الامتثال تقاريرها الى المجلس من خلال اللجان المنبثقة عنه مع ارسال نسخة عنها الى المدير العام .

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

أولاً: لجنة الحاكمية المؤسسية :

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء اثنين منهم مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً وتدور محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية.
2. مراجعة وتحديث دليل الحاكمية المؤسسية كلما تطلب الامر ذلك.
3. للجنة ان تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الادارية للاستئناس برأيه او مساءلته عن أي امر من الامور.
4. ترفع اللجنة تقرير لمجلس ادارة البنك مرة كل عام على الاقل يتضمن رأيها بمدى التقيد ببنود دليل الحاكمية المؤسسية.
5. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
6. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.

ثانياً: لجنة التدقيق :

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، وتم إعادة تشكيل اللجنة لتصبح مكونه من أربعة اعضاء ثلاثة مستقلين، ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات والمعرفة والفهم الكافي للمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية اللازمة والمالية وأي من التخصصات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك بالإضافة الى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.
- مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
- التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات كبار موظفي إدارة التدقيق الداخلي وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
- إقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك بعد التشاور مع مدققي الحسابات على طبيعة ونطاق التدقيق المطلوب بما يضمن التنسيق اللازم بين نشاط التدقيق الداخلي ومراجعات المدقق الخارجي من أجل تغطية واسعة لتدقيق أنشطة البنك ودوائره وفروعه بأقل ازدواجية ممكنة.
- الموافقة على أي خروج عن خطة التدقيق الداخلي السنوية أو أي تعديل أو تأجيل فيها.
- فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
- تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في إستدعاء أي إداري لحضور أي من إجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها .
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
- متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أيا كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
- دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة

الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديونا هالكة.

- النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
- النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتقنة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
- الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال مرة واحدة على الأقل سنويا بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
- ترفع للجنة بيانات تفصيلية ربع سنوية بالديون المتعثرة بمختلف تصنيفاتها المعتمدة في لائحة التسهيلات الائتمانية ويتوجب أن تشمل هذه البيانات الديون التي يتم جدولتها أو إجراء تسويات بشأنها
- ترفع للجنة بيانات ربع سنوية بالتحصيلات العينية والنقدية للقروض المتعثرة وتأثيرها على حساب الأرباح والخسائر.
- يقوم رئيس اللجنة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم .
- على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى .
- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية .
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) .
- على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك .
- على لجنة التدقيق تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.

- على لجنة التدقيق التحقق من إستقلالية المدقق الخارجي سنويا .
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى إستجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.
- مراجعة مراسلات البنك مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.
- الإطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الإطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من عدم وجود أي تعارض بالمصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها وبحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (4) مرات سنويا أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويتها الآخرين ويكون اجتماعها قانونيا بحضور عضوين على الأقل، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت :

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها

عن اجتماعين سنويا أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:-

1. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام الى عضوية المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الإعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعالية مشاركته في إجتماعات المجلس.
2. ايجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لإضطلاع عضو مجلس الادارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد إرتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/ مننديات...إلخ.
3. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الادارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع اسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الاداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الاخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالاضافة الى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
4. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
5. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
6. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا .
7. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
8. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى.
9. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالاداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للإلتزام بالبنود التالية:

- المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم وضمان عدم استخدام هذه السياسة بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
 - تأخذ السياسة بالإعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها وتعتبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
 - يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
 - تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
 - تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال، وغيره) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.
10. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تتسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تتسيب من المدير العام.
11. ترفع اللجنة قراراتها / توجيهاتها ونتائج أعمالها الى مجلس إدارة البنك .
12. تقييم عمل مجلس الادارة ككل وللجانته ولأعضائه سنوياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
13. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
14. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، وأن يتم إعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ إعتمادها من المجلس.
15. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس إختيارهم.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر والامتثال :

تم تشكيل لجنة المخاطر والامتثال بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من أربعة أعضاء اثنين منهم مستقلين، علماً أنه يجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لميثاقها، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

(أ) النواحي المتعلقة بإدارة المخاطر:

- الموافقة على الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر.
- الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها ومراجعتها بشكل دوري وتحديد مدى كفاءتها.
- الموافقة والإشراف على مستويات المخاطر المقبولة في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- التعرف والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتحديد ومتابعة مدى كفاءة أدوات الرقابة عليها وطرق تقييم وقياس هذه المخاطر والحد منها والعمل على تطوير هذه الأدوات.
- تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة في البنك للتأكد من قيام جميع دوائر البنك بتطبيقها بشكل تام.
- مراجعة كافة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس إدارة البنك.
- الوقوف على مدى رفع درجة وعي الموظفين بكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- اية مهام أخرى تتعلق بإدارة المخاطر في البنك ومراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

ب) النواحي المتعلقة بالامتثال:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير دائرة مراقبة الامتثال وتقارير البنك المركزي والمدقق الخارجي بشأن مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها وبما لايتعارض مع صلاحيات لجنة التدقيق.
- التوصية لمجلس الادارة باعتماد سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الاموال وسياسة اعرف عميلك واية تعديلات تتم عليها وأية سياسة أخرى نازمة لأعمال وظيفة الإمتثال لدى البنك.
- الاطلاع على تقارير المراجعة الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال حول امتثال كافة سياسات واجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- الاطلاع على الخطة السنوية وبرنامج العمل السنوي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من الالتزام بتطبيقها.
- استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي يتم اعلام وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب عنها.
- الاطلاع على الاجراءات والتدابير التصحيحية و/أو التأديبية التي يتم اتخاذها من قبل الادارة التنفيذية في حال اكتشاف اية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية او خسائر مالية او تؤثر على سمعة البنك.
- اية مهام اخرى تتعلق بالامتثال في البنك.
- وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها و تجتمع اللجنة بصورة دورية بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وتدون محاضر هذه الإجتماعات بشكل أصولي، ويكون اجتماعها قانونيا بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.

خامساً: لجنة التسهيلات :

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الادارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لإجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها

بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، ويتم حضور الاجتماعات والتصويت على قرارات اللجنة شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول ويعد هذا الإجراء استثناءً خاصاً لهذه اللجنة، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والإستثمارات الإستراتيجية للبنك، ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الادارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

- إتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
- رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة الى المجلس بشكل دوري.
- إتخاذ القرار في الحالات الإستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقا للشروط والاسس السليمة والتسلسل الإداري.
- للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات لجنة التسهيلات في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الادارة التنفيذية العليا مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم إتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
- الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الادارة .

سادساً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث تتألف من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون احدهم رئيساً لها ويجب ان يتمتع الاعضاء بالمقدرة والمعرفة بالامور المالية والادارية والخبرة فى المجال المصرفى والاسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة .وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهم

رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:-

- التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الإستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراتها.
- إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الإستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
- مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الانجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
- يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة إضافة الى من تراه اللجنة مناسباً ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
- يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجدول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
- أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة

سابعاً: لجنة تسويات المديونيات والعقارات:

تم تشكيل لجنة العقارات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويعين المجلس رئيسها من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأغلبية عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة بينهما، وتقدم اللجنة تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة أولاً بأول وحين الحاجة، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- وضع السياسة والخطط التنفيذية المتعلقة بالتخلص من العقارات المستملكة من البنك بهدف تخفيض المحفظة العقارية إلى أدنى حد ممكن تحقيقاً للأرباح الرأسمالية، من جهة ولرفع معدل كفاية رأس المال وعدم تجميد سيولة البنك، من جهة أخرى.
 - تحديد سقف المزايدات للعقارات المرهونة للبنك عند دخول البنك في هذه المزايدات مع الإدارة التنفيذية لتقدير أية محددات تفرضها اعتبارات حجم القرض المتعلق بالرهن ومخصصاته وفوائده المعلقة.
 - متابعة تقديرات قيم جميع العقارات المملوكة من البنك والتأكد من تحديثها كل سنتين على الأقل مع مراعاة متطلبات البنك المركزي ومدقي الحسابات بهذا الشأن.
 - دراسة توصيات اللجنة العقارية الفرعية بخصوص بيع العقارات أو استبدالها واتخاذ القرار المناسب حول عروض الشراء لأي من هذه العقارات مع مراعاة تقديرات السوق واعتبارات البنك.
 - دراسة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية من خلال تجاربها العملية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
 - الاطلاع على الكشف الشهري لرهونات العقارات الجديدة المرهونة لصالح البنك وقيمتها التقديرية وكشف الدخول بالمزايدات.
 - أية مهام أخرى يسندها إليها مجلس الإدارة وتتعلق باختصاصها.
- ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :
- تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة الى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
- يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:
- طلب اي بيانات او معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق .
 - طلب المشورة القانونية او المالية او الادارية او الفنية من اي مستشار خارجي.
 - طلب حضور اي موظف في البنك للحصول على اي ايضاحات ضرورية .

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة :

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة يجدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني ، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، و تجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي :

- وجود سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح.
- وجود سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالإعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات.
- قيام الدوائر الرقابية في البنك بالتأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والأجراءات المعتمدة، وتقوم لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والأجراءات المعتمدة.
- قيام المجلس باعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الإستغلال للمنفعة الشخصية.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

ثانياً: الإفصاح والشفافية :

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح .
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير ، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي .
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الاسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، افصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك .
- يقوم البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا بالحصول من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، والطلب من المرشح توقيع الإقرار المرفق بتعليمات الحاكمية، ويقوم البنك بتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى :
 - ملخصاً للهيكل التنظيمي .
 - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
 - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل .
 - معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به .
 - معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعتها والتطورات التي طرأت عليها.

- عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام .
- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً .
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة .
- للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط والواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:
- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص به وعلى أن يحفظ لدى البنك نسخة ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد عقد هذه الاجتماعات ليصار الى تسمية من يمثله .
- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ إجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة إنتخابه) من قبل الهيئة العامة .
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحاكمية المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل .
- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة ايام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الإجتماع .
- للبنك المركزي إستدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الادارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي مرشح كعضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه .

- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
- للبنك المركزي في اي وقت دعوة اعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير الإمتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم .
- للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضروريا .
- للبنك المركزي إعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينه، على الرغم من إنطباق كافة الشروط الواردة في المادة (6/د) من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم(2016/63) تاريخ 2016/9/25 والمبينة في الباب الثالث(ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحاكمية المؤسسية.
- يتم مراعاة التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية في فلسطين بشأن الحاكمية المؤسسية، وفي حال وجود أي تعارض يتم أخذ موافقة البنك المركزي الاردني المسبقة لمعالجته.
- يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحاكمية المؤسسية.
- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية (لجنة الحاكمية المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة المخاطر والإمتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك باعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الادارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
- اسماء اعضاء مجلس الادارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة وتحديد فيما اذا كان العضو تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل .
- اسماء ممثلي اعضاء مجلس الادارة الاعتباريين وتحديد فيما اذا كان الممثل تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل .
- المناصب التنفيذية في البنك واسماء الاشخاص الذين يشغلونها.
- جميع عضويات مجلس الادارة التي يشغلها عضو مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة ان وجدت.
- اسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.
- اسم رئيس واعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالامور المالية او المحاسبية .
- اسم رئيس واعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر والإمتثال.
- عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
- عدد اجتماعات مجلس الادارة خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

مقدمة:

إنطلاقاً من حرص البنك التجاري الاردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك إحتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الإلتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والادارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود اطار ومبادئ حاكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم الى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الاحيان من سمعة البنك وادائه .

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذه الدليل وإرفاقه بدليل حاكمة المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصة بحاكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهوما وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على إلتزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص .

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الاردن وفلسطين، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمة تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية :

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالمقاييس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائحة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الأهداف والمنبثقة من الأهداف المؤسسية إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللائحة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح المعنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود ادوار لكل من :

- الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.
- الإدارة التنفيذية ومدراء العمليات والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، ومن خلال اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات للإدارة التنفيذية والتي تقوم بالتوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- كما وتتاط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وعلى لجنة التدقيق من جهة والمصدق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
- ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT Foundation, COBIT Assessor, COBIT Implementation, CGEIT) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ونشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الالتزام.
- ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسير عمليات البنك بالتأكد من إلزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات "هو إنشاء القيمة المضافة" للبنك من خلال الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الإستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة بإستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية إتخاذ القرارات بين إهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من جهة أخرى .

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني اطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
 - توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
 - إدارة حصة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
 - توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمه تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
 - الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
 - إدارة حصة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
 - المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
 - تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
 - إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.
2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير عناصر التمكين اللازمة.

3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة إنطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
4. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
5. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك وعناصر التمكين (COBIT)

أولاً : مبادئ حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادئ الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادئ الرئيسية لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

- 1. تلبية إحتياجات أصحاب المصالح (Meeting Stakeholder Needs) :**
أن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.
- 2. تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End-to-end):**
بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.
- 3. إطار عمل متكامل (Applying Single Integrated Framework):**
يتماشى على مستوى عالي مع المعايير وأطر العمل ذات العلاقة وبحيث يمكنه أن يكون إطاراً جامعاً لحماية تكنولوجيا المعلومات المؤسسية وكل ما يتعلق بإدارتها.
- 4. تمكين أسلوب شمولي (Enabling a Holistic Approach):**
يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.
- 5. فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):**
يعنى مجلس الادارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والادارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الادارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر

الإدارة التنفيذية الأخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف البنك الإستراتيجية.

ثانياً : عناصر التمكين:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبعة دعائم (7 Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة الى ارشادات عملية للإدارة اليومية.
 2. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.
 3. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).
 4. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
 5. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.
 6. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية في توفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهيل تقديم الخدمات.
 7. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح إكمال جميع الأنشطة واتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.
- ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتنفيذ الدعائم السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعائم (الممكنات) السبعة والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و (COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب

لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات تعليمات والمعايير لغايات الإلتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً : عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الاطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Cobit) من نطاقي عمليات رئيسيين هما:

1. نطاق عمليات مجلس الادارة: ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM5) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة اطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات ، وتحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الامثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.
2. نطاق عملية الادارة التنفيذية: ويحتوي على اربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor، والمعروفة اختصاراً بـ(PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار اسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسة وهي :
 - المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم باجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الإستثمارية.
 - البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر اجراء تحليل الأعمال، وإدارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وإدارة القدرات.
 - الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS): وهي اجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وإدارة قاعدة البيانات.
 - المراقبة والتقييم والتقدير (MEA): وتمثل اجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتدقيق ادوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمة تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً : مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الاجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الاجراءات من خلالها، وهي:

- المستوى (0) الاجراء غير المكتمل (Incomplete process): وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك ان هناك مشكلة يجب معالجتها.
 - المستوى (1) الاجراء منفذ (Performed process): هناك أدلة بان البنك ادرك بان المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك اجراءات قياسية، بل ان هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على اساس فردي او على اساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الادارة بشكل عام غير منظم.
 - المستوى (2) الاجراء خاضع للادارة (Managed process): تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع اجراءات مماثلة من قبل مختلف الافراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي او نشر للاجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الافراد ولهذا السبب فان الاخطاء محتملة.
 - المستوى (3) الاجراء الراسخ (Established process): تم توثيق الاجراءات وتحديدها لتكون كاجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الاجراءات، لكن من غير المرجح ان يتم كشف الانحرافات.
 - المستوى (4) الاجراء القابل للتنبؤ: تعمل الادارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ اجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الاجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والادوات بطريقة محدودة او مجزأة.
 - المستوى (5) الاجراء المحسن: في هذا المستوى تم تنقيح الاجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الاخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة لاتمته تدفق العمل، فتوفر الادوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.
- ويسعى البنك للوصول لمستوى نضوج (3,2) قبل تاريخ 2018/4/25 والوصول لمستوى نضوج (5,2) وقبل تاريخ 2019/10/25 وذلك بشكل كامل لكل من الفترتين بحسب سلم النضوج الوارد في (COBIT).

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

1. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

- المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصادقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية "ضمان إدارة حسيمة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".
- رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى النازمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم

- الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.
- اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.
 - تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والتمثلة بالمصادقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling) .
 - يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالها ونفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
 - يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
 - يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة الترشيحات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.
 - يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

2. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة آنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تقنية المعلومات بقرار من مجلس الإدارة مكونه من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الادارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك.
- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT).
- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها.
- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
- الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.
- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.
- يفوض مجلس الإدارة لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات باعتماد سياسة الأمن السيبراني وبرنامج الأمن السيبراني والتي يتم إعتادها من مجلس الإدارة.

- التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.

- قام البنك بإنشاء وحدة أمن المعلومات والتي تلتزم برفع تقارير نصف سنوية على الأقل أو كلما دعت الحاجة للمجلس وللإدارة التنفيذية العليا فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، وبحيث يتضمن التقرير الأمور التالية بالحد الأدنى:

➤ الانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها.

➤ نتائج تقييم المخاطر السيبرانية.

➤ نتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني.

➤ التوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ.

➤ ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.

وللجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم ومدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الاموال هو مقرر اللجنة .

3. لجنة التدقيق:

- تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.

- التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الإلتزام بما يلي:

1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي)

(Information Technology Assurance Framework)(ITAF) الصادر عن جمعية

التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
- توفير والإلتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
- الإلتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.

- الالتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.
- 2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating): قوي (1 Strong Performance, Rate)، ومرضي (Satisfactory) (2 Performance, Rate)، وعادل (3 fair Performance, Rate)، وحدي (Marginal) (4 Performance, Rate)، وغير مرضي (5 Unsatisfactory Performance, Rate). وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المنققة عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر - ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
5. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك بإسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

1. مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:

- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرنامج الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصادقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).
- توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

2. اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:

تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي/بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها

بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها و تكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
 - تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تزويد حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها. ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقررراً للجنة.

المراجع :

1. تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (2016/63) تاريخ 2016/9/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
2. تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني .
3. COBIT الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير الحوكمة

يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية وبنود تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وبهذا يكون البنك ملتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.

هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين بتاريخ 2016/4/10 ولغاية اربعة سنوات، ويوجد لدى البنك دليل حاكمية مؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الاردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الاوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الادارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الادارة ومسؤولياته، وموثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس وبالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات النازمة.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الاوراق المالية، فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية :

- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقبليين خلال السنة، وأسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين، مؤكدين على أنه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

- 1- سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
- 2- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
- 3- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة/ عضو مجلس إدارة (مستقل)
- 4- سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو مجلس إدارة (مستقل)
- 5- سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي/ عضو مجلس إدارة (مستقل)
- 6- سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور/ عضو مجلس إدارة (مستقل)
- 7- شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة /عضو مجلس الإدارة وتمثلها:
سعادة السيدة ريم ناصر محمد الصالح إعتباراً من تاريخ 2018/9/4 (غير مستقل)
- 8- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)/عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح (غير مستقل)
- 9- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)/عضو مجلس إدارة وتمثلها:
سعادة الأنسة شادن زياد نبيه "درويش الحجي" (غير مستقل)
- 10- شركة الأردن الأولى للاستثمار/عضو مجلس إدارة ويمثلها كلاً من :-
سعادة السيد "محمد خير" عبد الحميد عابنة حتى تاريخ 2018/5/14 (غير مستقل)
سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" اعتباراً من تاريخ 2018/7/29 (غير مستقل)
- علماً بأن سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" كان عضو مجلس إدارة/ بصفته الشخصية للفترة من تاريخ 2012/6/28 ولغاية تاريخ 2018/07/29.
- 11- شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة/عضو مجلس إدارة ويمثلها:
سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور (غير مستقل)

المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
المسمى الوظيفي	الإسم	
المدير العام	سيزر هاني عزيز قولاجن	1
نائب المدير العام للعمليات والدعم	علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	2
نائب المدير العام للأعمال المصرفية	رامي "محمد جواد" فؤاد حديد	3
مساعد مدير عام الإئتمان	محمد علي محمد القرعان	4
مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	سليم نايف سليم صوالحه	5
مساعد مدير عام مالية	عبدالله محفوظ ثيودور كشك	6
مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	7
المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والإستثمار والمؤسسات المالية	أنس ماهر راضي عايش	8
مساعد مدير عام العمليات (لغاية 19/08/2018)	مجدي محمود ابراهيم بنات	9
المدير الإقليمي لفروع فلسطين (مكلف بمهام مدير اقليمي منذ تاريخ 28/05/2018 الى تاريخ 2018/07/29 ومدير اقليمي منذ تاريخ 30/07/2018)	زاهر "محمد فاروق" ذيب معلا	10
المدير الإقليمي لفروع فلسطين (لغاية 28/05/2018)	منتصر مروان شفيق الششتري	11
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات (اعتباراً من 26/11/2018)	منير "محمد جمعه" أحمد المحتسب	12
أمين سر مجلس الإدارة	غادة محمد فرحان حلوش	13
مدير دائرة معالجة الإئتمان وإسترداد الديون	وحيد درويش محارب حيمور	14
مدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود ابراهيم محمود محمود	15
مدير دائرة المخاطر	مازن عبد السلام محمود الخطيب	16
المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان	17

- عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:-

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية - 2004/2/16

- عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة
تاريخ العضوية - 2004/2/16

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة جريدة الرأي الأردنية.
- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة سوليدرتي - الأولى للتأمين.

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده/عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية - 2012/6/28

- رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام 2006 ولغاية الآن.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. اعتباراً من شهر 2016/4 ولغاية الآن.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتباراً من شهر 2017/4 ولغاية الآن.

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية - 2015/10/25

لا يوجد لديها عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي/عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية - 2015/10/25

- عضو مجلس إدارة في شركة سوليدرتي - الأولى للتأمين.

سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور/عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية - 2016/4/10

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"/عضو مجلس إدارة
تاريخ العضوية - 2012/6/28 حتى تاريخ 2018/07/29

لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

- ضابط ارتباط الحوكمة في البنك:
السيد محمود ابراهيم محمود محمود / مدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة حتى تاريخ 2018/12/31:

#	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
1	لجنة التسهيلات	6 اجتماعات	ميشيل الصايغ رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
			إيمان الضامن عضو اللجنة حتى تاريخ 2018/4/29	حضرت اجتماعين	--
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها "محمد خير" عباينه عضو اللجنة حتى تاريخ 2018/4/29	حضر اجتماعين	--
			صالح الكيلاني عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2018/4/29	حضر 4 اجتماعات	--
			نبيل مشحور عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2018/4/29	--	اعتذر عن 4 اجتماعات
			شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر 5 اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها مازن الصحصاح عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--

#	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
2	لجنة المخاطر والامتثال	3 اجتماعات	إيمان الضامن رئيسة اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	--
			نبيل مشحور عضو اللجنة حتى تاريخ 2018/4/29	--	اعتذر عن حضور اجتماع واحد
			صالح الكيلاني عضو اللجنة من تاريخ 2018/4/29	حضر اجتماعين	--
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة ويمثلها مازن الصحاح	حضر جميع اجتماعاتها	--
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة وتمثلها شادن الحجي	حضرت جميع اجتماعاتها	--

#	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	اجتماعات الممتنذر عن حضورها بعذر
3	لجنة تسويات المديونيات والعقارات	9 اجتماعات	أيمن المجالي رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها "مجد خير" عباينه عضو اللجنة حتى تاريخ 2018/4/29	حضر 3 اجتماعات	--
			شريف الرواشدة عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 2018/4/29	حضر 5 اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
			شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر 8 اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) وتمثلها شادن الحجري عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--

#	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
4	لجنة التخطيط الاستراتيجي	اجتماعين	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور رئيس اللجنة	حضر الاجتماعين	--
			صالح الكيلاني عضو اللجنة حتى تاريخ 2018-4-29	حضر الاجتماعين	--
			نبيل مشحور عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 4-29-2018	--	--
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	--
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها مازن الصحصاح عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	--

#	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
5	لجنة التدقيق	9 اجتماعات	شريف الرواشدة رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
			أيمن المجالي عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
			صالح الكيلاني عضو اللجنة حتى تاريخ 2018-4-29	حضر 3 اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
			ايمان الضامن عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 4-29- 2018	حضرت 5 اجتماعات	--
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) وتمثلها شادن الحجي عضو اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	--

#	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
6	لجنة الحاكمية المؤسسية	اجتماعين	نبيل مشحور رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 4-29- 2018	حضر اجتماع واحد	--
			يزيد الخالدي رئيس اللجنة حتى تاريخ 2018-4-29	حضر اجتماع واحد كرئيس لجنة	--
			يزيد الخالدي عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 4-29- 2018	حضر اجتماع واحد كعضو لجنة	--
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
			ايمان الضامن عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	--

#	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
7	لجنة الترشيحات والمكافآت	6 اجتماعات	يزيد الخالدي رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ 4-29- 2018	حضر اجتماعين	--
			صالح الكيلاني رئيس اللجنة حتى تاريخ 2018-4-29	حضر 4 اجتماعات كرئيس اللجنة	--
			صالح الكيلاني عضو اللجنة اعتباراً من تاريخ 4-29- 2018	حضر اجتماعين كعضو اللجنة	--
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها "محمد خير" عباينة عضو اللجنة حتى تاريخ 2018-4-29	حضر اجتماعين	اعتذر عن اجتماعين
			نبيل مشحور عضو اللجنة	حضر 3 اجتماعات	اعتذر عن 3 اجتماعات

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
8	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	4 اجتماعات	نبيل مشحور رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر 3 اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
			ايمان الضامن عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--
			شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	--

أسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية:

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده/ رئيس لجنة التدقيق

حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك عام 1986، عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (1981-1987). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق- الإمارات العربية المتحدة (1987-1988). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي / البنك السعودي للاستثمار - الرياض / السعودية منذ عام 1988 ولغاية 2010. وهو عضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (2010-2011)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ عضو لجنة التدقيق

حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1972. عمل في وزارة الخارجية، وفي عام 1993 عين رئيساً للتشريعات الملكية، وفي عام 1999 عين نائباً لرئيس الوزراء وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة، وتقلد منصب وزير الإعلام. وفي عام 2002 أصبح عضو مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وأعيد انتخابه عام 2004 ليشغل منصب نائب الرئيس، تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام 2010-2012.

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن/ عضو لجنة التدقيق

حصلت على شهادة الماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام 1992 ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر/ بريطانيا عام 1990، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 1979. وحصلت على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

خبرة مصرفية تمتد إلى أكثر من 18 عاماً تركزت في مجال الائتمان (الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وفي مجال قروض التجزئة).

شغلت عدة مناصب في قطاع البنوك؛ منصب رئيس دائرة المخاطر والائتمان في كابيتال بنك للفترة (2007/12-2011/12) ومساعد مدير عام تسهيلات بنك القاهرة عمان للفترة (2003-2007/12) ومدير تسهيلات في بنك الأردن والخليج من (1998-2003)، ومدير دائرة التسهيلات في بنك الأردن من (1993-1998).

سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي/ عضو لجنة تدقيق

حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل من جامعة نيويورك للتكنولوجيا عام 2004، وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتحليل الإحصائي وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام 1988، كما أنه حاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

عمل السيد يزيد الخالدي في عدة مجالات منها التدقيق المالي والاستشارات الإدارية بالإضافة إلى الإدارة المالية وإدارة صناديق الاستثمار في عدة شركات إقليمية ومحلية. فقد عمل كرئيس تنفيذي مالي لمجموعة فارمسي ون وكرئيس تنفيذي للعمليات في Euro Mena Management UK Ltd المتخصصة في إدارة صناديق الاستثمار ومقرها القاهرة. وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي المالي لشركة إمبير هولدنغ العاملة في مشاريع تطوير العقارات، ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة العالمية للتأمينات العامة IGI المتخصصة في إعادة التأمين، ومدير المحاسبة لمجموعة إدجو EDGO التي تعمل في مجالات الطاقة والمقاولات وخدمات حقول النفط. وقد بدأ حياته المهنية في تدقيق الحسابات واستشارات الأعمال في مكاتب شركة ارثر أندرسن العالمية في عمان عام 1991.

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)

وتمثلها: سعادة الأنسة شادن زياد نبيه "درويش الحجي" / عضو لجنة التدقيق

حصلت على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من الجامعة الأردنية سنة 2003، وحصلت على شهادة محلل معتمد (CFA) من CFA Institute في الولايات المتحدة الأمريكية - فيرجينيا في العام 2010، وحصلت على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام 2003 وحتى تاريخه. حيث عملت كمحلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم للفترة (2003 - 2007)، و محلل مالي رئيسي للفترة (2007 - 2010). وتشغل حالياً منصب رئيس قسم إدارة المحفظة - دائرة الاستثمار بالأسهم (2010- وحتى تاريخه).

كما تعمل الأنسة شادن الحجي بتقديم محاضرات في شهادة الـ CFA لدى أحد مراكز التدريب المعتمدة في الأردن.

- عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الأردن (CFA Society/ Jordan).
- عضو في مجموعة من اللجان المشكلة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي .

سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" / عضو لجنة التدقيق حتى تاريخ 2018/04/29

حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأميركية عام 1989، وشهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية والعلوم السياسية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية/ صندوق النقد الدولي.

عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية (2008-2010)، كما كان مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (2005-2008). وعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت، كما شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص. وقد شغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفته ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ 2010-2-15، وعضو مجلس إدارة في البنك التجاري الأردني بصفة مستقلة بتاريخ 2012-6-28، وهو مستشار التطوير في مؤسسة عبد الحميد شومان من 2013/4 ولغاية الآن.

أسماء رئيس وأعضاء كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة :-

	ميشيل الصايغ	أيمن المجالي	شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها صالح الكياتي	شريف الرواشدة	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها مازن الصحصاح	أيمن الضامن	يزيد الخالدي	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور	شادن الحجي	نبيل مُشحور
1	لجنة التسهيلات	رئيس اللجنة	عضو		عضو			عضو		عضو
2	لجنة المخاطر والامتثال		عضو		عضو	رئيس اللجنة			عضو	
3	لجنة تسويات المديونيات والعقارات	رئيس اللجنة		عضو				عضو	عضو	
4	لجنة التخطيط الاستراتيجي				عضو		عضو	رئيس اللجنة		عضو
5	لجنة التدقيق	عضو		رئيس اللجنة		عضو	عضو		عضو	
6	لجنة الحاكمية المؤسسية	عضو				عضو	عضو			رئيس اللجنة
7	لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو	عضو	عضو			رئيس اللجنة			عضو
8	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات			عضو		عضو		عضو		رئيس اللجنة

- السيدة ريم الصالح عضو مجلس إدارة تم تعيينها ممثل عن شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة اعتباراً من تاريخ 2018/9/4 ولم تتحقق بعد بأي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة (4) اجتماعات
 - عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة وعدد مرات حضور كل عضو على حده :
- عقد مجلس إدارة البنك التجاري الأردني خلال عام 2018 ثلاثة عشر اجتماعاً

#	الاسم	عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي اعتذر عن حضورها
1	سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	13 اجتماعاً	--
2	معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	13 اجتماعاً	--
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها كل من: سعادة السيد "محمد خير" عباينة حتى تاريخ 2018/5/14	4 اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
	سعادة السيد صالح الكيلاني ممثل عن شركة الأردن الأولى للاستثمار اعتباراً من تاريخ 2018/7/29	6 اجتماعات	--
	سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو مجلس إدارة/ بصفته الشخصية حتى تاريخ 2018/7/29	6 اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد
4	شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة عضو مجلس الإدارة وتمثلها السيدة ريم ناصر محمد الصالح اعتباراً من تاريخ 2018/9/4	اجتماع واحد	--
5	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة ويمثلها : سعادة السيد مازن الصحاح	13 اجتماعاً	--
6	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة وتمثلها: سعادة الأئسة شادن الحجي	13 اجتماعاً	--

7	سعادة السيد شريف الرواشدة عضو مجلس الإدارة	12 اجتماعاً	اعتذر عن اجتماع واحد
8	سعادة السيدة إيمان الضامن عضو مجلس الإدارة	13 اجتماعاً	--
9	سعادة السيد يزيد الخالدي عضو مجلس الإدارة	13 اجتماعاً	--
10	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة عضو مجلس الإدارة ويمثلها سعادة السيد عبد النور عبد النور	12 اجتماعاً	اعتذر عن اجتماع واحد
11	سعادة السيد نبيل مُشحوّر عضو مجلس ادارة	10 اجتماعات	اعتذر عن ثلاثة اجتماعات

رئيس مجلس الإدارة

ميشيل الصايغ



عناوين الفروع والمكاتب في الأردن وفلسطين

فروع الأردن				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
1	الإدارة العامة	البيادر - شارع الملك عبد الله الثاني - حي الرونق	06-5203000	06-5664110
2	الفرع الرئيسي	البيادر - شارع الملك عبد الله الثاني - حي الرونق	06-5203085	06-5203086
3	الشميساني	شارع الثقافة - مجمع CSC - عمارة رقم 24	06-5203149	06-5203142
4	جبل عمان	جبل عمان - شارع الأمير محمد	06-5203043	06-5621968
5	المجمع التجاري	شارع الملكة نور	06-5683716	06-5683657
6	جبل الحسين	جبل الحسين - شارع خالد بن الوليد	06-5203057	06-5203193
7	العبدلي	العبدلي - شارع الملك حسين	06-5656496	06-5661484
8	شارع مكة	أم السماق - شارع مكة	06-5203147	06-5821811
9	عمان	وسط البلد - شارع الملك حسين	06-5203046	06-5203197
10	اليرموك	الوحدات - شارع اليرموك	06-4743601	06-4778685
11	القويسمة	عمان - شارع مادبا	06-5203049	06-4784692
12	ماركا	ماركا - شارع الملك عبد الله الأول	06-5203041	06-4883665
13	أبو نصير	أبو نصير - شارع العرب	06-5238868	06-5233379
14	صويلح	صويلح - شارع ياجوز	06-5348736	06-5356890
15	الفحيص	الفحيص - دوار شاطر طعيمة	06-4720969	06-4720520
16	شارع وصفي التل	شارع وصفي التل	06-5203137	06-5525676
17	الصويفية	جاليريا مول - شارع عبد الرحيم حاج محمد	06-5203190	06-4017608
18	الهاشمي الشمالي	شارع البطحاء	06-5203000	06-5203177
19	الزرقاء	الزرقاء - شارع السعادة	05-5203048	05-3993290
20	مأدبا	مادبا - شارع الملك عبد الله الثاني	05-5203191	05-3246931
21	الكرك	الكرك - شارع طريق عمان الرئيسي - النثية	03-5203044	03-2386967
22	العقبة	الوحدات الشرقية - شارع بن رشد	03-5203076	03-2014166

23	السلط	السلط - شارع الميدان	05-3550895	05-3551561
24	معدني	دير علا - الشارع الرئيسي	05-3571760	05-3571761
25	إربد	إربد - شارع بغداد - تقاطع دوار القيروان	02-5203148	02-7243036
26	شارع الحصن/إربد	إربد - شارع الحصن	02-7251783	02-7251785
27	مكتب إربد	إربد - البلد - شارع السينما	06-5203000	02-7247087
28	الرمثا	الرمثا - مبنى البلدية - شارع الوحدة العربية	02-7380656	02-7381857
29	المفرق	المفرق - الحي الشرقي - شارع خالد أبو سمانة	02-6236652	02-6236652
30	ياجوز	الجبل الشمالي - شارع الملك عبد الله الثاني	05-5203135	05-3751677
31	أم أذينة	شارع مكة المكرمة - عمارة الثوابت رقم 61	06-5209000	06-5527439

فروع فلسطين				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
1	الإدارة الإقليمية	رام الله - شارع برلين	00970-2-2989230	97022987682
2	رام الله	رام الله - شارع برلين	00970-2-2989230	97022987682
3	مكتب رام الله	رام الله - ميدان المنارة عمارة سيتي سنتر	00970-2-2987680	97022963723
4	بيت لحم	بيت لحم - شارع المهد	00970-2-2767233	97022767237
5	نابلس	نابلس - الدوار - مجمع بلدية نابلس	00970-9-2382191	97092381953
6	طولكرم	طولكرم - عمارة سمارة والاعرج	00970-9-2676583	97092676591